جامعة قاصدي مرباح –ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية

مستقبل الدول الفدرالية في أفريقيا في ظل صراع الأقليات
نيجيريا نموذجا

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

تخصص : إدارة الجماعات المحلية والإقليمية

من إعداد الطالب:

– بشير شايب مجدوب

إشراف الأستاذ:

*** د. عبد المومن**

لجنة التحكيم والمناقشة :

الأستاذ	الجامعة الأصلية	الصفة
الدكتور بوحنية قوي	قاصدي مرباح –ورقلة	**رئـــــــــــــــيسا**
الدكتور عبد المومن مجدوب	قاصدي مرباح–ورقلة	**مشرفا ومقررا**
الدكتور صالح زياني	الحاج لخضر–باتنة	**عـــــضوا مناقـــــشا**
الدكتور عبد القادر عبد العالي	الطاهر مولاي–سعيدة	**عـــــضوا مناقـــــشا**

السنة الجامعية : 2010–2011

الفهرس

المقدمة:.....01-13

الفصل الأول:تأصيل نظري في مفهوم الأقليات والصراعات الإثنية والحكم الفدرالي

تمهيد:.....15

المبحث الأول:مفهوم الأقليات وعوامل نشوئها.....16

المطلب الأول:إتجاهات تحديد مفهوم الأقلية.....16-21

المطلب الثاني:تصنيف الأقليات.....21-24

المطلب الثالث:ظهور الأقليات والعلاقة مع الأغلبية.....25-28

المبحث الثاني:مفهوم الصراعات الإثنية وأسبابها ومقاربات حلها.....29

المطلب الأول :تعريف الصراع.....29-31

المطلب الثاني:خصائص الصراعات الإثنية.....31-35

المطلب الثالث:أنماط الصراعات الإثنية ونتائجها.....35-37

المطلب الرابع:مقاربات حل الصراعات الإثنية.....38-41

المبحث الثالث:الفدرالية مفهومها وخصائصها وأنواعها.....41

المطلب الأول:ماهية الفدرالية ومفهومها.....41-47

المطلب الثاني :توزيع السلطات في الأنظمة الفدرالية.....47-50

المبحث الرابع:مفهوم الإدارة المحلية والحكم المحلي والفرق
بينهما.....51
المطلب الأول:الإدارة المحلية.....51-
54
المطلب الثاني:الحكم المحلي.....54-57
المطلب الثالث:الفروق بين الإدارة المحلية والحكم المحلي.....57-
58
خلاصة الفصل
الأول.....59

الفصل الثاني: الفدرالية والصراعات الإثنية في نيجيريا

تمهيد.....61
المبحث الأول:نبذة تعريفية عن نيجيريا 61
المطلب الأول :لمحة تاريخية.....62
المطلب الثاني: مظاهر السطح والمناخ.....64
المطلب الثالث :المستوى الإقتصادي.....65
المبحث الثاني:توزيع الإثنيات في نيجيريا.....67
المطلب الأول :الإثنية المسلمة(قبائل الهوسا –فولاني)..... 68
المطلب الثاني:الإثنية المسيحية(قبائل اليوروبا والإيبو).....69
المطلب الثالث :الأثنيات الأفريقية التقليدية (الإيدو ،الإيبيبيو–إيفيك،الإيجاو).....69
المطلب الرابع :العلاقة بين الإثنيات في نيجيريا.....69-71
المبحث الثالث :الفدرالية والحكم المحلي في نيجيريا.....71-72
المطلب الأول:الفدرالية والدستور النيجيري.....72-78
المطلب الثاني:خصائص الفدرالية في نيجيريا.....78-82
المطلب الثالث :الفدرالية والتنوع الإثني في نيجيريا.....82-85
المطلب الرابع:الحكم المحلي في نيجيريا.....85-89
المبحث الرابع :أسباب الصراعات الإثنية في نيجيريا ومقاربات حلها.....90-91
المطلب الأول :المحطات الصراعية في نيجيريا وخلفياتها.....91-95
المطلب الثاني : العوامل البنيوية المسببة للصراع في نيجيريا 96-102
المطلب الثالث:إستراتيجية الدولة النيجيرية لإحتواء الصراعات 103-104
المطلب الرابع : دورالمنظمات غير الحكومية في حل الصراعات في نيجيريا..... 105

خلاصة الفصل الثاني.....106
الخاتمة.....107-109
قائمة المراجع.....110-118
الملحق الأول خرائط.....123-132
الملحق الثاني: حكام نيجيريا منذ الإستقلال سنة 1960 إلى اليوم..133-134
ملخص.....135-137

الـمقـد مـة

الإهـــــــــــــــــداء :

إلى روح أبـــــي

إلى أمـــــــي العزيزة أطال الله عمرها

إلى إبنتي سمـــــــــاح

إلى إبني فـــــــــراس

إلى زوجتـــــــــــي

إلى هؤلاء جميعا أهدي ثمرة جهدي هاته

بشير شايب

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى :

-الدكتور عبد المومن مجدوب الذي أشرف على بحثي هذا والذي لم يبخل علي بتوجيهاته وملاحظاته القيمة .

-كما أتقدم بشكري وعرفاني للدكتور بوحنية قوي على التشجيع والدعم الذي خصني بهما.

وأشكر أيضا الأستاذ عبد الله بلحبيب على المساعدات القيمة التي قدمها لي .

-كما أشكر كل من ساعدني على إنجاز هذا البحث.

بشير شايب

تمهيد:

تعد أفريقيا قارة التعدد والتنوع، تنوع لا ينتهي في عالم الأشياء وحقائق الواقع المعاش، يقابله تنوع لا ينتهي في عالم الأفكار والآراء ، وقد تختلف نظرة الدولة الأفريقية الحديثة لهذا الواقع التعددي من حيث قبولها إياه وإضفاء الشرعية عليه وإقراره، أو من حيث رفضه وعدم الاعتراف به كحقيقة هيكلية يتميز بها المجتمع، ومحاولتها تجاوز هذا الواقع، وبسط رؤيتها المركزية. ولا يخفى أن الواقع الأفريقي الراهن يموج بالعديد من الهياكل والتنوعات الاجتماعية والثقافية والدينية والتاريخية ، فثمة فروق واضحة بين أفريقيا الناطقة بالعربية وأفريقيا جنوب الصحراء ، وحتى في إطار أفريقيا غير العربية هناك تمايزات بين مجموعة الدول الأنجلوفونية (الناطقة بالإنجليزية) والدول الفرنكفونية (الناطقة بالفرنسية) والدول اللوزفونية (الناطقة بالبرتغالية). كما تمتلك أفريقيا نحو (33%) من جملة اللغات الحية في العالم على الرغم من أن سكانها لا يتجاوزون بكثير نسبة (10%) من جملة سكان المعمورة [1]، وتوجد بأفريقيا كذلك كافة الأديان السماوية: الإسلام، والمسيحية، واليهودية، بالإضافة إلى الديانات التقليدية ، وباستثناءات محدودة فإن هذه الانقسامات والتنوعات قد انعكست بصورة، أو بأخرى على الوجود السياسي للدولة الأفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال. فقد أدت في بعض الحالات إلى حروب أهلية طاحنة ، كما هو الحال بالنسبة لأزمة (بيافرا) في نيجيريا عام 1967م والتي استمرت نحو ثلاثين شهراً ، والحرب الأهلية في جنوب السودان، وأعمال التمرد والعصيان التي شهدتها كثير من الدول الأفريقية الأخرى مثل: رواندا، وبوروندي، وأنجولا، وموزمبيق .

وتلعب العوامل الجغرافية والاقتصادية والتاريخية والبيئية والأمنية ,دورا باتجاه تقوية الدافع نحو الاتحاد, فضلا عن معالجة ضرورة التعبير عن الهوية الإقليمية. والفيدرالية هي مثال واضح عن هذه النزعة فهي اتحاد اختياري بين ولايات أو دول أو أقوام غالبا ما تتميز قوميا أو عرقيا أو ديانة أو لغة أو ثقافة حتى تتحول إلى شخصية قانونية واحدة أو نظام سياسي واحد مع احتفاظ أجزاء هذه الشخصية المتحدة بخصوصيتها وهويتها ويوجد تفويض للكيان المركزي للاتحاد بالبعض من الصلاحيات المشتركة مع الاحتفاظ ببعض الصلاحيات لهذه الأجزاء أو الولايات.

/ - [1] **حمدي عبد الرحمن حسن**، الصراعات العرقية والسياسية في أفريقيا "الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل" ، http://www.marefa.org/index.php

تاريخ الزيارة 2011/01/15 على الساعة 15:30

بما يعني توافر الاستقلال الذاتي للولايات المكونة للاتحاد ولهذا أهم ما تتميز به الدول الفيدرالية أو الاتحادات الفيدرالية هو الاستقلال الذاتي لكل ولاية أو دولة مشتركة في الاتحاد. ويثير البحث في الدولة الفيدرالية, باعتبارها دولة اتحادية؛ مسألة كيفية توزيع الاختصاصات فيها بين المركز والأقاليم أو الولايات , و هو أمر يختلف من دستور إلى آخر كما سيتبين لنا من هذه الدراسة ولعل هذا التباين والاختلاف يعود إلى أن الدولة الفيدرالية يمكن أن تنشأ بإحدى طريقتين الأولى:

1-تفكك دولة بسيطة موحدة إلى عدة وحدات ذات كيانات دستورية مستقلة, ثم بناء على الدستور الفيدرالي يتم توحيد هذه الولايات ثانية على أساس آخر و هو الدولة الفيدرالية, أما الطريقة الثانية

2- فتتم من خلال إنضمام عدة ولايات أو دول مستقلة تتنازل كل منها عن بعض سلطاتها الداخلية, وسيادتها الخارجية ثم تتوحد ثانية لتكون الدولة الفيدرالية على أساس الدستور الفيدرالي.

لكن مبررات الأخذ بالمقاربة الفدرالية في أفريقيا فهي تصب في إطار إحتواء التعدد الإثني ،ووجود عدد كبير من الأقليات ،بغية الحد من الصراعات الإثنية والحروب الأهلية ،إلا أن مطابقة الحدود الجغرافية مع الحدود الإثنية تبقى مسألة نسبية جدا نظرا لإستحالة الحصول على أقاليم متجانسة إثنيا ،لكون الأقليات تتداخل في أماكن تواجدها ،وتتوزع تقريبا في كل الأقاليم والدول بنسب مختلفة،وعليه فقد تكون الفدرالية أحد مقاربات الحل للصراعات والعنف الإثني ،كما قد تكون سببا في تأجيجه.

أسباب إختيار الموضوع: هناك عدة أسباب جعلت الباحث يختار موضوع هذه الدراسة منها:

الأسباب الموضوعية:

-الرغبة في شرح وتحديد مفهوم الأقلية وتصنيفاتها والوقوف على مسببات الصراعات بينها ،وتأثير ذلك على نجاح الشكل الفدرالي للدولة متعددة الإثنيات ،كما أن عدم وجود دراسات سابقة ربطت بشكل مباشر بين الصراعات الإثنية أو بين مسألة الأقليات والنظم الفدرالية ،شكل دافعا للباحث للقيام بهذا البحث.

الأسباب الذاتية :

الرغبة في التخصص في قضايا الأقليات والصراعات الإثنية في العالم ودراستها دراسة مفصلة وتصنيفها على أسس تشكلها وطرائق تأثيرها خاصة مع موجة العولمة والدمقرطة، كما أن دراسة الظاهرة الإثنية في أفريقيا مهمة جدا نظرا لتأثيرها المباشر على الحياة

السياسية والإقتصادية والإجتماعية للدول.وعليه فدراسة الأقليات في أفريقيا يمكن أن يـــؤدي إلى التحكم في العنف الناجم عن الصراعات بينها.

أهمية الموضوع:

لقد حظيت الأثنيات والأقليات بالدراسة من طرف منظري العلاقات الدولية والعلوم السياسية بوجه عام نظرا لتزايد دورها خاصة بعد سقوط الإتحاد السوفيتي سابقا ويوغســـلافيا حيـــث ظهرت الى المسرح الدولي دول على أسس عرقية مثل التشيك ومقدونيا وصربيا وكوسوفو والبوسنة ،في حين ظهرت في أفريقيا نزعات إنفصالية على أسس عرقية خاصة في السودان ونيجيريا بلغت تلك النزعات حد الاقتتال وفي محاولة لفهم طبيعـــة الأقليـــات فـــي إفريقيـــا وتركيباتها وهوياتها وولاءاتها وعلاقاتها بالقوى الخارجية.

الأهميةالعلمية: تضم إفريقيا ألفين(2000) لغة على أقل تقدير.. فيما تضم أيضا ما بـــين ستة آلاف وعشرة آلاف(6000-10000) كيان اجتماعي [1]، لكل منها أسلوب حكمه وإدارته ونظامه القانوني ونوعية قيادته وأعرافه وثقافته وأسلوب عيشه ومعتقداته وطقوسه وهو مـــا يجعل من الأهمية القصوى التعرض بالدراسة لهذا الواقع من أجل فهم أكثر للعوامـــل التـــي تقوم عليها أنظمة الحكم الحديثة في أفريقيا ،فاذا كان طموح كل مجموعة عرقية هو الحصول على إقليم مستقل تديره فإننا أمام عدد كبير من الوحدات التي قد تظهر وهو ما يهدد بصـــفة جدية مستقبل كثير من الدول في إفريقيا خاصة الدول الفدرالية في ظل انعـــدام الديمقراطيـــة والعدالة الاجتماعية ،وتأتي الأهمية العلمية للدراسة من خلال تعريـــف وتصـــنيف وتحديـــد خصائص الأقليات العرقية المؤثرة والنافذة في إفريقيا واستعراض تجارب بعض الحكومـــات في التعامل معها وإدماجها في النسيج الوطني لتلك الدول بما يخدم تماسكها.

الأهمية العملية:

أما الأهداف العملية فهي البحث عن أنجع الحلول للحد من الصراعات العرقية عبـــر آليـــات واضحة وتحديد سياسات وبرامج دقيقة للرفع من مستويات تلك الأقليـــات وترقيـــة مفهـــوم المواطنة كبديل للتعصب للقبيلية أو الأثنية .

---

[1]-عمر عبد الفتاح،" **اللغات الأفريقية وتحدياتها في عصر العولمة**"، معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة .

الهدف من دراسة الموضوع:

نسعى من دراستنا للأقليات في أفريقيا وخاصة في البلدان التي اعتمدت النظام الفدرالي إلى الوصول إلى دراسة العلاقة بين الصراعات الإثنية والفدرالية والبحث عن الأسباب التي تؤدي الى الصراع والتقاتل،كما نسعى إلى البحث عن حلول للصراعات التي تقوم على أسس ثقافية ودينية وعرقية ولغوية ،والتحقق من مدى ملائمة المقاربة الفدرالية كأداء لإحتواء التنوع الإثني .

أدبيات الدراسة:

لقد تعددت الدراسات التي تعرضت لموضوع الأقليات في إفريقيا ويمكن إجمال الدراسات التي تناولت الصراعات الإثنية ومسألة الأقليات فيما يلي :

1-**أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة حالة كوسوفو:**وهي رسالة دكتوراه تقدم بها الطالب مرابط رابح لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية بجامعة باتنة سنة 2009 والتي ركز فيها على دور الأقليات وأثرها على استقرار الدول آخذا حالة كوسوفو نموذجا وهي دراسة ترى إن الأقلية لا تشكل خطرا على وحدة أي دولة إلا إذا سيست أو تلاعبت بها أيادي خارجية .كما أن الدراسة تركز على حالة انفصال إقليم كوسوفو عن صربيا المنفصلة بدورها عن يوغوسلافيا السابقة ،وهي تمثل دراسة ما بعد تفكك الدولة الفدرالية نظرا لعجزها على إدارة التعدد الإثني لشعوبها.

إلا أن واقع الحال في أفريقيا يختلف عن مثيله في أوربا وهذا راجع لطبيعة الأقليات في إفريقيا وتفاعلاتها مع النظم السياسية وتأثيرها في الحياة السياسية لتتعدى كونها أقلية تشكلت مع مرور الزمن إلى كونها جماعة عرقية أو ثقافية أو دينية أصيلة تطمح إلى الاستقلال بحيز جغرافي غير آبهة بمفهوم وحدة الدول أو سيادتها .

2-سيدي سادي،"حل النزاعات في أفريقيا"،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية،جامعة أنتا ديوب،دكار ،السنغال،2003.

Sidi sady,**La Résolution des conflits en Afrique** , Thèse de doctorat d'état en sciences politiques, faculté des sciences juridiques et politiques, université antadiop de Dakar,2003

وقد تعرض الباحث في أطروحته إلى ظاهرة النزاعات في أفريقيا بصفة عامة مركزا على موضوع التعارض الشديد للمصالح كأحد أسباب النزاعات في القارة ،كما ركز البحث على

دور منظمة الوحدة الأفريقية أو الإتحاد الأفريقي لاحقا في حل النزاعات ،دونما التطرق إلى علاقة تلك النزاعات بأنظمة الإدارة المحلية والحكم المحلي في الدول الأفريقية.

03-علي عباس حبيب ،**الفدرالية والإنفصالية في أفريقيا**،مكتبة مدبولي ،القاهرة،1999،وتتناول الدراسة بالبحث والتحليل ظاهرة النزعة الإنفصالية في أفريقيا،وبدايات إعتماد المقاربة الفدرالية كأحد مقاربات الحد من النزاعات الإثنية وإدارة التنوع الديني واللغوي والثقافي،الدراسة ركزت على مبدأ حق تقرير المصير كأحد محركات النزعات الإنفصالية في القارة مركزا على حالة تفكك فدرالية إثيوبيا وإنفصال جمهورية أريتيريا .

04-محمود أبو العينين،**إدارة وحل الصراعات العرقية في أفريقيا**،الطبعة الأولى،الدار الجامعية للنشروالتوزيع والطباعة،غريان،ليبيا،2008،وقد ،إستعرض الباحث في دراسته أهم الأسباب التي تؤدي إلى تفجر الصراعات الإثنية في القارة الأفريقية ،معرجا على بعض بؤر التوتر والنزاعات ،وقدر ركزت الدراسة على تناول الظاهرة العرقية من منظور سياسي بحث،أي من حيث علاقة تلك الجماعات الإثنية بالدولة والمحيط الخارجي ،وقد ختم الباحث دراسته بفصل تحليلي لحالة جنوب السودان..

بالإضافة إلى العديد من الدراسات التي تناولت النزاعات الإثنية في أفريقيا من منظور حماية الأقليات ،ومنع إقحام الأطفال في الحروب دونما التعرض لعلاقة تلك النزاعات والصراعات الإثنية بالمعطيات المحلية ومنها الإدارة المحلية والحكم المحلي ،ولم يجد الباحث دراسة تربط بين الفدرالية والحكم المحلي والصراعات الإثنية حسب علمه ،وحسب الدراسات التي أمكن للباحث الإطلاع عليها بالعربية والفرنسية والأنجليزية.

صعوبات الدراسة:

نظرا لقلة الدراسات التي تناولت الصراعات الإثنية في الدول الفدرالية وإقتصار الموجود منها على الدراسات العلمية التي تناولت المسألة بشكل عام وفي نطاق ضيق أحيانا أخرى كالتركيز على الحماية القانونية للأقليات ،ودور الأقليات في الحياة السياسية للدول الغربية دونما التطرق إلى خصوصية الأقليات في أفريقيا من حيث كونهم مجتمعات أصيلة أوتوكتونية ،فقد شكل نقص المراجع المختصة أحد أبرز الصعوبات التي واجهت الباحث ،بالإضافة إلى صعوبة الإستفادة من المراجع المتوفرة بلغات أجنبية كالهوسا والفولاني واليوروبا وهي المصادر التي كان يمكن أن تحدث فارقا وتترك بصمة إيجابية على هذا

البحث مما أضطر الباحث إلى الإعتماد فقط علـــى المراجـــع المترجمـــة إلـــى الفرنســـية والأنجليزية،على الرغم من التضارب الذي يصل حد التناقض أحيانا خاصة فـــي موضـــوع الإحصائيات المتعلقة بعدد أفراد الجماعات الإثنية في أفريقيا .

إشكالية الدراسة:

نسعى في هذه الدراسة إلى الوقوف على الصراعات بين مختلف الأقليات في أفريقيا وتأثيرها على الدول الفدرالية من حيث تفاعلها في الحياة السياسية،لأن المقاربة الفدرالية تقـــوم علـــى مبدأ الوحدة مع التعدد ،أي وحدة الدولة الفدرالية وتعدد الأقاليم أو الولايات المشكلة لها ، ولما كانت دراستنا محصورة في مجموعة من الدول تبنت الخيار الفدرالي كشكل من أشكال الدولة المركبة ، فإن هذا الخيار لم يسلم من كثير من الشوائب والعقبات ،وإن كانت الفدرالية تصنف كأهم المقاربات لإدارة التنوع الإثني فإنها بالمقابل قد تكون سببا للصراعات الإثنية ،ما لم يتم التحكم بشكل دقيق في توزيع السلطات بين الحكومة المركزية وحكومة الأقاليم وفق نصوص دستورية واضحة وغير ملتبسة تحكم العلاقة بين الحكومات المحلية وحكومة المركز،وهـــذا بدوره تحكمه عوامل منها عدد الوحدات المحلية ودرجة التنوع لكل وحدة وإتســـاع إقليمهـــا الجغرافي وتوفر الموارد الإقتصادية، فإذا كانت جزر القمر اعتمدت الفدرالية علـــى أســـاس الجغرافيا أي كل جزيرة تشكل وحدة سياسية تتمتع بحكم محلي مستقل ، فان إثيوبيا اعتمدت الفدرالية على أسس إثنية بحتة وهو ما أدى إلى تفجر صراع طويل ومكلف أدى في نهايـــة الأمر إلى إنفصال إقليم إريتيريا مشكلا دولة مستقلة ،ولا تكاد تخلو دولة فدرالية في أفريقيـــا من صراعات بين مختلف الأقليات ،وجمهورية نيجيريا الفدرالية لا تشـــكل اســـتثناء ،فمنـــذ إستقلالها عن التاج البريطاني عام 1960 ،وهي تعيش حالة من الصراع بين مختلف إثنياتها ،كان أبرزها ما سمي بأزمة بيافرا سنة 1967-1970م وسعي هذا الإقليم الجنوبي الشـــرقي إلى الإنفصال ،ومنه نصوغ السؤال الرئيسي:

كيف يمكن للصراعات الإثنية أن تؤثر على نجاح الفدراليـــة كمقاربـــة لإدارة التعدد الإثني ؟.

الأسئلة الفرعية:

السؤال الأول:هل يعتبر وجود أكثر من جماعة إثنية على إقليم معـــين ســـببا كافيـــا لتفجـــر الصراع بينها .

السؤال الثاني: هل تعتبر الفدرالية مقاربة مثالية لإدارة التعدد ؟.

السؤال الثالث: هل يشكل تصميم الفدرالية النيجيرية سببا في تفجر الصراع بـــين مختلـــف الإثنيات فيها،أم أن التنافس السياسي والإقتصادي هو السبب الحقيقي للصراع؟.

الفرضيات:

الفرضية الأولى:تواجد أكثر من جماعة إثنية في إقليم ما ،لا يستدعي بالضرورة صـــراعا عنيفا يهدد الأمن والإستقرار مالم توجد أسباب موضوعية تفجر الصراعات

الفرضية الثانية: الفدرالية ليست نظاما جامدا يقوم على عزل الوحـــدات المكونـــة للدولـــة الفدرالية ،وإنما هي الإطار الأمثل لتحقيق تفاعل إيجابي بين تلك الوحدات،يفضي إلى خلـــق قيم مشتركة في إطار الوحدة الوطنية .

الفرضية الثالثة:الصراع في نيجيريا تحركه الكثير من العوامل التي تتطلب حلولا منفصـــلة عن الفكرة الفدرالية ،فإن كانت الفدرالية من مسببات الصراع في نيجيريا فإن المزيـــد مـــن تعزيز هذا التوجه كفيل بمحاصرة الصراعات والسيطرة عليها.

ولغرض الإجابة على السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية قسمنا الدراسة إلى فصلين :

-**الفصل الأول:** تأصيل نظري في مفهوم الأقليات والصراعات الإثنية والحكم الفدرالي

-**الفصل الثاني: الفدرالية والصراعات الإثنية في نيجيريا**

الحدود الزمنية للدراسة: تتناول الدراسة العلاقة بين الفدراليات في إفريقيا ،وصراع الأقليات في الفترة التي أعقبت خروج المستعمر الأجنبي إلى يومنا هذا(من سنة 1960م ،وهي السنة التي إستقلت فيها معظم البلدان الأفريقية)مع نموذج تطبيقي على جمهورية نيجيريا الفدرالية.

المناهج المتبعة في الدراسة:

لدراسة الموضوع إستعان الباحث بالمناهج التالية:

-**المنهج التاريخي:**لاستعراض تطور ظاهرة الأقليات في أفريقيا وخاصة في نيجيريا

-**المنهج التحليلي الوصفي:** لتحليل المراحل التي قطعتها ظاهرة الأقليات والصراعات التي صاحبتها ،ولتحديد الأسباب واستخلاص الحلول.

-**المنهج القانوني** :لدراسة القوانين والتشريعات خاصة الدستور النيجيري والتشريعات المصاحبة لتطور الفدرالية في نيجيريا.

-**منهج دراسة الحالة**:بغية تعميق الدراسة وتفصيلها تطبيقا على الحالة النيجيرية.

المقاربات النظرية لدراسة مسألة الأقليات:

المقاربة الوظيفية:وتعتمد على تحليل ظاهرة الأقليات إلى العناصر التي تحكم التعامل بينها وبين الأغلبية داخل نطاق المجتمع أو الدولة (الأغلبية في دراستنا هاته تمثلها الدولة في كثير من الأحيان) والمبنية على التحامل والتفرقة

وفي طريقة تعامل الأقلية مع الأغلبية .

المقاربة الإتصالية:وذلك من خلال الرسالة التي توجهها الأقلية إلى الأغلبية ،ومدى استجابة هذه الأخيرة لتلك الرسالة،وتتجلى هذه المقاربة بشكل خاص في أزمة بيافرا وما صاحبها من حرب ضروس ذهب ضحيتها ملايين النيجيريين.

طريقة جمع المعطيات: نعتمد في تحصيل البيانات والمعطيات حول موضوع الدراسة على تقارير المنظمات الحكومية ،وغير الحكومية ،وكذلك على كرونولوجيا الأحداث في أرشيف الصحف والمجلات، بالإضافة إلى الدراسات العلمية ذات الصلة،والوثائق القانونية التي تقوم عليها الفدراليات عبر العالم .

خطة الدراسة :

-**الفصل الأول:** تأصيل نظري في مفهوم الأقليات والصراعات الإثنية والحكم الفدرالي

المبحث الأول:مفهوم الأقليات وعوامل نشوئها

المبحث الثاني :مفهوم الصراعات الإثنية وأسبابه ومقاربات حلها

المبحث الثالث:الفدرالية مفهومها وخصائصها وأنواعها

المبحث الرابع :مفهوم الإدارة المحلية والحكم المحلي والفرق بينهما

خلاصة الفصل الأول

-الفصل الثاني: الفدرالية والصراعات الإثنية في نيجيريا

المبحث الأول:نبذة تاريخية عن نيجيريا

المبحث الثاني:الجغرافية السياسية للإثنيات في نيجيريا

المبحث الثالث :الفدرالية والحكم المحلي في نيجيريا

المبحث الرابع :أسباب الصراعات الإثنية في نيجيريا ومقاربات حلها

خلاصة الفصل الثاني

خاتمة عامة

الفصل الأول:
تأصيل نظري في مفهوم الأقليات والصراعات الإثنية والحكم الفدرالي

تمهيد:

لقد شكلت نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي ،نقطة تحول نحو بروز الأقليات والجماعات العرقية على المسرح الدولي كقوى جديدة داخل معظم دول العالم مطالبة بحقوقها الإقتصادية والسياسية ،والثقافية واللغوية والدينية ،واذا كانت منطقة البلقان أو مايعرف بيوغسلافيا سابقا مثالا على تفجر الصراعات بين الاقليات والجماعات العرقية، مما اذى الى تفككها بعد حروب طاحنة سقط فيها آلاف الضحايا والمهجرين واللاجئين ،فان قارة افريقيا لم تكن بمعزل على هذه الديناميكية الجديدة وإن كانت القارة قد عرفت قبل غيرها بوقت طويل صراعات بين مختلف الأقليات والعرقيات ،كالنزاع في جنوب افريقيا بين الاقليات البيضاء والزنوج في فترة التمييز العنصري ،وحرب بيافرا في نيجيريا في سنة 1967،فقد عرفت افريقيا ستة عشر (16)حربا من بين خمسة وثلاثين (35) على المستوى العالمي ، هزت أربعة عشر(14) دولة أفريقية.وهذا بحد ذاته يشكل خصوصية أفريقية بإمتياز،فهذه الأقليات بدأت تدرك ذواتها وتميزها عن باقي المجموعات داخل الدول التي تنتمي إليها ،وربما شكلت الذاكرة محفزا لها على إبراز ذاتها أكثر ، فظهور الإمبراطوريات سابقا وتشكل الدول القومية في العصر الحديث هو أمر حكمه منطق القوة وليس منطق التنوع، ما أنتج حدودا دولية لا تتطابق مع الحدود الإثنية ،ولأن الحدود بين الدول الأفريقية هي حدود موروثة عن العهد الإستعماري ، وبالتالي فالأقليات الإثنية الموجودة في دولة ما ،كثيرا ماكان لها إمتدادات في الدول المجاورة(الهوسا في نيجيريا والنيجر وتشاد والسودان وبنين)،والطوارق في ليبيا والجزائر ومالي والنيجر وبوركينافاسو،ولا تكاد تبعا لذلك تخلو دولة أفريقية من وجود أقليات إثنية ،وهكذا فأول نقطة هي أن الدول المتعددة إثنيا هي صناعة إستعمارية ،ورثتها الدول الأفريقية بعد الإستقلال ،وكان لزاما عليها التكيف مع هذا التنوع ،الذي يصل في كثير من الأحيان إلى التنافر والصراع والعنف ،مما شكل تحد حقيقي يهدد إستقرار ووحدة الكثير من الدول الأفريقية،وقد تبلورت إستيراتجيتان أساسيتان في التعامل مع التعدد الإثني هما :

1-**استيراتيجية الإقصاء:**وتنتهج الدولة فيها أسايب الإبادة الجماعية والترحيل القسري والتقسيم أو الفصل ،أو الإدماج والتذويب والإستيعاب .

2-**إستيراتيجية التسوية وإدارة التعدد:**وتتضمن الهيمنة على الجماعات الإثنية والتحكم فيها ،من خلال تقاسم السلطة ،أو الفدرالية التي تتطابق فيها الحدود الجغرافية للأقاليم مع الحدود الإثنية،وسيركز الباحث في هذه الدراسة على الفدرالية كأحد خيارات إدارة التنوع الإثني والتحكم بالأقليات والحد من الصراعات التي تتفجر بينها .

نطرق موضوع الأقليات والفدرالية من خلال فصل نظري في مفاهيم الأقلية والصراعات والفدرالية والحكم المحلي .

المبحث الأول:مفهوم الأقليات وعوامل نشوئها

يطرح مشكل الأقليات عندما يتعثر مشروع بناء الأمة ،أو مشروع بناء الأغلبية الاجتماعيةالسياسية،هذا المشروع الذي تطمح إليه كل دولة من أجل أمنها الإجتماعي ورقيها وتماسكها ،

المطلب الأول:إتجاهات تحديد مفهوم الأقلية

إعتمد الدارسون لموضوع الأقليات على ثلاث اتجاهات رئيسية في تحديد مفهومها وقدموا عدة تعاريف وفق تلك الإتجاهات وهي:

الفرع الأول: الاتجاه العددي

يرى أنصار هذا المعيار إن مفهوم الأقلية مرتبط بعدد الأفراد المنتمين إليها؛ والذين تجمعهم روابط مشتركة وتميزهم عن غيرهم داخل المجتمع المشكل للدولة الواحدة على إقليمها، ويرون أن الأقلية هي الجماعة العرقية الأقل عددا في مجتمع ما،وأنصار هذا الاتجاه من المشتغلين بالعلوم الاجتماعية والدراسات القانونية[1]،إلا أن هذا الاتجاه يصطدم بحقيقة تواجد مجموعات مختلفة داخل دولة ما ؛مع عدم تمتع أي منها بصفة الأغلبية ،حيث تضطر تلك المجموعات إلى التكتل لتشكيل الأغلبية المنشودة في مواجهة أقلية أخرى أو مجموعة أقليات، وهو الحال في لبنان[2].وهذا يفقد المعيار العددي صدقيته إلى حد ما ،زد على ذلك صعوبة التحقق من الإحصائيات المعلن عنها ،إذ يجب التواجد على نفس الجغرافيا التي تتواجد فيها تلك الأقليات،وأن كان أمر التحقق من عدد أقلية ما في دولة مركزية موحدة ،فانه يصعب إن لم يستحيل في الدول اللامركزية أو الفدرالية ،وهذا لظهور الأقليات داخل الأقليات (les sous-minorités) كما هو الشأن في العراق حيث يعتبر الأكراد أقلية بالنسبة للعرب ؛في حين يشكل العرب أقلية في إقليم كردستان،ويعرفون الأقلية حسب المعيار العددي على أنها:

أولا–الأقلية هي:مجموعة من الناس يتمتعون بجنسية الدولة التي يعيشون فيها بذاتهم ويختلفون عن غالبية مواطنيها في الجنس واللغة والعقيدة والثقافة والعادات والتقاليد [3] . إلا أن هذا التعريف وصف بالمتزمت والمتطرف إلى حد ما، نظرا لاستحالة أو صعوبة إيجاد

---

[1]–أحمد وهبان،"**الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر**"،دار الجامعة الجديدة،الاسكندرية،2001،ص99

[2] - **José woehrling**, Les trois dimension de la protection des minorités en droit constitutionnel comparé,rapport generale présenté aux journées mexicaines de l'Association Henri Capitant à Mexico et Oaxaca du 18 au 25 mai 2002,p100

[3]– أحمد وهبان،"**الصراعات العرقية واستقرارالعالم المعاصر**"،مرجع سابق،ص100

أقلية تختلف عن باقي سكان دولة ما في كل الخصائص ،الدينية والجنسية واللغوية والعقدية والثقافية والتاريخ ، والعادات والتقاليد ويرى منتقدوه أن توفر عنصر من العناصر الآنفة الذكر كاف للوصول إلى وضع الأقلية.

ثانيا –الأقلية :كل مجموعة بشرية تعيش داخل إقليم دولة ما ،وتتمتع بخصائص تميزها عن غيرها من بقية السكان سواء كانت خصائص ثقافية أو دينية أو لغوية أو تاريخية أو جنسية[1].

ثالثا–الأقلية :كل جماعة يتقاسم أفرادها روابط الأصل أو اللغة أو الدين ،كما يجب أن يشعر هؤلاء عن وعي تام بوضعهم ويتصرفون على أساسه[2] .

رابعا–الأقلية :هي مجموعة من الناس قليلة العدد بالنسبة لباقي سكان دولة ما ،والتي يمتلك خصائص مشتركة بين أفرادها تختلف عن بقية خصائص مجموعات سكان الدولة وتتميز بتلك الخصائص (أثنية ،دينية ،لغوية)ولها الإرادة والرغبة في المحافظة على كل أشكال تميزها عن الآخرين[3].

الفرع الثاني:اتجاه الفاعلية

يرى أنصار هذا المعيار إن الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي هو العنصر المحدد لمفهوم الأقلية ،وهي حسبهم كل جماعة عرقية مستضعفة أو مقهورة أو مغلوب على أمرها بغض النظر عن عدد إفرادها كثرة كانوا أم قلة[4]، ويستدلون على ذلك بوضع الهنود الحمر في أمريكا في بداية الغزو الأوربي لها وكذلك الزنوج في جنوب إفريقيا أيام حكم الميز العنصري .

واعتماد معيار الفاعلية لا يخلوا من الإنتقاد ،ففي بلجيكا مثلا نجد الفرانكفونيين الذين يشكلون حوالي أربعون بالمائة 40 % من عدد السكان وهم بذلك في حكم الأقلية بالمعيار العددي ،لكن التشريعات البلجيكية منحتهم امتيازات جعلتهم في وضع المهيمن على حساب الفلامون les flamands ،إلا أن الفدرالية أعطت أيضا امتيازات لجماعة الفلامون مما جعلها أيضا في وضع المهيمن إلى جانب الأقلية الفرانكفونية ،ونتج عن هذا الوضع ما يسمى بالهيمنة

---

[1]– نفس المرجع السابق.

[2]-نفس المرجع .

[3] - **Nicolas schmitt**,protection des minorités,federalisme et democratie de concordance :tout etat lié,institut du federalime-universite de fribourg (suisse),conference sur le burundi,geneve,17-19 avril 1996,p5

[4]-أحمد وهبان ،مرجع سابق ،ص104.

المشتركة co-dominanceوغدت وفقا لهذا الوضع الجماعة الهولندية هي الأقلية الوحيدة بالمعيار العددي ومعيار الهيمنة [1].

يعرف أنصار هذا الإتجاه الأقلية على أنها:

أولا-الأقلية:هي كل جماعة في الدولة لا تسيطر ولا تهيمن على جماعة أخرى وتتمتع بجنسية تلك الدولة،إلا أنها تختلف عن باقي السكان في لغتها وجنسها ودينها،وتسعى إلى حماية ثقافتها وترقية لغتها والمحافظة على تقاليدها [2].وان كان هذا التعريف يربط مفهوم الأقلية بفاعليتها فقط فان اعتماده يؤدي إلى خلق نوع من الخلط بين مفهوم الأغلبية والأقلية ،خاصة في الأوضاع التي نكون فيها أمام مجموعتين أحداهما كثيرة العدد وأقل سيطرة والأخرى قليلة العدد ومسيطرة فكلتاهما أقلية وأغلبية حسب معيار الدارس أو الملاحظ [3].

ثانيا-الأقلية :هي مجموعة يتشارك أعضاؤها في واحد أو أكثر من الخصائص الثقافية أو الجنسية ،وفي عدد من المصالح ولديهم الوعي التام بواقعهم وتمايزهم عن باقي السكان ،وهم متضامنون في مواجهة مصيرهم [4].ويتميز هذا التعريف بإدراجه للعامل النفسي المتمثل في الوعي والإحساس لدى أفراد المجموعة كما سيأتي لاحقا.

ثالثا-الأقلية:كل مجموعة تربطها روابط بيولوجية أو ثقافية تميزها عن غيرها وتتعرض للاضطهاد أو التمييز وعدم المساواة [5]. إلا أن ما يعاب على هذا التعريف هو إعتماده على الخصائص البيولوجية والتي تحيلنا إلى مفهوم السلالة البشرية، وهذا المفهوم لم يعد متداولا ؛نظرا لاقتصاره على عالم الحيوانات دون الإنسان ،فالبشر ينقسمون إلى ثلاث مجموعات كبرى وهي :

1-الجنس الأبيض leucoderme .

2-الجنس الأسود mélanoderme .

03-الجنس الأصفر xanthoderme .

وهذه المجموعات اختلطت وتصاهرت عبر التاريخ لعدة أسباب أهمها الحروب والهجرات والنزوح[6].

---

[1] - **José woehrling**, Les trois dimension de la protection des minorités en droit constitutionnel comparé, op.cit,p104

[2]- أحمد وهبان ،نفس المرجع السابق،ص100

[3]- معجم قانون حقوق الإنسان , ص178.

[4] - http://en.wikipedia.org/wiki/Minority_group

[5]-أحمد وهبان ،مرجع سابق ،ص106

[6] - **Claude levis-straus**,rev.int.sc.soc,vol23(1971),N°4,p647

رابعا-الأقلية :هي جماعة من الناس منفصلة بخصائصها العضوية أو الثقافية عن بقية المجتمع الذي تعيش فيه ،وتعاني معاملة غير متساوية مع باقي أفراد المجتمع ،وعليه فهي تحس بالتفرقة والتمييز[1].

الفرع الثالث:اتجاه الفاعلية والعدد معا

لقد تعرض أصحاب معيار العدد كما أصحاب معيار الفاعلية إلى كثير من الإنتقادات، مما حدا بمجموعة من الدارسين إلى اعتماد المعيارين معا في اتجاه جديد ،وتتمحور تعريفاتهم لمفهوم الأقلية بين الجمع المتزامن بين قلة العدد ودونية الوضع السياسي، أو الاجتماعي أو الاقتصادي ومن بين التعاريف التي ساقوها نورد:

أولا-الأقلية:مجموعة من مواطني دولة ما تختلف عن أغلبية المواطنين في الجنس أو الدين أو اللغة أو الثقافة ،مع شعورها بالتهميش والاستهداف من غيرها ،كما أنها لا تتمتع بأي هيمنة على المجموعات الأخرى ،مما يوجب حماية القانون الدولي لها [2].

واللافت في هذا التعريف هو ظهور عنصر الجنسية وإشتراطه في تعريف الأقلية ،والجنسية هنا يستنبط منها عنصر الولاء للدولة التي تتمتع أي مجموعة بجنسيتها ،كما أنها تتيح للدارسين التفريق بين مجموعات المهاجرين أو اللاجئين المتواجدين على إقليم أي دولة وبين بقية الأقليات من السكان الأصليين[3].

ثانيا-الأقلية:هي كل جماعة لها أصل عنصري ثابت، وتقاليد دينية ولغوية،وهي الصفات التي تختلف بصفة واضحة عن بقية الشعب الذي تعيش فيه،ويجب أن يكون عددها كافيا للمحافظة على تلك التقاليد والخصائص ،كما يجب أن تدين بالولاء للدولة التي تتمتع بجنسيتها [4].

وهذا التعريف هو نفسه الذي اعتمدته اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة (نيويورك من 6-12أكتوبر 1951)، ويتميز هذا التعريف بعنصر الولاء للدولة وما يترتب عليه قانونيا .

---

[1]-سميرة بحر ،"**المدخل لدراسة الأقليات**"،مكتبة الأنجلو المصرية،1982،ص10

[2]-أحمد وهبان ،مرجع سابق،ص109

[3] - **José woehrling**, op.cit,p105

[4]-محمود ابو العينين،"**إدارة وحل الصراعات العرقية في أفريقيا**"،الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى،ليبيا،2008.ص15-16

ثالثا–الأقلية:هي كل جماعة غير مسيطرة وقليلة العدد بالنسبة لبقية سكان الدولة التي تعيش فيها ،والتي يرتبط أفرادها فيما بينهم بروابط العرق والدين والثقافة واللغة ،ويتميزون بهـذه الخصائص بشكل واضح،ويتكاثف أفرادها من أجل الحفاظ على خصوصيتهم وترقيتها [1].

الفرع الرابع:العوامل المحددة لمفهوم الأقلية

من التعاريف السابقة لمفهوم الأقلية يمكن الإشارة إلى مجموعة من المحددات اللازمة التـي تتحكم إلى حد كبير في بلورة مفهوم واضح للأقليات تتلخص فيما يلي:

أولا:العامل المجتمعي L'élément communautaire:

وهو من المحددات الأساسية لمفهوم الأقلية ،إذ لا يمكن وصف أي مجموعة على أنها أقليـة إلا إذا اشترك أعضاؤها في خصائص مشتركة تميزهم عن غيرهم من جهة ،وتوحدهم حولها من جهة أخرى،وشكلوا تجمعا واضح المعالم ،إذ لا يعقل إن توصف بالأقلية مجرد مجموعة أفراد أو أسر تعيش مبعثرة في أرجاء الدولة وبين أهلها [2].

ثانيا :العامل الكمي L'élément quantitatif

ويعني ذلك وجوب وجود تجانس ديني ،لغوي ،ثقافي ،تاريخي بين أعضائها مع توفرها على عدد كاف من الأفراد يشكلون مجموعة وطنية حقيقية وليست مجرد جماعة حالمة في مشهد فلكلوري محلي[3].

ثالثا:العامل النفسي L'élément psychologique

ويقصد به أن الجماعة المتجانسة لا يصطلح عليها بالأقلية إلا إذا أحست بوضعها عن وعي تام بواقعها ،وتصرفت على أساسه في كل تفاعلاتها مع المحيط الداخلي والخارجي على حد سواء[4].

رابعا :العامل الجغرافي L'élément géographique:

ويشكل المسرح الحقيقي لتفاعل كل الخصائص والمقومات وتبلورها بين أفـراد الأقليـات ،فبالإضافة إلى عوامل الدين واللغة والتقاليد والعرق .....الخ ،يشكل الوطن الأم الوعـاء الذي تنصهر فيه كل تلك العوامل مع الزمن،وتلتصق بالأقلية مبرزة شخصيتها، ومـن هـذه

---

[1]-أحمد وهبان،مرجع سابق،ص112

[2] - **Landre-sousthene beni**,gestion des forets et exclusions des minorites pygmees baaka dans la reserve speciale de dzanga-sangha republique centreafricaine,memoire de maitrise en sociologie,bangui,96-97, p10

[3] - ibid, p11

[4] - ibid

العوامل التي تتفرع من الاشتراك في وطن واحد لجماعة ما نذكر منهـــا الاســـم والماضـــي المشترك والتاريخ والثقافةوالتضامن [1] :

01-الإسم:تأخذ الأقليات أسماءها في كثير من الأحيان من اسم الإقليم أو الرقعة الجغرافيـــة التي تعيش فيها منذ زمن بعيد ،كما تشكل الأسماء رمزا هاما لشخصية المجموعة ،كما أنهـــا تدل على قدر أدنى من التنظيم والتعارف والتقدير بين أفراد المجموعة كل حسب مكانته.

02-الماضي المشترك:وهو الملهم لكل أفراد المجموعة فيما بينهم من أجل العيش .

03-التاريخ :ويشكل الذاكرة المشتركة لكل الأفراد والذي يساهم في الإلهام الروحي وتعبئـــة الأفراد من أجل التفافهم حول المصير المشترك لجميعهم.

04-الثقافة:وتتجلى في شكل اللباس وطريقة الطبخ والغناء والنماذج العمرانية واللغة والدين

05-التضامن:ويبرز قوة الروابط بين أفراد الأقلية ويقيس مستوى تماسكهم.

خامسا:العامل السياسي l'élément politique

أن مواطني أقلية ما داخل الدولة يتعرضون للحرمان والتهميش في المشاركة ،وإدارة الشـــأن العام ،وهم بذلك يعتبرون مواطنين من الدرجة الثانية وهذا الإحساس بـــالغبن ينمـــي لـــديهم الرغبة في المساواة ،والمشاركة على قدم المساواة في إدارة الشأن السياسي لوطنهم مع باقي مواطني الدولة [2] .

ومن خلال ما تقدم من محاولات إعطاء تعريف لمفهوم الأقلية من خـــلال المعـــايير التـــي أعتمدها الدارسون لمسألة الأقليات يرى الباحث أن اختصاص الدراسات وتنوعها هـــو مـــا يجعل هذا الفريق يعتمد على معيار دون الآخر،ولما كان موضوع بحثنا سياسيا وهو محاولة الوصول إلى العلاقة بين الأقليات والنظم السياسية في أفريقيا ،خاصة تلـــك التـــي اعتمـــدت الفدرالية كنظام حكم محلي تتوزع فيها السلطات بين المركز والوحدات الإقليمية ،حيث تتمتع الأقاليم بالاستقلالية الإدارية والتشريعية ،فان مفهوم الأقلية يتبلور من خلال العوامل القويـــة والتي تشكل الخصوصية البارزة لمختلف الجماعات،وأمام كثرة الأقليات في الفضاء الإفريقي وتنوعها ،واختلاف تقاليدها وثقافاتها ومعتقداتها ولغاتها ،يشكل الـــدين أو المعتقـــد واللغـــة والثقافة عنصرا قويا نظرا للبعد الحضاري الذي يشكله وعليه فالباحث يرى أن الأقلية هي:

---

[1] - **Christian Geiser,** Le retour des réfugiés en Bosnie : quelles conséquences pour la paix?,Approches théoriques sur les conflits ethniques et les réfugiés, communications présentées lors d'une table ronde tenue le 19 novembre 1998 sous l'égide de la Chaine Téléglobe Raoul-Dandurand en études stratégiques et diplomatiques.

[2] - **Beni Landry-Sosthène** , les minorutés pygmées aka de la lobaye face aux enjeuxd'integration sociales en centrafrique,mémoire de D.E.A en sociologie,institut des sciences sociales raymond ledrut, Toulouse, année académique: 2000-2001,p10

"مجموعة أقل أهمية من الناحية الديموغرافية ،يتشارك أفرادها عناصر الهوية ويتناغمون معها بكل وضوح،ويعيشون في دولة، ويختلفون عن بقية السكان في الخصوصيات الإثنية واللغوية والعادات والتقاليد ،ويكونون في الغالب ضحية للتهميش والإقصاء من طرف المجموعات الأخرى أو من طرف الدولة عبر تشريعات غير منصفة".

المطلب الثاني :تصنيف الأقّليات

الأقلية مصطلح فضفاض ومطلق يحمل الكثير من التفاسير وقد تجلى ذلك في محاولة حصر مفهومه الذي أخذ اتجاهات متعددة ولم يصل إلى أجماع الدارسين حول تعريف متفق عليه وثابت يمكن اعتماده ،وكلمة أقلية هي كلمة نكرة حتى لو عرفت بأل،لأنها لا تعني شيئا دونما أضافتها إلى كلمة أخرى تؤدي المعنى المراد قصده ،بل لقد ذهب باحثون كثر إلى رفض اعتماد مصطلح الأقلية في الدراسات العلمية الجادة [1]. فمصطلح الأقلية يأخذ معناه من المصطلح أو الكلمة التي يضاف إليها ، مثل أقلية لغوية،أقلية دينية،وطنية،ثقافية ، وبناء على ذلك يمكن ذكر التصنيفات التالية:

الفرع الأول :الأقليات الأصلية minorités autochtones

وكلمة autochtone مستمدة من الأصل اليوناني auto-khthôn والتي تعني الإنسان الذي ولد من نفس الأرض(celui qui est né de la terre même)وهي الشعوب والأقليات التي تواجدت قبل تشكل الدولة نفسها ، في مناطق عديدة من العالم وشكلت على مر العصور وحدة أثنية وثقافية ولغوية ،وقد يستعمل مفهوم الشعوب الأصلية للتفريق بينها وبين المهاجرين مثل الهنود في أمريكا [2]،كما أن توصيف الشعوب الأصلية بالأقلية لا يحيل إلى عددهم فقط ولكنه يؤشر على موجة المهاجرين التي استقرت في بلادهم وهيمنت على كثير من مناحي الحياة العامة.

الفرع الثاني:الأقليات القومية minorités nationales:

---

[1]– مسعود ظاهر،"**الاقليات في الوطن العربي**" ،متوفر على الرابط :

http://aljazeeratalk.net/forum/showthread.php?t=3869، تم تحميل الملف يوم 12 أفريل 2011 ،الساعة10: 12

[2] - **Fjournalusa**, http://www.america.gov/ar/publications/ejournalusa.html ,consulter le 14 avril 2011,14 :00

يمكن تعريفها على أنها تلك المجموعة من السكان التي تعيش في المناطق الحدودية للدولة ،وليست لها كل الخصائص الثقافية أو اللغوية لسكان تلك الدولة، وإنما تشكل جزء من أغلبية في الدولة المجاورة ويرتبط هذا المفهوم ببداية تشكل الدولة الوطنية والتي لأسباب كثيرة قد تفصل عنها أجزاء من ترابها وتلحق بإقليم دولة أخرى [1]. ويجب في هذا المقام معالجة مسألة الأقليات الوطنية على ضوء الاتفاقيات التي أدت إلى نشوئها والتي تلي عموما فترة الحروب والنزاعات بين الدول ،أو الحدود الموروثة على الاستعمار ،مثل ما هو الشأن في كثير من الدول الإفريقية .

الفرع الثالث:الأقليات الإثنية les minorités ethniques

إذا كانت عوامل الدين واللغة والثقافة والعرق (la race) هي العوامل الأكثر التصاقا بمفهوم الأقلية ،فان العرق مسألة وراثية بيولوجية لا دخل للأفراد فيها فهم لا يقررونها وإنما تنشأ بينهم نتيجة ميلهم إلى التزاوج من نفس أفراد المجموعة التي ينتمون إليها ،وإذا كان انغلاق المجتمعات وعزلتها فيما مضى وتباعد أقاليمها قد ساهم في بروز الثقافة الخاصة بكل مجموعة ، فان المسالة الآن فيها إعادة نظر ،نظرا لظهور زيجات بين مختلف المجموعات حتى بين تلك الأشد اختلافا ،وهذا مرده إلى وسائل الأعلام والاتصال ،كما أن الثقافة لم تعد محددا قويا قوة الدين لتلاقحها مع ثقافات أخرى نتيجة لتفتح الجماعات وتفاعلها داخل الدولة الواحدة ،وعلى العكس من ذلك ساهمت تلك الوسائل والظروف الجديدة في بروز الفوارق الدينية وتبلورها أكثر وعليه يأتي الدين في المرتبة الأولى متبوعا بالثقافة واللغة والعرق.

وتعرف الأقلية الإثنية على أنها مجموعة أفراد يتمتعون بهوية تختلف عن هوية باقي المجموعات داخل الدولة،متجدرة في الوجدان التاريخي،ولهم أصل عرقي واحد ،ويتمتعون بوعي تام بواقعهم مبني على عناصر الدين و اللغة والثقافة والتقاليد التي تفاعلت على إقليم معين عبر الزمن [2] .

ويرى بعض الدارسين أن ربط الإثنية بالعرق la race يشكل قناعا للعنصرية أكثر مما يساهم في التمييز بين الأقليات [3]. وكلمة الاثنية ethnos مشتقة من اللغة اليونانية القديمة وتعني الشعوب غير المنظمين في المدن polis . أما في العصر الحديث فان ظهورها يعود

---

[1] - **Francoise Fonval**,problemes des minorités ethniques et culturelles en vue de l'elaboration d'indicateurs sociaux, unisco,ss-82/conf. 815/col,p4

[2] - ibid,pp5-6

[3] - **Dominique Franche**, Généalogie du génocide rwandais, Editions Tribord, 2004, p109

إلى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ومنها جاءت الأثنلوجيا والتي تعني علم الشعوب ومثلها الأثنو- غرافيا ،واستعملت كلمة الإثنية للدلالة على الإشكاليات الاجتماعية problématiques sociales ووردت في دراسات gobinau كتابه essai sur l'enégalité des races hummaines للدلالة على اختلاط الأعراق ،وفي سنة 1896 م أقترح vaucher de lapouge من جديد مصطلح الاثنية للتفريق بين :

01-**العرق:**كمجموعة خصائص فيزيولوجية تميز مجموعة ما عن مجموعات أخرى.

02-**الأمة:**كوحدة سياسية واجتماعية وتاريخية

03-**الإثنية:**كمجموعة الخصائص الدينية واللغوية والثقافية التي تتميز بها مجموعة بشرية عن أخرى.

أما ماكس فيبر max weber فقد فصل في مفهوم الإثنية حسب استعمالاتها لتعني العرق أو الإثنية أو الأمة،ويرى فيبر أن العرقية ترتكز على وحدانية الأصل ،في حين تؤدي الإثنية معنى الأيمان والوعي والإعتقاد بوحدانية ذلك الأصل،أما الأمة فتعني مجموعة المطالب بضرورة إيجاد قوة سياسية تعبر على المصالح المشتركة بين أفراد ها ([1]).

أولا –تصنيف الأقليات الإثنية :

تعددت الآراء حول المعايير الواجب اعتمادها في تصنيف الأقليات الإثنية وأفرزت رأيين هامين نسوقهما فيما يلي :

1-**الرأي الأول:**تصنف الأقليات الإثنية حسب المقومات الأساسية الذاتية من عرق ولغة ودين وتندرج تحت هذا الرأي الأقليات الإثنية التالية[(2)]:

أ-**الأقليات السلالية:**وهي الجماعات التي ترتبط فيما بينها بأصل عرقي مشترك ،يتبلور في سمات فيزيولوجية كاللون وشكل العيون ....الخ [(3)].

ب-**الأقليات اللغوية:**هي كل جماعة يتحدث أفرادها لغة تختلف عن لغة الأقليات الأخرى في المجتمع[(4)].

ج-**الأقليات الدينية:**هي كل جماعة يشكل الدين أكبر مقوماتها وأبرز ما يميزها عن غيرها من الجماعات[(5)].

---

[1] - **Anais Leblon**,le pulaaku,bilan critique des etudes de l'identité peule en afrique de l'ouest ,rahia,collection clio en afrique,n°20,automne 2006,pp5-6

[2]-أحمد وهبان،مرجع سابق ،ص120

[3]-نفس المرجع،

[4]-نفس المرجع ،ص121

[5]-نفس المرجع ،ص122

2-**الرأي الثاني:**تصنف الأقليات الإثنية على أساس موقعها السياسي والاجتماعي والإقتصادي إلى :

أ-**الأقليات الإثنية المسيطرة:**وهي الأقليات التي تهيمن على المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتسيطر على عملية صنع القرار في مجتمعها[1].

ب-**الأقليات الإثنية غير المسيطرة:**وهي على النقيض من الأقلية المسيطرة إذ لا تهيمن على أي من نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والإجتماعية [2].

المطلب الثالث:ظهور الأقليات والعلاقة مع الأغلبية

تظهر الأقليات المختلفة لعدة أسباب أهمها:

01-مع ظهور تشكل الدولة كوحدة سياسية تضم أقليات مختلفة تحت سلطتها ،ويتراوح أسلوب الضم بين الطوعية والإكراه ،فتجد المجموعات الأقلية نفسها تعيش داخل إطار سياسي جديد.

02-قيام دولة بضم أو احتلال أراضي مجاورة والسيطرة على المجاميع البشرية التي تقيم فيها لتتحول بالتالي إلى أقليات.

03-انسحاب دولة ما عن أراضي أو أقاليم كانت خاضعة لها لفترات طويلة لتترك السكان فيها أقليات تختلف عن السكان الأصليين للدولة الجديدة التي تسيطر عليها.

04-تحول مجموعة من أهل البلاد الأصليين إلى الإيمان بدين آخر مختلف عن دين الأغلبية فتتحول بدلك إلى أقلية دينية .

05-هجرات بشرية إلى أوطان أخرى بسبب الحروب أو الأوضاع الإقتصادية ومكوثها في تلك البلدان لفترات طويلة يجعل منها أقلية .

الفرع الأول :العلاقة بين الأقلية والأغلبية

تحكم العلاقة بين الأقلية والأغلبية في فضاء ما عدة محددات تساهم في المساعدة على فهم مختلف السلوكيات وردات الفعل المتبادلة بينهما أهمها:

أولا-التحامل préjudice :

وقد عرفه سمبسون وينجر Simpson et yinger على أنه ذاك الأتجاه العاطفي الجامد أو الميل المسبق للاستجابة لمؤثرات معينة بطريقة معدة سلفا نحو جماعة من الناس تم تصفيفهم في مصفوفات رغم ظآلة التشابه والتفاعل بينهم[1] .

---

[1]-نفس المرجع،ص123

[2]-شاراس سرينيفاسن،ترجمة سعيد عبد المسيح شحاتة،حقوق الاقليات ،منع الصراع والتحدير المبكر،دروس من دارفور،جماعة حقوق الأقليات الدولية،لندن ،سبتمبر 2006 .

ثانيا–التفرقة descrimination :

وتعني عدم المساواة في المعاملة بين طرفين متكافئين[2].

ويثير هذا التعريف مسالة المساواة ومفهومها ،خاصة والمقصود بها في العلاقة بين الأقلية والأغلبية هو التفرقة بينهما على أساس الانتماء إلى أحدى المجموعتين من عدمه.

ثالثا –العلاقة بين التحامل والتفرقة:

اذا كان التحامل هو ذاك الميل المسبق لاستجابات معينة لتأثيرات متوقعة سلفا فانه لا يشكل فعلا ماديا اتجاه الآخر في غياب ما يستوجبه ،كما أن الميل إلى الأحكام المسبقة قد يستبدل بمشاعر ظاهرة أو غير ظاهرة في سياق جهود ما لاحتواء مظاهر التحامل المتبادل بين الأقلية والأغلبية في علاقاتهم الاجتماعية[3].

ويمكننا تلخيص العلاقة بين التحامل والتفرقة في الاحتمالات التالية[4]:

01–تحامل بدون تفرقة

02–تفرقة بدون تحامل

03–التفرقة من أسباب التحامل

04–التحامل من أسباب التفرقة

05–التحامل والتفرقة يتبادلان التأثير

ويذهب روبين ويليامز إلى تقديم تفسيرا آخر لمفهوم العلاقة بين الأقلية والأغلبية بعيدا عن التفرقة والتحامل ويطرح فكرة التفسير من خلال مفهوم صراع الجماعة ،أي دراسة السلوكات والأفعال المتبادلة بين الجماعات المختلفة في حياتهم الاجتماعية ،ويرى أن بعض جهود التخفيف من حدة التحامل اتجاه مجموعة من المجموعات قد يأخذ شكلا آخر من أشكال التحامل [5].

رابعا–تعامل الأقلية مع الأغلبية:تتبع الأقليات في تعاملها مع الأغلبية عدة طرق لبلوغ أهدافها وتحقيق طموحاتها أهمها:

1–**النموذج الجمعي** :وتنتهجه الأقليات حين يكون لوجودها شكلا مسالما يميل إلى التعايش والتسامح الثقافي والديني،وتسعى إلى تحقيق نوع من التكامل السياسي مع الأغلبية[6].

---

[1]– سميرة بحر،"**المدخل لدراسة الأقليات**"،مرجع سابق،ص19

[2]–نفس المرجع ،ص30

[3]–نفس المرجع ،ص35

[4]–نفس المرجع،ص37

[5] -**William Robin Jr**,The reduction of inter-group tensions,The social science research concil,1947,pp 37-38

[6] –ibid

2-**النموذج الأمتصاصي**:وهو رغبة الأقلية في الاشتراك مع الأغلبية في الحيـــاة السياســـية والاجتماعية ،والامتصاص هنا لا يمكن حدوثه إلا بالقبول الواعي للأغلبية[1].

3-**النموذج الانفصالي**:وتتخذه الأقليات بديلا لفشل النموذجين السابقين مـــن أجـــل تحقيـــق الاستقلالية كليا عن الأغلبية [2].

4-**النموذج النضالي**:وتسلكه الأقليات حين تزداد رغبتها في السيطرة على الآخرين معتـــدة بموقوماتها الذاتية مؤمنة بتفوقها [3].

خامسا –تعامل الأغلبية مع الأقلية :تعتمد الأغلبية في تحقيق أهدافها في وجود الأقليات على الأساليب التالية:

1-الأسلوب الامتصاصي :

ويعني التخلص من الأقلية كأقلية ،وذلك بتذويبها في النسيج العام للمجتمع ،وقد يتوافق هـــذا مع مسعى بعض الأقليات التي تسعى إلى المساواة مع باقي المجموعات داخل الدولـــة إلا أن وسائل تحقيق الامتصاص تختلف عند الأغلبية عنها عند الأقلية ،إذ لا تخلو في كثيـــر مـــن الأحيان من الإكراه والإجبار،وقد تأخذ الشكل السلمي طويل الأمد على غرار ما يحدث فـــي البرازيل من تشجيع للأقليات للذوبان في ما يعرف بالجنس البرازيلي ،إلا أن مجموعات أقلية كثيرة قد ترفض وتقاوم عملية الإمتصاص وترغب في المحافظة على خصوصيتها وتميزها مما يدفع الأغلبية إلا ترحيلها حال فشلت محاولات الإمتصاص[4].

2-الأسلوب الجمعي أو المتعدد:

وهو إستعداد الأغلبية للقبول بوجود تنوع ثقافي وإثني داخل المجتمع ،بل قد تلجأ الأغلبيـــة إلى الدفاع عن حقوق الأقليات ،مثلما حدث بعد انتصار البلاشفة فـــي روســـيا ،حيـــث قـــام الشيوعيون بالدفاع عن الأقليات التي عانت التهميش أثناء الحكم القيصري بغية استمالتها ،وقد شجع ستالين استعمال اللغات القومية ، غير أن الحال لم يكن كذلك مع الأقليـــات اليهوديـــة والمسلمة ،وتبقى سويسرا نموذجا للتعدد الجمعي إذ يعيش الإيطاليون والفرنسيون إلى جانب الأغلبية الألمانية التي تشكل ثلثي سكان سويسرا دونما أي إحساس بالدونية أو وضعهم كأقلية في المجتمع[5].

3-أسلوب الحماية القانونية للأقليات:

---

[1] -ibid

[2]-سميرة بحر ،مرجع سابق،ص 51-52

[3]-نفس المرجع السابق.

[4]-**Janowsky Oscar**,Nationalities and national minorities,Mac-Millan,1945,pp30-31 -

[5] -ibid

وتعني قيام الدولة بتضمين دساتيرها وقوانينها وتشريعاتها قوانين تعترف بوضع الأقليات وثقافتهم وتميزهم بما يضمن حقوقهم كمواطنين داخل الدولة،وهذه حالة من الإعتراف الرسمي بالوضع التعددي ،وقد تذهب بعض الدول إلى ابعد من ذلك حيث أعطت قوانينها حق الاستقلال لكل أقلية وفق شروط معينة مثل أثيوبيا التي تسمح قوانينها على استقلال أي مجموعة أثنية اذا صوت ثلثي برلمانها المحلي أو مجلسها المحلي وكنتيجة لذلك ظهرت دولة إريتيريا،كما كانت دساتير تركيا وبلغاريا تسمح بذلك بعد الحرب العالمية الأولى [1].

4-أسلوب التهجير السكاني:

تلجأ جماعات الأغلبية في أحايين كثيرة إلى عملية نقل أو تبادل للسكان بين الأقاليم داخل الدولة الواحدة أو فيما بين الدول ،وذلك بهدف التخفيف من حدة الخلافات بين الأقليات ومنع تفجر الصراعات بينها ،وقد تتم عملية نقل السكان في إطار سلمي توافقي يحقق بعض التحسينات على أوضاع الأقليات سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي ،مثل ما حدث بين اليونان وتركيا في عشرينيات القرن العشرين،لكنها أي عملية نقل السكان لا تتم دائما بطريقة سلمية توافقية منظمة وإنما قد تأخذ شكل العنف والقوة كأن توجه الأغلبية أمرا مباشرا وصريحا إلى أقلية ما بضرورة مغادرة البلاد أو الإقليم إلى إقليم آخر أو دولة أخرى ،والأسلوب غير المباشر للتهجير أو نقل السكان هو التضييق على أفراد جماعة ما مما يدفعهم إلى الهجرة وترك الديار [2].

5-أسلوب الإخضاع المستمر:

تتجه الأغلبية تحت ضغط حاجتها إلى خدمات الأقلية إلى محاولة المحافظة عليها في وضع الإخضاع الدائم مع تقديم بعض الوعود بالمساواة دون العمل على توفير شروط تلك المساواة،فلا البيض في جنوب أفريقيا يمكن تصور مجتمع يخلو من الأقليات السوداء نظرا لحاجتهم إلى القيام ببعض الأعمال الشاقة التي توكل غالبا إلى السود ،ونفس المثال ينطبق على المكسيكيين في الولايات المتحدة [3].

6-أسلوب الإبادة:

قد لا تنفع الأساليب السابقة في تعامل الأغلبية مع الأقلية نظرا لاتساع هوة الإختلافات بينهما مما يدفع الأولى إلى محاولة تدمير الوجود المادي للثانية في لعبة صفرية لا تنتهي إلا بالقضاء على إحدى الجماعتين أو أضعافها إلى الحد الذي يسهل إخضاعها وتذويبها ،وتعتبر

---

[1] -ibid
[2] -**Peterson William**,A General Typology of Migration,American Social review,1958,pp261-263
[3] -ibid

الولايات المتحدة من الدول الرائدة في الإبادة الجماعية بقضائها على أكثر من ثلثي الهنـــود فيها خلال مراحل تشكلها[1].

المبحث الثاني :مفهوم الصراعات الإثنية وأسبابه ومقاربات حلها

العلاقة بين الأقلية والأغلبية تحكمها عوامل نفسية وأخرى تاريخية ،وكما رأينا في المبحـــث الأول فإن السلوكات التي تنتهجها كل مجموعة تجاه المجموعة الأخرى هي سلوكات تحكمها وتوجهها الأهداف النهائية لكل مجموعة ،بما يتلاءم مع مصالحها الحيويـــة ،وذلـــك علـــى مستويين إثنين:

أولهما هو الإختلاف الطبيعي بين مجموعتين على الأقل والذي ينجم عن تضـــارب الـــرؤى ووجهات النظر حول موضوع معين أو مسالة ما ،وكل فشل في إيجـــاد أرضـــية للتفـــاهم والتوافق وقبول العيش المشترك يحول الإختلاف البسيط إلى صراع يقوده الطرفان دفاعا عن وجهة نظرهم ومصالحهم.

وثانيهما هو الأزمة التي تشكل مرحلة متقدمة من الصراع بين مختلف المجموعات الأثنيـــة ويأخذ الصراع في هذه المرحلة شكل النزاع بين مختلف الجماعات ،مما يؤدي إلـــى بـــروز تهديد جدي لكيانهم وبنيانهم الإجتماعي [2].

المطلب الأول :تعريف الصراع

-الصراع كلمة أصلها مشتق من الكلمة اليونانية conligère وتعني الكفاح معا أو التصارع معا strike together [3].

-والصراع في اللغة العربية مشتق من الصرع أو الطرح بالأرض ومنه صرعه صرعا ،فهو مصروع أو صريع،ونقول مصارع القوم أي حيث قتلوا [4].

-والصراع اصطلاحا يعني الوضعية التي يتواجد فيها طرفان على الأقل في حالة اخـــتلاف وعدم تفاهم أو تضارب في الرؤى والمصالح حول قضية ما [5].

–ويعرف أيضا على أنه حالة تلاقي عنصرين أو عاطفتين في حالة تعارض أو تضاد [1].

---

[1] -ibid

[2]-حسين درويش العادلي ،العراق ومناشء الصراع،الحوار المتمدن،العدد 12،2003/02/401،مقال على شبكة الأنترنات على الرابط:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=5545

تاريخ التحديث:2011/06/02،الساعة 04:40

[3]-**Oyadelapo babatunde durojaye**,understanding conflicts and war ,course code :pcr271,National open university of nigeria,2010,p2

[4]–ابن منظور،"**لسان العرب** "،المجلد 3 ،طبعة يوسف الخياط،دار الجيل –دار لسان العرب،بيروت 1988 ،ص 430

[5] -**Stefan wolff**,ethnic conflict a global perspective,oxford universite press,2006,p2

ويعرف الصراع أيضا على أنه حالة من الخصومة وهذا التعريف واسع بالقدر الذي يمكنه احتواء معنى النزاع والحرب كذلك [2]،ويعرفة معجم le petit Larousse (1979) على أنه تعارض مصالح بين دولتين أو أكثر ،وحيث لا يتم الوصول إلى حل إلا باستعمال العنف ،أو التفاوض أو تدخل طرف ثالث،كالأمم المتحدة مثلا عبر الوساطة أو التحكيم أو اللجوء إلى المحكمة الدولية [3].

– ويعرف الصراع أيضا على أنه تعارض بين مجموعتين أو أكثر حول حيازة مصالح ناذرة أو تكريس قيم معينة [4].

الفرع الأول :مرتكزات الصراع

يرتكز الصراع على مجموعة من المحددات هي :

أولا :ظاهرة تعارض المصالح

من وجهة النظر هاته فإن الصراع يتميز بإعتداء أحد الطرفين على الآخر على أن يكون هذا الإعتداء ذو مفهوم قانوني يمكن معالجته عبر المحاكم أو قيام أحد الطرفين بإعلان الحرب على الطرف الآخر وهذا وجه من أوجه الصراع [5].

ثانيا :تدخل دولة ما كطرف

وهذا العامل يلغي الصراعات التي تنشأ بين الأفراد ،والتي يمكن معالجتها بواسطة القضاء العادي ،ويدخل الدولة كطرف من أطراف الصراع ، ومن هنا جاءت الحاجة إلى إدراج حدة وشكل الصراع الذي يستدعي تدخل الدول فيه أي أن يهدد الصراع مصالح مادية أو معنوية لأطراف خارجية سواء كانت دولا أو منظمات حكومية أو منظمات غير حكومية ،أو وسائل الإعلام ،فالصراع هنا يتجاوز كونه حالة تعارض بين مجموعتين أو أكثر ،إلى كونه محل اهتمام خارجي لأن الصراعات غالبا لا تتفجر إلا عند النقطة التي يبلغ فيها الإختلاف والتعارض مرحلة استنفاذ كل وسائل وأساليب التسوية والتوافق،ومنه وجب استبعاد الخلافات ذات الصبغة الإقتصادية لأنها تحل وديا وفي السر في غالب الأحيان [6].

ثالثا:يجب أن يرتكز الصراع على عامل محدد

---

[1] -**Frediric dehais et Philip pasquier**,conflit :vers une définition générique,onera-cert,sans date de publication ,p2

[2] -ibid,p7

[3] -**Sidy sady** ,la resolution des conflits en afrique,these de doctorat d'état en sciences politiques ,universite cheikh anta diop,dakar-senegal,2003,p7

[4] -ibid ,p7

[5] -ibid ,p8

[6] -ibid

ويقصد بالعامل المحدد ذلك العنصر الذي يحدد طبيعة الصراع ويقوده ويؤججه ،فمثلا صراع سياسي بين قوى سياسية مختلفة ،أو مطالب إجتماعية لنقابات وتنظيمات مهنية وهي الحالات التي لا يلجأ فيها إلى العنف[1].

الفرع الثاني:الصراع والمفاهيم المشابهة

إلى جانب الصراع كمصطلح والذي يراه العالم الأمريكي William zertman على أنه المحطة الأولى للأزمة ،بينما يرى في النزاع مجموعة عوامل إختلاف وتعارض في المصالح تبرر اللجوء إلى العنف ([2]).تبرز المفاهيم التالية :

1-**الأزمة crisis**:وهي مواجهة بين أطراف مسلحة ومعبأة قد تصل حد الصدام الظرفي ،وهي مرحلة ما قبل انهيار القانون والحكم ونشوب الحروب الأهلية ([3]).

2-الحرب war :وهي مواجهة مسلحة شاملة كثيفة أو قليلة الكثافة بين مجموعات متعارضة المصالح ،قد تأخذ شكل الحرب على كل الجبهات أو على جبهة معينة أو شكل حرب العصابات[4] .

الفرع الثالث:مفهوم الصراع الإثني

وهو الصراع الذي ينشأ بين مجموعتين إثنيتين أو أكثر ،ويجب في هذا المقام التفريق بين الصراع الإثني والذي تكون أحد محدداته عاملا إثنيا conflit ethnique وبين الصراع الذي تقحم فيه الإثنية كشكل من أشكال التعبئة والتجنيد لفائدة أحد الطرفين وعليه فالصراع الإثني يختلف عن الصراع الذي تقحم الإثنية فيه conflit ethnicisé ([5]).

المطلب الثاني:خصائص الصراعات الإثنية

الصراعات الإثنية هي ظواهر مركبة غير جامدة وهي في ديناميكية مستمرة وذلك راجع إلى تعدد خصائصها والعوامل المحددة لها.

الفرع الأول:العوامل المحددة للصراعات الإثنية

تتداخل عدة عوامل في تكوين وبلورت الصراعات الإثنية أهمها:

---

[1] -ibid

[2]- قسم البحوث والدراسات،"**أنواع الصراع ومفهومه**"،الجزيرة نت،متوفر على الرابط:
http ://www.aljazeera.net/NR/exeres/9085D544-2D2D-475C-AC8C-6A6BA339F148.htm#5 ،تاريخ الزيارة 2011/06/25 ،على الساعة:15.35

[3]-نفس المرجع

[4]-نفس المرجع

[5]-**Ghebali et Victor Yves**,deplomacie preventive,political science II-ghebli-michael,genova,25/04/2006,p43

1-العوامـــل البنيويـــة systemic causes structural conditions:وهـــي العوامـــل المرتبطة بظروف وبيئة المجموعات ،مثل نسبة النمو السكاني ،قلـــة المـــوارد الإقتصـــادية وتزايد التنافس بين المجموعات المختلفة على تلك الموارد،و إنهيار القيم والتقاليـــد ،وتفشـــي الفقر والحاجة والتهميش الديني والثقافي ،ولا تظهر نتائج حلول الصراعات على هذا الأساس إلا بعد فترة طويلة من اعتمادها ،لأن معالجة العوامل البنيوية من تحسين ظروف المعيشـــة وإنعاش الاقتصاد وإعادة الثقة في المنظومة القيمية يتطلب وقتا طويلا [1].

2 -العوامل الوسيطةintermédiaire causes :وهي مجموعة العوامل التي تؤدي إلـــى تحول العوامل البنيوية إلى ردود أفعال عنيفة ،مثل السياسات الحكومية التـــي تنـــتهج فـــي مواجهة أزمة ما أو بعض البرامج الاقتصادية كخطط الإنعاش والتقشف وترشـــيد النفقـــات وتقليص عدد العمال ،أو تلك المشاكل المرتبطة بالتحرر السياسي من الهيمنة [2] .

3-العوامل المباشرة immédiate causes: وهي مجموعة التصرفات والسلوكات التـــي تؤدي إلى العنف وتفجره ،مثل القرارات الحكومية أو الإجراءات المتخذة بحق جماعة إثنيـــة معينة ،مما يدفعها إلى العصيان والتمرد [3].

الفرع الثاني :الجماعات الإثنية والصراع

إذا كانت الصراعات الإثنية هي تعارض مقصود يؤدي إلى إقحام أفراد مجموعتين عرقيتين مختلفتين أو أغلبهم في عملية تنافس على الفوز بامتيازات أو تحقيق مصالح على حســـاب بعضهما البعض ،فإن الصراع هنا هو استعراض لعناصر القوة عند كل مجموعة ،على أمل أن تفوز إحدى المجموعتين على الأخرى ،وتحقق مصالحها في نهاية الأمر،ويجب أن يكون هناك على الأقل سبب ذو علاقة بتعريف الإثنية ويدخل في صميم الصراع كأن يكون عاملا دينيا أو لغويا أو عرقيا ،وإلا فإن الصراع لا يعدو أن يكون صراعا عاديا بين مجمـــوعتين تتنازعان مجموعة مصالح ،وهنا وجب التركيز على بعض العناصر الأساسية التـــي تميـــز الصراع الإثني عن غيره من الصراعات ويمكن إجمالها في ست نقاط رئيسية .

1- الإعتراف المتبادل بين أطراف الصراع: ويعني أن أفراد كل جماعة يعترفون بشكل فردي أو جماعي بالهوية الإثنية التي تبرر وجود أفراد الجماعة الأخرى،مع الإقرار باختلافهما [4].

---

[1]- قسم البحوث والدراسات،أنواع الصراع ومفهومه،مرجع سابق

[2]-نفس المرجع

[3]-نفس المرجع

[4] - **Jean Baptiste MBONABUCYA**, ethnicité et conflit ethnique:approches theoriques en perspective de l'analyse du conflit des rwandais, memoire de licence en sociologie ,faculté des sciences economiques et sociales ,departement de sociologie,université de geneve.juillet 1998,p133

2- أن تكون المجموعات الإثنية في تفاعل دائم:لكي يكون هناك صراع من البـــديهي أن تكون المجموعات الإثنية المختلفة في تفاعل دائم منذ زمن طويل ،وهذا يعني أن هذه المجموعات تعايشت مع بعضها البعض لفترة طويلة ،وهذا يجعلنا نتجاهل الخلافات الظرفية على المقدرات والمصالح الاقتصادية في وقت نذرتها أو قلتها ،يمكن هنا أن نسوق مثال الصراع على مصادر المياه وقت الجفاف والقحط ،وهذا الصراع الظرفي لسبب لا يتعلق بالهوية الإثنية لجماعة ما لا يمكن بأي حال من الأحـــوال اعتبـــاره صراعا إثنيا [1].

3- التفريق بين المجموعة المعتدية وتلك التي وقع عليها الإعتداء:وهذا يعني أن نشوب الصراع يكون بقرار واعي ومقصود من طرف جماعة إثنية ،أي وجود نية مســـبقة وإرادة للقيام بأعمال عدائية ضد الجماعة الأخرى،وهذا يؤدي إلى ظهـــور طـــرف معتدي وطرف معتدى عليه ،وهذا ما يساعد فيما بعد على الوصـــول إلـــى حلـــول للصراع[2].

4- التعبئة الإثنية لغالبية أفراد الجماعة :ويعني ذلك مشاركة غالبية أفراد الجماعة الإثنية وانخراطهم في السلوكات والأفعال الموجهة ضد جماعة أخرى ،وهـــذه التعبئـــة أو المشاركة الجماعية في الصراع ،تساعدنا على التفريق بين النزاعات التي تنشأ بـــين الأفراد بصفتهم المجردة وبين الجماعة الإثنية بكل أفرادها[3].

5- التعبئة الإثنية هي استعراض قوة كل جماعة:يجب أن يعبئ الصراع الإثني مجموع أفراد الجماعة الإثنية ،للتعبير على قوة المجموعة والتفاف أفرادها حـــول هـــويتهم وأهدافهم وإظهار نوع من التصميم والتلاحم والتكاثف في مواجهة أفـــراد الجماعـــة الأخرى [4].

6- أن يكون الصراع من أجل عنصر محدد لمفهوم الإثنية:وهذا عنصر أساسي للتفريق بين الصراع الإثني عن غيره من أنواع الصراعات ،وعلية يجـــب تـــوفر عنصـــر الإحساس بالتهديد في جوهر الهوية الإثنية ووجود الجماعة المنضوية تحتهـــا فـــي وجودها[5].

الفرع الثالث: أسباب الصراعات الإثنية

تتفجر الصراعات الإثنية في بلد ما ّاذا توفرت مجموعة من الأسباب تغذي وتؤجج الصراع بين المجموعات الإثنية المختلفة ،هذه الأسباب المختلفة يرتبط بعضها بالبيئة الداخلية

---

[1] -ibid,p134
[2] -ibid,p135
[3] -ibid
[4] -ibid,137
[5] -ibid,p138

للجماعات وبعضها الآخر مرتبط بالتفاعلات مع الأطراف الخارجية سواء كانت جماعات إثنية أخرى أو نظاما سياسيا،ومن أهم هذه الأسباب :

1- **الوضعية الموروثة عن الإستعمار:**لقد قام الإستعمار قبل إنسحابه من الدول الأفريقية والآسيوية التي إحتلها لفترات طويلة برسم الحدود بين تلك الدول دون مراعات للتركيبة الإثنية ،كما قام بتسليم السلطة إلى نخب إثنية أقلية مما شكل أول سبب للصراع بين المجموعات العرقية المختلفة التي رأت في ذلك إجحاف في حقها ونوع من التواطؤ مع المستعمر إذ تحولت تلك النخب إلى ما يشبه مستعمر جديد [1].

2- **سياسات التمييز:**وهي من العوامل القوية التي تسبب الصراعات ،إذ تلجأ بعض الحكومات إلى نهج سياسة تمييزية بين مواطنيها والتفرقة بينهم على أساس الدين أو اللغة أو العرق ،والتضييق بالتالي عليهم في سوق العمل والوظائف الحكومية والانتماء إلى قوى الأمن ،كما تقوم بالتضييق عليهم في مجال المشاركة السياسية وإدارة الشأن العام ،وتعتبر جنوب أفريقيا إلى وقت قريب خير مثال على ذلك ،كما تعد دولة الإحتلال الإسرائيلي في فلسطين المحتلة نموذجا صارخا للتمييز بين اليهود الصهاينة وما يسمون بالأغيار في الأدبيات الصهيونية ويعني بهم العرب الفلسطنيين [2].

3- **التدخل الأجنبي:**منذ انهيار الإتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة ،وظهور نظام دولي يقوم على الأحادية القطبية ،وعلى الرغم من أن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول هو مبدأ أممي إلا أن الأمر لم يعد كذلك ،ولم يعد مفهوم سيادة الدول على أراضيها وحقها في ممارسة سلطاتها بكل حرية ،وبدون أي تدخل خارجي متاحا ،نظرا لتزايد دور المنظمات الحكومية والغير حكومية ،وتزايد نفوذ وسطوة وسائل الإعلام في عملية صنع الرأي العام ،وظهور موجات الحرية والدمقرطة وحقوق الإنسان ،والمقصود بالتدخل الخارجي هنا ذلك التدخل من دولة ثالثة أو طرف ثالث ووقوفه إلى جانب أحد أطراف الصراع،ولا يكاد يخلو نزاع عرقي في عالم اليوم من تدخل طرف خارجي في أسبابه أو عوامل تأجيجه [3].

الفرع الرابع :مقاربات تفسير أسباب الصراعات الإثنية

يذهب الكثير من الدارسين للصراعات الإثنية إلى تقديم مقاربات تفسيرية لأسبابها تقوم على :

---

[1]-وهدان وهدان ، "**الصراعات العرقية والأمن القومي**"،منتديات الحوار الجامعية السياسية،موقع الدكتور أحمد وهبان،www.ahmedwahban.com/aforum/viewtopic.php،تاريخ الزيارة :2011/05/15،الساعة 11.00

[2]-نفس المرجع

[3]-نفس المرجع

1- **مفهوم البربرية الجديدة new barbarism** :وفق هذا المنظور يعتبر الصراع والحرب شكل من أشكال البربرية والعادات القديمة ،وهو فعل غير راشد ولا معنى له ،إلا أن الكثير من الدارسين يرون في هذا تعميما لا يمكن اعتماده لأن جل الصراعات الإثنية ليست بهذا التوصيف [1].

2- **نظريات إقتصاديات الحرب والمصالح théorie economics of war**:وينظر إلى الحرب من هذا المنظور على أنها إستجابة للأوضاع الإقتصادية المتدهورة وتعتبر تبعا لذلك عملا منطقيا مبررا على عكس المقاربة السابقة ،وتعد نظرية إقتصاديات الحرب المدخل الأمثل لتفسير الصراعات والحروب وإيجاد الحلول اللازمة لها،إذ يشكل فهم ومعرفة الظروف المحيطة بالحروب والصراعات جزءا من عملية فهم ديناميكياتها،وعليه فالحرب في هذه الحالة هي إستمرار للإقتصاد بوجه آخر [2] .

3- **النظم السياسية وعلاقة الحرب بالتدهور الإقتصادي**:ويرى أنصار هذه المقاربة أن النظم السياسية في البلدان التي تعرف صراعات إثنية تتميز بالهشاشة وعدم التماسك ،مما يجعلها تبحث عن مساندين وأنصار لسياساتها وبرامجها ،وبذلك تتحول إلى منافس للجماعات المتناحرة على الموارد والسلطة [3].

4- **العولمةglobalisation approche**:ويربط أصحاب هذا الإقتراب بين الحروب والصراعات من جهة وبين ظهور موجة العولمة ويرون في الحروب شكلا من أشكال مقاومة آثار العولمة على البنى السياسية والإقتصادية والثقافية ،مما أدى إلى إضعاف السلطة المركزية وتشتيت قواها ومقدراتها ،كما يرون في الحرب والصراع مسألة مصالح لا غير [4].

5- **العوامل الإجتماعية والثقافية**:وتعتبر الحروب والصراعات من خلال هذا المنظور ،إنعكاسا للعوامل التاريخية المحلية والعادات والطقوس الدينية [5].

6- **تحليل السياسات المسببة للعنف المتوطن**:ويرى أصحاب هذه المقاربة أن العوامل الداخلية هي المسؤولة عن تفجر الصراعات والحروب ،هذه العوامل المتوطنة لوقت

---

[1]-محمود أبو العينين،مرجع سابق،ص42

[2]-نفس المرجع ،ص43

[3]-نفس المرجع

[4]-نفس المرجع ،ص44

[5]-نفس المرجع ،ص45

طويل والتي تعكس حالات الفساد السياسي والإقتصادي ،ونهب خيرات الشعوب تجعل من عملية حل الصراع أمرا صعبا ،نظرا لصعوبة معالجة أسبابه المتوطنة [1].

المطلب الثالث: أنماط الصراعات الإثنية ونتائجها

الدارس للظاهرة الصراعية يلحظ أن للصراع دورة حياة ،ومراحل يمر بها صعودا إلى العنف والإقتتال وهبوطا إلى السلام والتعايش ،فالظاهرة الصراعية تتكون من ثلاث عناصر أساسية تتفاعل فيما بينها ،وهي الصراع والفاعلون والأهداف المتضاربة لهولاء الفاعلين ،ومنه تبدأ الظاهرة بالتوسع في المكان والزمان وقد تشمل أطراف أخرى بفعل عملية التأثير المتبادل على مسارات أخرى سواءا كانت سياسية أو إقتصادية ،أو بما تسببه من ضغوط على الفاعلين الآخرين ،مثل الدول التي تستقبل اللاجئين أو تلك التي تقدم معونات عدائية وتضمن رعاية صحية ،أو بهول نتائج الصراع في حد ذاته من ضحايا وخسائر وانتهاكات للقانون وحقوق الإنسان ،وينتقل الصراع من منذ تفجره إلى بلوغه مرحلة العنف بالمراحل التالية:

الفرع الأول:مراحل الظاهرة الصراعية

تمر الظاهرة الصراعية بثماني مراحل أساسية في دورة حياتها ،بدءا بتفجر الوضع الصراعي أو منذ بداية تبلور الإختلافات بين المجموعات الإثنية حول مختلف المصالح والطموحات ،ومنذ اللحظة التي يعتبر كل طرف وجود الطرف الآخر على أنه عائقا له ومانعا ،يحول بينه وبين تحقيق تطلعاته المختلفة [2] .

1- **مرحلة التصلب Durcissement** :وهي مرحلة تتميز بالتوتر واختلاف وجهات النظر مع تمسك كل طرف بآرائه،وفشل التوصل إلى حلول وسط.

2- **مرحلة المناقشات والمجادلات Débats et polémiques** :اسقطاب في الأفكار والإرادات وبداية المناوشات اللفظية أو الحملات الإعلامية وكل أشكال العنف اللفظي الذي يعكس حالة التحامل المتبادلة.

3- **مرحلة الإنتقال إلى الأفعال بدل الأقوال Actions à la place des mots** :وهي المرحلة الأخطر في تطور الصراع بين الأطراف ،إذ تبدأ الأعمال غير المسؤولة والإعتداءات والإستفزازات المتبادلة ،مما يسرع وتيرة التصعيد بين الطرفين .

---

[1]-نفس المرجع السابق

[2] **-Francine Simbare**, Processus de résolution d'un conflit ethnico-politique. Le cas du Burundi,these de magistaire en philosophie,universite de wien,oct 2008,pp 18-19

4- **مرحلة التصورات والتحالفات Formation d'image et de coalitions** :وهي مرحلة الربح والخسارة ،النصر أو الهزيمة ،فكل طرف يشحذ مناصريه ويقيم تحالفات من أجل تحقيق الإنتصار .

5- **استيراتجية التهديد Stratégie de menaces** :إظهار الإرادة على إستعمال العنف التدميري لإرغام الخصم على التراجع عن موقفه والقبول بالهزيمة.

6- **مرحلة التدمير المحدود Actions limitées de destruction**:الشعور بالحاجة إلى الأمن وإسترداد بعض الثقة بالأطراف التي تقود الفاعلين المنخرطين في الفعل الصراع ،يجعل من إمكانية الوصول إلى نقاط إتفاق لتخفيف حدة العنف بين الطرفين ممكنة.

7- **مرحلة التفجر Eclatement**:وهي مرحلة الدخول في عملية التدمير المتبادل لمقدرات أطراف الصراع وتجريدهم من مقومات القوة ،وذلك باستعمال كل الوسائل العنيفة الممكنة.

8- **مرحلة التدمير المتبادل Ensemble dans la ruine**:وهي المرحلة الأخطر في الصراع ،حيث يسلم كل طرف بإستحالة الحل إلا عن طريق تدمير الطرف الآخر.

الفرع الثاني :نتائج الصراعات الإثنية

تنتج عن الصراعات الإثنية بالإضافة إلى تدمير البنية الإقتصادية والسياسية والمؤسساتية للدولة والمجتمع ،والآثار النفسية على الأفراد ثلاث مشكلات رئيسية نجملها فيما يلي [1].

1- **مشكلة اللاجئين:** وتعتبر النتيجة المباشرة الأولى للصراعات ،إذ ينزح الآلاف من السكان من مناطق الصراعات نحو بلدان مجاورة ،مما يخلق ضغطا على تلك البلدان فيما يخص التكفل الغذائي والصحي وتوفير الحماية لهم ،بما يحفظ حياتهم .

2- **مشكلة تجنيد الأطفال:**تفاقمت ظاهرة تجنيد الأطفال والزج بهم في أتون الحروب والصراعات في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا ،نظرا للحاجة الملحة لعدد أكبر من المقاتلين أو لمجرد إستغلالهم كوقود لتلك الحروب والصراعات ،وقد بلغ عدد الأطفال المجندين في الحروب الأهلية الأفريقية سنة ألف وتسعمائة وثمانية وثمانون(1988) أزيد من مائتي ألف طفل (200000)،فيما وصل العدد سنة ألف وتسعمائة وخمسة وتسعون (1995) إلى ما يزيد عن ثلاث مائة ألف طفل مجند ،في الوقت ذاته يشكل الأطفال نصف عدد النازحين .

---

[1]-عزو محمد عبد القادر،"**أثر العوامل الداخلية والخارجية في عدم الإستقرار السياسي في أفريقيا**"،الحوار المتمدن،العدد 2008،2976

3- **مشكلة إنهيار الدولة:**ويقصد بإنهيار الدولة تعطل أجهزتها وتفككها وضعف سلطتها وعجزها على القيام بمهامها تجاه مواطنيها ،ويكون الإنهيار إما جزئيا مثل فقدان السيطرة على إقليم من الأقاليم أو إنهيارا كليا مع عجز أحد الأطراف المتصارعة على فرض سلطته .

المطلب الرابع :مقاربات حل الصراعات الإثنية

بقصد بإدارة الصراع مجموع السلوكات والأفعال التي يقوم بها طرف ثالث من أجل منع تفاقم الصراع إلى مستويات خطيرة ،ومحاولة الوصول إلى حل نهائي أي بلوغ حالة من السلم ،بين جميع أطراف الصراع ،وذلك حينما يتوافق الجميع حول ترتيبات معينة تتضمن إتفاقا يرضي جميع الأطراف ويضمن تحقيق جملة من المصالح والحاجيات الأساسية ،ولا يتعارض مع قيم أي طرف من أطراف الصراع ،مع ضمان ألا يتراجع أحد الأطراف عن إلتزاماته تجاه الطرف الآخر وإتجاه الإتفاق المبرم بينهما [1]،كما يجب أن يكون الإتفاق نزيها وعادلا ويحقق في النهاية حالة من السلم الدائم ،ويرتكز السلام بين أطراف الصراع على المقاربات التالية .

الفرع الأول:نظرية صنع السلام peace maker théorie

وهي المسار الذي تستعمل فيه كل الوسائل السلمية للوصول إلى حالة من السلام بين طرفي الصراع،عن طريق المساعي الحميدة والتحقق والوساطة والمفاوضات والتحكيم [(2)].

الفرع الثاني :نظرية حفظ السلام

ويقصد بحفظ السلام كل العمليات والإجراءات الرامية إلى منع تفجر الصراع من جديد ،سواء من خلال المساعدات المقدمة لأطراف الصراع أو من خلال تدخل عسكري مباشر مع تقديم المساعدة الإنسانية [(3)].

الفرع الثالث :نظرية فرض السلام

يفرض السلام من خلال وجود طرف ثالث ممثلا في دولة أو مجموعة دول أول منظمة دولية ،له الرغبة في المحافظة على إستمرار حالة السلام بين الطرفين ،ويتمتع بالمصداقية والنزاهة ،ولديه الوسائل المادية والبشرية التي تؤهله لفرض السلام بين الطرفين ،وإلزامهما بإحترام الإتفاقيات المتوصل إليها ،ويجب أن يكون فارض السلام حياديا [(4)].

---

[1]-محمود أبو العينين،مرجع سابق،ص60-61

[2]-نفس المرجع

[3]-نفس المرجع

[4]-نفس المرجع

الفرع الرابع:المقاربة الأفريقية التقليدية

إذا كان الكثير من الدارسين لموضوع الصراعات والنزاعات قد ركـزوا علـى المقاربـات الحديثة لتحليلها وفهمها ومحاولة إيجاد أطر الحل الأمثل ،فقد إتجه آخرون إلى البحـث فـي المقاربات التقليدية ،التي اعتمدت في كثير من المراحل التاريخية السـابقة وأدت إلـى حـل الصراعات أو الحد من تفاقمها ،وتعرف تلك المقاربات بالتقليدية ،لأنها تعتمـد علـى القـيم المحلية وهرمية المجتمع ومستويات السلطة المعنوية للأعيان وكبـار القـوم،وتتجلى تلـك المقاربات في الممارسات التي تؤدي إلى حل الصراعات ،ومن أهمها [1]:

1- **مكانة الكبار:**حيث تقوم الشخصيات المهمة في كل جماعة بقيادة عمليـة التفـاوض والوساطة والتحكيم أو اللجوء إلى التقاضي التقليدي ،ويكمن السر في نجاح مساعيهم على كون مصالحهم جزء من مصالح أطراف النزاع وبالتـالي فالمحافظـة عليهـا يتطلب بذل جهد أكبر في تحقيق السلام ،ويتمتع هؤلاء الكبار بسلطة ملاءمة أحكـام الإتفاقيات المتوصل إليها مع نظام الجماعة،وذلك من خلال مجلس شيوخ أو ملوك أو أعيان،ومن هنا يرى البعض أن التعامل مع كبار القوم والنافذين أضـمن للمحافظـة على السلام وصنعه بدل ترك الأمور لعامة أفراد الجماعات التي تميل إلى الحلـول العسكرية وإستعراض القوة [2].

2- **الممثل أو الوكيل:**قد تلجأ أطراف الصراع إلى تفويض شخص ثالث يسـمى وكـيلا ليقوم بمساعي لإحتواء النزاع والوصول إلى حالة توافقية بين الأطراف وهو لـيس بالضرورة طرفا مسلحا ،وإنما يختار من الحكماء والشخصيات المشـهورة والتـي تتمتع بالإحترام والتقدير لدى الجماعات المحلية المتنـاحرة،ويقوم هـذا الممثـل أو الوكيل بمساعي جبر العلاقة بين الأفراد المنشـقين وجمـاعتهم الأصـلية أو بـين الجماعات التي لجأت إلى الصدام العنيف بإستعمال السلاح ،وهذا ما يفسـر إقحـام الموظفين الدوليين السابقين والشخصيات السياسية المرموقة في حل الصراعات،مثل جيمي كارثر وكوفي عنان وسليم أحمد سليم [3].

3- **المصاهرة والضيافة:**ومن بين الآليات المعتمدة أيضا لحل الصراعات وفق المقاربـة التقليدية الأفريقية ،نجد الزواج والمصاهرة بين أطـراف النـزاع وإقامـة الـولائم المشتركة ومجالس الفكاهة ،وهي إجراءات تساعد على رأب الصدع النفسي وإعادة

---

[1]-نفس المرجع،ص48-49

[2]-نفس المرجع

[3]-نفس المرجع،ص49-50

الاعتبار للأطراف المتضررة علنيا في جو جماعي ،وهو ما يؤدي إلى إمكانية حل الصراعات بطرق أقل كلفة [1].

4- **التفويض:**ويعني أن تقوم كل جماعة من الجماعات المتصارعة بتعيين من ينوب عليها في عملية التفاوض والبحث عن الحلول المناسبة ،ويتحمل المفوضون كامل المسؤولية نيابة عن الأطراف التي فوضتهم،ويؤدي هذا غالبا إلى تلطيف الأجواء بين الأطراف المتصارعة [2].

5- **الأمن الجماعي:**وهذا يعني أن مسألة الأمن هي مسألة جماعية فليس هناك أمن خاص بجماعة دون جماعة أخرى ،وحاجة الجميع إلى الأمن تفرض التدخل لمنع تهديده ،وبالتالي يسارع الجميع وفق هذا المنظور إلى احتواء ومعالجة كل سلوك يصنف في خانة تهديد الأمن [3].

6- **مبدأ أبسط يدك للآخر:**تنتهي الحروب والصراعات في المجتمعات التقليدية عموما كما تنتهي غيرها في المجتمعات الحديثة مع بعض الخصوصيات ،وهي عبارة عن حكم أو مبادئ متوارثة منها :

-مبدأ أبسط يدك للآخرين وتعامل مع الآخرين كما تتعامل مع شؤونك وإهتم بمصالحه كما تهتم بمصالحك [4].

الفرع الخامس :المقاربة الإقليمة

تلجأ الدولة أحيانا إلا إعتماد إستراتجية الفصل الجغرافي بين الجماعات الإثنية المتصارعة بغية السيطرة عليها والتحكم أكثر في الصراعات التي تنشب بينها ،وتعتبر هذه الإستراتجية من أهم مقاربات حل الصراعات الإثنية ،وتعني منح نوع من الإستقلالية والسلطة في تدبير وإدارة الشأن المحلي للجماعات الإثنية وفق تقسيم جغرافي يأخذ طابع الكميونات العرقية أو شكل الفدرالية ،بحيث تتمتع هذه الوحدات الفدرالية أو المقاطعات بشكل مصغر من السيادة على حيزها الجغرافي،مع تبيان الضوابط القانونية التي تحكم العلاقة بينها وبين السلطة المركزية [5]،وقد إعتمدت هذه المقاربة في الولايات المتحدة من خلال إدارة مناطق الهنود الحمر ،وهي أقاليم لا تخضع لسلطة أي ولاية من الولايات الأمريكية وتتبع مباشرة السلطات

---

[1]-نفس المرجع

[2]-نفس المرجع

[3]-نفس المرجع ،ص51

[4]-نفس المرجع

[5] -**Tsegaye Regassa**,federalism as a tool of conflicts management in Ethiopia-an overview, mizan law revue,vol 4 N°1,march 2010

المركزية الفدرالية في واشنطن [1]،فإذا صادف أن تطابق التقسيم الجغرافي مع التواجد الإثني فإن ذلك يشكل مقاربة مثالية للتحكم في الصراع وحسن إدارته والسيطرة عليه ومنعه في كثير من الأحيان ،وتعتبر الهند من الدول الرائدة في إعتماد هذه المقاربة إذا إستثنينا مشكلة كشمير وإقليم البنجاب ،إلا أن دولا أخرى في أفريقيا مازالت تعاني مشكل الصراعات العرقية رغم إعتمادها الفدرالية كنظام لإدارة أقاليمها ،مثل الصومال وأثيوبيا ونيجيريا ،وهذا راجع إلى العلاقة بين الفدرالية و الإثنية والتي نجملها في فيما يلي[2]:

1- صعوبة تحقيق حدود واضحة وثابتة للأقاليم مما يضعنا أما نفس المشكلة في إطارها الإقليمي أي أقاليم متعددة عرقيا هي الأخرى.

2- عدم الوثوق في وجهة نظر الدولة في ترسيم حدود الجماعات الإثنية ،وشكل الصلاحيات الممنوحة لتلك الأقاليم .

3- صعوبة وضع معايير إنتماء للجماعة الإثنية لكون تلك المعايير شخصية ونفسية لا يقررها طرف ثالث ،كأن تقوم الدولة مثلا بالقول أن هؤلاء الأفراد ينتمون إلى تلك الجماعة أو غيرها ،فالمسألة معقدة بعض الشيء.

الفرع السادس :الديمقراطية التوافقية

تعتبر مقاربة هامة لإدارة الصراعات الإثنية ،وتقوم على التشارك في التمثيل السياسي واتخاذ القرارات سواء على مستوى الأقاليم أو على مستوى المركز ،وتقوم على مبدأ قبول التعددية مع ضمان الحقوق والحريات لكل الجماعات ،وللديمقراطية التوافقية أو التشاركية مجموعة من الخصائص أهمها [3]:

- الحكم من خلال ائتلاف واسع من الزعماء السياسيين من كافة القطاعات الهامة في المجتمع التعددي.

-الفيتو المتبادل أو حكم الأغلبية المتراضية، لحماية إضافية لمصالح الأقلية الحيوية،ويعرف أيضا بالحق الدستوري في الإعتراض.

-النسبية كمعيار أساسي للتمثيل السياسي والتعيينات في مجالات الخدمة المدنية وتخصيص الأموال العامة.

- درجة عالية من الاستقلال لكل قطاع في إدارة شؤونه الداخلية الخاصة أو الإستقلال الذاتي لكل القطاعات .

---

[1] -**Paul A Arnold**,comment les etats-unis sont gouvernés,braddok communication,2004,p6

[2] -محمود أبو العينين،مرجع سابق،ص92-93

[3] -نفس المرجع،ص96-101

إلا أن هذه المقاربة لايمكن أن تنجح دونما توفر بعض الشروط أهمها [1]:

-ألا تسعى أي من الجماعات الإثنية إلى محاولة إحتواء أو إستيعاب الجماعات الأخرى لأن الصراع في مثل هاته الحالات سيكون صفريا.

-تبني رجال السياسة والقادة المحليين لفكرة الإلتزام بالإستقرار والمحافظة عليه للأجيال القادمة من غير الحاجة إلى قوة الدولة القاهرة.

-الإلتزام بثقافة الحكم الذاتي والإقرار بمزاياه المتعددة والتفطن للمتربصين المحليين والخارجيين الذين يحاولون التشويش على التوافق المحقق وفق هذه المقاربة ،وذلك بنشر الإتهامات بالعمالة والخيانة والإستسلام .

المبحث الثالث:الفدرالية مفهومها وخصائصها وأنواعها

عرف العالم في فترة ما بعد الحرب الباردة ،ظاهرة تفجر الصراعات الإثنية وصعود الحركات القومية على المستوى الدولي ،وهي الفترة نفسها التي عرف العالم فيها فضاعات الحروب الأهلية سواء في منطقة البلقان وخاصة يوغسلافيا سابقا أو في أفريقيا ،ومع تزايد الاهتمام بمسالة النزاعات الإثنية برزت الفدرالية كأحد الإستراتيجيات المهمة للتعامل مع تلك الصراعات ،ورأى فيها كثير من السياسيين والدارسين الحل الأمثل لإدارة التنوع الإثني .

المطلب الأول :ماهية الفدرالية ومفهومها

الفدرالية كلمة أصلها يوناني مشتق من كلمة foedus ويعني الإتفاقية أو المعاهدة أو التحالف بين طرفين ،ويعرفه دانيال ألازار Daniel alazarعلى أنه شكل من أشكال الدولة في العلاقات الدولية يجمع بين الحكم الذاتي وتقاسم الحكم،ويتميز بمستويين من الحكم على الأقل ،حكم محلي خاص بالولايات أو الأقاليم وحكم فدرالي جامع لهما[2].

الفرع الأول :تعريف الفدرالية

هي إتحاد طوعي وإرادي لعدد من الأقاليم أو الدول أو ولايات وكنتونات في تجمع وحدوي تتنازل فيه الأطراف المشكلة للدولة الفدرالية على جزء من صلاحياتها لصالح الحكم المركزي،وتنشأ الفدراليات بناء على دساتير تنظم السلطات وتحدد كيفية ممارستها سواء من

---

[1]-نفس المرجع،ص101

[2] -**Soren Desonrode**,Federalism theory and neo-functionalism, Perspectives on Federalism, Vol 2, issue 3, 2010,p,10

طرف الأقاليم أو السلطة الفدرالية ،وتعرف أيضا على أنها كيانات دستورية أي منشأة بواسطة دستور ،تتمتع بالإستقلالية وتخضع للدولة الفدرالية كسلطة عليا [1].

ويجب التفريق هنا بين الفدرالية والكنفدرالية التي تعني إتفاقية أو حلف بين دول مستقلة إستقلالا تاما، وتمارس سيادتها بكل حرية ،وهي المرحلة الأولى من مراحل التعاون بين الدول التي قد تتطور إلى إتحاد فدرالي ،والمثال الأقرب إلى مفهوم الكنفدرالية هي المنظمات الدولية والإقليمية مثل الإتحاد الأوربي ،منظمة الآسيان ،وتؤول الكنفدراليات عموما إلى الحل والاندثار أو إلى الفدرالية الحقيقية بين الدول المنضوية تحتها [2].والدولة الفدرالية تقابلها الدولة الموحدة والتي تعني وجود وحدات إقليمية كالولايات و الأقاليم لها سلطة تكتسبها عن طريق السلطة المركزية بواسطة التفويض أي أنها تمارس مهام السلطة المركزية في إطار تفويض محدد المهام، ولا يمكن أن يتطور هذا التفويض إلى استقلالية سياسية وإدارية إلا في الشكل الفدرالي ،وعليه فسلطة الأقاليم في النظام الفدرالي مكتسبة ودائمة ومثيلتها في الدول الموحدة إنما هي سلطة مفوضة ومراقبة[3]،كما أن الدولة الفدرالية تقوم على أساس دستور محدد ومنظم لكيفية توزيع السلطة بين المركز والأقاليم ،في حين تقوم الكنفدراليات على أساس إنفاق أو معاهدة [4].وتعرف الفدرالية أيضا على أنها إتحاد عدة دول تحت حكومة مركزية واحدة من أجل تحقيق أهداف مشتركة ،ويحكمها دستور وفق القانون الدولي العام [5] .

الفرع الثاني :المرتكزات النظرية للفدرالية

الفدرالية فكرة قديمة تعود إلى القرن الثالث عشر(1291) ،حيث قام ثلاث من كبار الرجال الذين يمثلون الكنتونات المختلفة في سويسرا بتأسيس تكتل لمجابهة نفوذ وإقطاع عائلة هابسبورغ hubsburg وهي عائلة سويسرية من النبلاء ،فكانت الكنتونات التي تضم

---

[1]-بهزاد محمد علي،"**الفدرالية والكنفدرالية والفرق بينهما**"،الحوار المتمدن – العدد: 626 - 19 / 10 / 2003،مقال موجود على الموقع :http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=10930 ، تاريخ التصفح:2011/04/22 الساعة22.00

[2] -**Bruno Deshaies**, Terminologie, concepts et principaux types (de traités) liés ou opposés au fédéralisme, Petite leçon sur le fédéralisme par Maurice Séguin,article disponible sur le web, http://archives.vigile.net/ds-deshaies/docs/42.html,date de visite :22/04/2011,04.00

[3] -ibid

[4]-نوري طالباني ،"**حول مفهوم النظام الفدرالي**" ،مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر،أربيل ،العراق،2005 ،ص12

[5]-حسني بوديار،الوجيز في القانون الدستوري،دار العلوم للنشر والتوزيع،2003 ،ص61

الإيطاليين والفرنسيين والألمان اللبنة الأولى للإتحاد الفدرالي السويسري الحديث ،وإن كان العالم عرف نموذج الولايات المتحدة في العصر الحديث كأبرز الأمثلة الرائدة [1].

1- النظرية الليبرالية

تشكل النظرية الليبرالية أهم نظرية في القرن العشرين إلى جانب النظرية الواقعية ،وتعد من أهم مرتكزات الفدرالية ،إذ يرى أصحاب هذه النظرية أن النظام الفدرالي يحقق الإتحاد وليس التوحد united but not unitary ،وهذه المزاوجة بين الرغبة في الإتحاد لتحقيق مصالح معينة وبين الإستقلالية في إدارة الشأن المحلي،إلا أن الأمور لا تتوقف عند مجرد الرغبة في الإتحاد أو السعي إلى التمتع بالإستقلال الذاتي في إدارة الشؤون المحلية بل تتعداها إلى مجموعة من الشروط الواجب توفرها في الأقاليم التي تصبو إلى التكتل ضمن إتحاد فدرالي ،فإذا كانت الدوافع العامة للإتحاد هي :

-تحقيق الأمن من خلال الدفاع المشترك.

-تحاشي الضغوط والتهديدات الخارجية.

-الأمل في تحقيق الإزدهار الإقتصادي والاستفادة من دعم الإتحاد للأقاليم والوحدات الأضعف.

-التفرد بإقليم جغرافي مع تشابه بنية وعمل المؤسسات المحلية والمؤسسات الفدرالية .

وإذا كان النظام الفدرالي يقدم كل هاته الإمتيازات للوحدات المنضوية تحته فإن هناك الكثير من الأقاليم داخل الدول الفدرالية لا تتوفر على نفس القدر من التجانس الداخلي أو مع باقي الأقاليم من حيث التركيبة السكانية ،أو من حيث اللغة والدين والعرق والثقافة ،إلا أن الفدرالية هنا قد تحقق نوع من الألفة والمودة بين شعوب الإتحاد أو الأقليات داخل الإقليم الواحد ([2]).

2- **النظرية الواقعية:**من روادها ويليام ريكر وديفيد ماكاي william H riker et David mckay ،وقد ذهب ريكر في كتابه المنشور سنة 1966 تحت عنوان الفدرالية الأصول والمراحل إلا اعتبار الفدرالية طريقة لحل مشكل توسيع الحكومة بغية الوصول إلى تمثيل أفضل،وذلك لمنع البيروقراطية ومحاربة فساد الإدارة،وعليه فالفدرالية حسبه هي صفقة مربحة للمركز والأقاليم على حد سواء ،ويجمل هذه الصفقة في ([3]):

-رغبة الساسة على مستوى المركز في بسط سلطتهم على أقاليم أوسع بطرق سلمية ،وغالباما يلجأون إلى خيارهم هذا تحت ذريعة التهديدات الخارجية سواء كانت عسكرية أو سياسية .

---

[1] - **Soren Desonrode**,Federalism theory and neo-functionalism, op.cit ,p11

[2] -ibid,p14

[3] -ibid,p15

-أما من جانب حكام الولايات أو الأقاليم أو الدويلات المشكلة للإتحاد الفدرالي فإنهم يحققون إستقلالية تامة في إدارة شؤونهم ،مع التمتع بالدفاع المشترك والحماية العسكرية والدعم المالي والسياسي من المركز.

3- **نظرية التكامل الجهوي:**ويرى أصحاب هذه النظرية أن الفدرالية بالإضافة إلى مزاياها المختلفة سواء بالنسبة للأقاليم أو للسلطة المركزية فإن من شروط إستمرارها ونجاحها هو العمل على تنمية التكامل الجهوي بين كل الأقاليم والعمل على بلورة ثقافة جامعة لكل الشعوب المشكلة للإتحاد الفدرالي ،مما يسهل الوصول إلى حالة من التوافق حول مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة ،وهي المفاهيم التي تشكل قيم الدولة لاحقا ،ونتيجة لغياب التكامل الجهوي والتوافق حول الكثير من المفاهيم لم تنجح الكثير من الإتحادات ،مثل رابطة الدول المستقلة عقب انهيار الإتحاد السوفييتي ومسالة انفصال أقاليم باكستان وبنغلاديش عن الهند [1].

4- **النظرية الوظيفية الجديدة:**ومن روادها أرنست هاس Ernest Hass والذي يرى في التكامل الجهوي عملية سياسية محضة وليست وظيفية ،ولبلوغ التكامل حسبه يجب العمل على إقامة مؤسسات إجتماعية وثقافية مشتركة وتعددية ،والعمل على نشر ثقافة التعدد وقبول الآخر وترقية المفاهيم الديمقراطية ونشرها ،ويرتكز نموذج هاس على حجم المؤسسات الفدرالية المشتركة ودرجة التعدد والتكامل بين النخب ،وهذه النظرية هي تزاوج بين المقاربة الوظيفية والمقاربة الأوربية للتكامل الجهوي [2].

الفرع الثالث:مبادئ الفدرالية

تقوم النظم الفدرالية عموما على ثلاث مبادئ أساسية هي :

1- **مبدأ المشاركة:**ويعني مشاركة كل الوحدات المشكلة للإتحاد الفدرالي في الحياة السياسية ،من وضع الدستور وتعديله مثل ماهو الشأن في الولايات المتحدة ،أو الإكتفاء بإقراره مثل ماهو الحال في سويسرا،أو الموافقة على إقتراح التعديل مثل البرازيل،كما أن المشاركة تمتد إلى التمثيل في المجالس الفدرالية التي تتكون في الغالب من مجلسين ،يمثل أحدهما دول الإتحاد ،أو ولاياته أو أقاليمه ينتخب لعضويته ممثلين عن كل وحدة مشكلة للإتحاد ،ففي الولايات المتحدة الأمريكية يتكون مجلس الشيوخ من ممثلين إثنين عن كل ولاية مهما كان عدد سكانها ،ومن مجلس النواب أو

[1] -ibid,p21
[2] -ibid,p24

الكونغرس ،أما في سويسرا فنجد مجلس الأمة الذي ينتخبه الشعب ومجلس المقاطعات الذي يضم ممثلين عن كل مقاطعة ([1]).

2- **مبدأ الإستقلالية:**تتمتع الدول المشكلة للإتحادات الفدرالية بالإستقلالية إلا أنها لا تعتبر دولا في نظر القانون الدولي لأنها منقوصة السيادة على أقليمها،في حين ذهب آخرون إلى إعتبارها دولا لأنها مستقلة في حكم نفسها وإدارة شؤونها،ولها دستور مستقل ينظم السلطات فيها ويوزعها،كما تتمتع بصلاحيات مكتسبة وليست من خلال التفويض ،كما أن لها كل مقومات الدولة العادية ،إلا أن الراجح والمتعارف عليه في القانون الدولي أنها لا تعتبر دولة ([2]).

3- **مبدأ الإزدواجية:**أو التراكب SUPERPOSITION أي أن هناك سلطة مزدوجة للولاية على إقليمها وللإتحاد الفدرالي على كل الأقاليم ،فمواطني أي أقليم أو ولاية يخضعون للسلطة القضائية الفدرالية وتسري عليهم قوانينها وأحكامها في نفس الوقت الذي يخضعون فيه للسلطة القضائية في ولاياتهم،وينطبق هذا على باقي السلطات التشريعية والتنفيذية ([3]).

الفرع الرابع:نشأة الدول الفدرالية

تختلف طرق وأساليب نشوء وتشكل الدول الفدرالية بإختلاف الظروف السياسية الداخلية والخارجية لكل دولة ،ولكن على العموم يوجد ثلاث أساليب لتشكل الدول الفدرالية وهي :

1- **التوحد:**وهو الأسلوب الذي تلجأ إليه دول مستقلة ،أو وحدات منفصلة أو مستعمرات نتيجة حاجتها إلى التكاثف لتحقيق مصلحة مشتركة نظرا للتقارب الجغرافي أو السكاني أو الثقافي بين شعوبها ،والشكل الفدرالي يحقق لها غايتين ملحتين هما الاحتفاظ بالإستقلالية مع الإستفادة من مزايا الإتحاد [4]،وقد يكون مجرد تطور إتحاد كونفدرالي إلى فدرالية مثل الولايات المتحدة وسويسرا [5].

2- **التفكك:**وهو الأسلوب الذي تلجأ إليه الدول التي تتمتع بنظام إداري شديد المركزية ،سلطوي وغير ديمقراطي في غالب الأحيان،ويكون اللجوء إلى إعتماد الفدرالية إستجابة للمطالب الديمقراطية أو لوجود تنوع ثقافي وإثني ولغوي ،وتفاوت في

---

[1] -حسني بوديار ،"**الوجيز في القانون الدستوري**"،مرجع سابق،ص64-65

[2] -نفس المرجع ،ص63-64

[3] -نفس المرجع ،ص65

[4] -جورج أندرسون،ترجمة :مها تكلا،"**مقدمة عن الفدرالية**"،منتدى الانظمة الفدرالية ،كندا،2007 ،ص6

[5] -حسني بوديار،مرجع سابق،ص 62

الأوضاع الإقتصادية من إقليم إلى آخر[1]،كما تشكل التدخلات الأجنبية سببا في الجنوح إلى هذا الإختيار مثل ما حدث في روسيا التي تفككت في العهد القيصري إلى دويلات ليعاد إستيعابها بعد ثورة البلشفيين عام 1917 للميلاد ليستجيب دستور 1922 بوضع الأقليات والشعوب داخل الإتحاد السوفيتي تحت مسمى جمهوريات لها نوع من الإستقلالية [2].

3- **التفكك والتوحد معا:**وقد تنشأ الدول الفدرالية من المزاوجة بين المسارين السابقين على غرار كندا التي أقامت أونتاريو وكيبيك من نظام وحدوي لتلتحق بها وحدات أخرى فيما بعد [3].

الفرع الخامس :خصائص الدولة الفدرالية

تأخذ الفدرالية أشكالا متنوعة ومتعددة من دولة إلى أخرى وفق الظروف الداخلية لكل دولة وتبعا لطرائق التشكل ،إلا أنها تتشارك جميعها في خصائص أهمها [4]:

1- **توزيع السلطات التشريعية:** لكل مستوى من مستويات الحكم في الدولة الفدرالية سلطتها التشريعية الخاصة بها بين الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية أو حكومة الولايات،وذلك بتحديد مجالات التشريع لكل منهما بشكل منفصل وواضح وفق قواعد الدستور الذي يحكم وينظم الشكل الفدرالي للدولة .

2- **الحماية ضد التعديلات أحادية الجانب:**وذلك بمنع لجوء أحد الطرفين إلى إجراء تعديلات من طرف واحد دون استشارة أو موافقة الطرف الآخر ونعني بالأطراف هنا حكومة الولايات والحكومة المركزية.

3- **آلية للتحكيم** :في حال تضارب الآراء وبروز اختلافات حول قضايا معينة تلجأ الحكومة المركزية كما حكومة الولايات إلى التحكيم وفق آلية قانونية متفق عليها.

4- **دستور مكتوب وقواعد لتفويض الصلاحيات:**يحدد بوضوح كل القواعد التي تحكم العلاقات بين المركز والأطراف وينظمها ،كما تتوفر في كل الفدراليات قواعد محددة وواضحة لتفويض الصلاحيات بين الحكومة المركزية وحكومة الولايات مع تحديد مجالات الإختصاص،وتتميز دساتير الدول الفدرالية بالجمود أي صعوبة تعديلها لكون

---

[1]-جورج أندرسون ،مرجع سابق

[2]-حسني بوديار،مرجع سابق

[3]-جورج أندرسون ،مرجع سابق

[4] -**Pierre Mackay**, Le fédéralisme et le partage des compétences legislatives, jur 2515 droit constitutionnel, édition 2006-2007,p62-63

ذلك يتطلب توافق كل الوحدات المشكلة للإتحاد وهم ما يستغرق وقتا طويلا نوعا ما .

5- **دور غرفة النواب:**في كثير من الدساتير الفدرالية تضطلع غرفة النواب أو الغرفة العليا بتمثيل متساو وعادل لكل الولايات ،إ ذ ينتخب عدد من النواب بشكل متساو عن كل ولاية أو إقليم وذلك لضمان تمثيل عادل ،في حين تتشكل الغرفة السفلى من نواب الولايات بحسب عدد السكان.

المطلب الثاني:توزيع السلطات في الأنظمة الفدرالية

تتوزع السلطات في الأنظمة الفدرالية وفق ما يحدده الدستور المنشئ لها ،ووفق التشريعات الملحقة به ،ونظرا للإستقلالية التي تتمتع بها كل ولاية أو إقليم داخل الدولة الفدرالية فإن لكل ولاية برلمان يشرع وحكومة تنفذ وسلطة قضائية سيدة على إقليمها،كما للحكومة المركزية سلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية.

الفرع الأول :نماذج توزيع السلطات

في الدول التي تعتمد الفدرالية هناك نموذجان لتوزيع السلطات بين الحكومة المركزية وحكومة الأقاليم أو الولايات هما:

1- **النموذج الإزدواجي** :ويعني تخصيص صلاحيات معينة لكل مستوى من مستويات الحكومة ،حيث تقوم هذه الأخيرة بإدارة البرامج التي تطرحها ضمن المؤسسات المدنية المختلفة ،بما يضمن تواجد مؤسسات الحكومة الفدرالية في كل إنحاء البلد،وهذا النموذج في توزيع الصلاحيات لا يحقق فصلا للسلطات بين الأقاليم والحكومة الفدرالية لتشابك كثير من المواضيع بين الحكومة المركزية والولايات وتشعب أبعادها كمواضيع الدفاع مثلا([1]).

2- **النموذج الإندماجي:**ويعني وجود سلطات مشتركة للأقاليم والسلطة الفدرالية في آن واحد حيث يحق للأقاليم كما للحكومة المركزية التشريع وسن القوانين وإدارة الشؤون العامة مع المحافظة على سيادة التشريعات الفدرالية على التشريعات المحلية،وتعتبر ألمانيا نموذجا حيا للتوزيع الإندماجي للسلطات ،إذ تتشابك كل المواضيع والإهتمامات بين الحكومة المركزية والأقاليم على الدفاع والشؤون الخارجية التي تختص بهما الحكومة الفدرالية دون سواها،ويعرف النموذج الإندماجي بالتشابكي

[1]-جورج أندرسون،مرجع سابق ،ص19-20

أيضا أو الفدرالية الإدارية لكون معظم الصلاحيات الممنوحة للولايات هي صلاحيات إدارية[1].

الفرع الثاني:مصادر السلطات في الدولة الفدرالية

تعتبر الدساتير هي المصدر القانوني الأوحد لتحديد وتوزيع السلطات بين الوحدات أو الولايات التي تحظى بالإستقلالية التامة في شؤونها وبسيادة على إقليمها داخل الدولة الفدرالية في حين تعتبر الحكومة المركزية شكلا مبتكرا أنشأته تلك الولايات كرمز لوحدتها وإرادتها المشتركة ،على عكس الأنظمة الوحدوية التي تقوم فيها الحكومة المركزية بإنشاء الوحدات الإدارية وفق الظروف الجغرافية والديموغرافية وتفويضها سلطة إدارة شأنها المحلي وفق ضوابط إدارية تحددها القوانين وليس الدساتير وهو ما يعرف بنظام الإدارة المحلية،إلا أن كثيرا من الدول الفدرالية مثل الإمارات العربية المتحدة هي أقرب إلى كنفدرالية منها إلى فدرالية خالصة أو هي مزيج بينهما أي الفدرالية والكنفدرالية ،وهذا يحيل إلى أن الإتفاقيات المنشأة للإتحادات تشكل مصدرا أوليا لدساتيرها اللاحقة أو مرجعية دائمة لها .

إلا أن السلطات المخولة للولايات هي سلطات مكتسبة يصعب التراجع عنها دون الإضرار بالشكل العام للدولة على عكس أنظمة الإدارة المحلية في الدول الوحدوية [2].

وقبل الخوض في تصنيف الأنظمة الفدرالية حسب توزيع السلطات بين الحكومات المركزية والأقاليم ،نستعرض الملامح العامة للسلطة في البلدان الفدرالية .

1- **السلطة التشريعية:**تتميز الأنظمة الفدرالية غالبا بوجود غرفتين ،غرفة عليا تمثل الأقاليم تمثيلا متوازنا متساويا بواقع عدد محدد من الأعضاء عن كل إقليم أو ولاية كما هو حال الغرفة العليا في الولايات المتحدة أو الكونغرس،وغرفة سفلى تتكون من ممثلين عن الأقاليم حسب الكثافة السكانية ومهمتها التشريع في إطار الصلاحيات الممنوحة للحكومة المركزية حسب الدستور،كما توجد مجالس منتخبة أو برلمانات محلية تنتخب على مستوى الأقاليم وتنحصر مهمتها في التشريع داخل تلك الأقاليم وفق الدستور ،وغالبا ما تتميز التشريعات الحكومية بالعلوية والسيادة على التشريعات المحلية[3]،وهذا ما يعرف بثنائية السلطة التشريعية bicameral أي أن أحد المجلسين يمثل الشعب والآخر يمثل الأقاليم .

---

[1]-نفس المرجع،

[2]-نفس المرجع،ص 13

[3]-حسني بوديار،مرجع سابق ،ص60-67

2- **السلطة التنفيذية:**وهي الحكومة التي تتشكل غالبا من الأحزاب أو الحزب الفائز في الإنتخابات وفق ترتيبات قانونية معينة ومتفق عليها بشكل ديموقراطي،ولا تختلف الحكومة الفدرالية عن حكومة الأقاليم إلا بالإختصاصات والصلاحيات التي يحددها الدستور المنشأ للفدرالية،مثل الشؤون الخارجية والدفاع والنقذ والتعاون الدولي[1] .

3- **السلطة القضائية:**وتعتبر أعلى هيئة قضائية وتأخذ تسمية المحكمة العليا أو المحكمة الإتحادية وتقوم بالفصل في المنازعات بين الأقاليم والسلطة المركزية أو تلك النزاعات التي تنشب بين الأقاليم ،وقد تكون مهمتها الفصل في القضايا التي تستأنف والتي تردها من المحاكم في الولايات ([2]).

الفرع الثالث:تصنيف الفدرالية حسب توزيع السلطات

يمكن تمييز أشكال متعددة للنظم الفدرالية ،والتي تتباين حسب توزيع السلطات فيها بين المركز والأطراف ،ومدى المشاركة والتعدد والقدرة على إدارة التنوع والتكيف- مع المتطلبات المختلفة والحاجات الضرورية لكل دولة ،لكن قبل ذلك يجب التفريق بين الفدرالية والأنظمة السياسية الفدرالية والإتحادات الفدرالية،فالفدرالية كمصطلح وصفي وليس معياري تشير على قيام حكم مشترك ومتنوع الطبقات يجمع بين الحكم الذاتي للأقاليم من قبل ساكنيها والتنازل في إطارالوحدة عن بعض مظاهرالإستقلال كشؤون الدفاع والخارجية،وهذا لبلوغ وحدة هوية أوسع،أما الأنظمة السياسية الفدرالية فتعني وصفا لتعدد مستويات الحكم في دولة ما من خلال حكم يجمع بين المشاركة والمؤسسات التعددية من جهة وبين الإستقلالية من جهة أخرى،على عكس الدول المركزية الموحدة [3].

1-**الإتحادات unions**:وتتميز وحداتها بقوة التمثيل في الهيئات العامة للحكومة وليس من خلال العلاقة بين الأقاليم أو الولايات ،وهي أنظمة تعترف بالتنوع دون إعطاء إمكانية الحكم الذاتي أو الإستقلال وتعتبر بلجيكا واسكتلندا وويلز خير مثال على ذلك [4].

2-**الإتحادات الفدرالية federations** :وتتميز بكونها أنظمة مركبة تجمع بين وحدات تشكل حكومة قوية وسلطة مركزية ذات صلاحيات موسعة ،وتعتبر حكومة الأقاليم مسئولة أمام شعب اقاليمها في كل المجالات التي تخص الشأن العام المحلي ،ومن أبرز سمات

---

[1]-نفس المرجع

[2]-نفس المرجع

-رونالد واتس،نمادج المشاركة الفدرالية في السلطة،المعهد الوطني الديمقراطي ،بيروت،بدون تاريخ ،ص 6-2[3]

[4]-نفس المرجع السابق

الإتحادات الفدرالية نجد إجتماع قوة الحكومة المركزية وقوة حكومات الأقاليم ،وتعتبر إسبانيا وجنوب إفريقيا نموذجا حيا لذلك [1].

3-**الإتحادات الكنفدرالية confédérations** :وهي إتحادات تنشأ بين وحدات سياسية مستقلة أي دولا ذات سيادة لتحقيق مهمة محددة كمهام الدفاع والإقتصاد والبيئة،فالحكومات في هذه الحالة تلعب دور الوسيط بين شعوبها وبين الإتحاد الكنفدرالي،إلا أن القرارات حول المسائل الخلافية يجب أن تتم بالتوافق التام لكل الدول الأعضاء ،ومن أمثلة ذلك المنظمات الإقليمية كالإتحاد الأوربي والإتحاد الأفريقي [2].

4-**العصبات federacies** :وهي إتحاد بين وحدات قوية وكبرى تحتفظ فيه الوحدات الصغرى بإستقلاليتها مع التمتع بتأثير أضعف على الإتحاد ، ومن أمثلة ذلك العلاقة بين بورتوريكو والولايات المتحدة [3]،التي تشكل مساومة الإستقلال بمحدودية التأثير .

5-الدول الشريكة Associated States :وهي شكل من أشكال العصبات بين دولتين تتمتعان بالإستقلالية وتملكان الحق المتساوي في حل الإتحاد الذي ينشأ غالبا عن طريق إتفاق بينهما[4].

المبحث الرابع :مفهوم الإدارة المحلية والحكم المحلي والفرق بينهما

في الدولة الموحدة كما في الدولة الفدرالية ،تتسم العلاقة بين الحكومات المركزية والأقاليم بالوضوح في تقاسم الصلاحيات عن طريق الدستور أو تفويض الصلاحيات عن طريق التشريعات والقوانين،ويمكن تمييز مفهومين لتلك العلاقة بين الحكومة المركزية والأقاليم أو الولايات هما الإدارة المحلية والحكم المحلي.

المطلب الأول: الإدارة المحلية

تختار الدولة الحديثة دوما الأسلوب الأمثل في التنظيم الإداري لأقاليمها ،بغية الإستجابة لمتطلبات شعبها وتقريب الخدمات منهم بما يخدم حاجاتهم اليومية من صحة وتعليم ومياه وكهرباء ...الخ،وقد تبدأ لتحقيق هذا الغرض في إعتماد تنظيم إداري مركزي في البداية ،حتى إذا توسعت وتطورت المتطلبات المحلية لشعبها ،لجأت إلى اللامركزية بغية التخفيف من أعباء الإدارة على السلطة المركزية،والتفرغ لمهام سياسية وإقتصادية أكثر إلحاحا، وذلك

---

[1]- رونالد واتس،نمادج المشاركة الفدرالية في السلطة،مرجع سابق

[2]-نفس المرجع

[3]-نفس المرجع

[4]-نفس المرجع

من خلال تفويض بعضا من صلاحياتها إلى مجالس محلية منتخبة. وقبل الخوض في مفهوم الإدارة المحلية وجب التوقف عند بعض المفاهيم المصاحبة لها ومن أهمها:

1- **المركزية:**وتعني تركيز سلطة إتخاذ القرارات والحسم في المسائل التي تخص الشأن المحلي في يد الإدارة المركزية في العاصمة ،وتلجأ الدول إلى مبدأ المركزية في الفترات التي تلي الإستقلال أو التشكل بشكل عام وذلك كإستراتيجية لبسط نفوذها وإحكام سيطرتها على كل مناحي الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية للسكان على المستوى المحلي[1].

2- **التركيز الإداري Concentration** :وهذا الشكل من أساليب الإدارة صاحب فترات تاريخية قديمة كانت فيها مهام الدولة تقتصر على تحصيل الجباية ،والقيام بمهام الأمن داخليا وخارجيا،حيث كان الموظفون الحكوميون يركزون كل السلطات بأيديهم ،وعلى ممثليهم في الأقاليم الرجوع إليهم قبل إتخاذ أي قرار [2].

3- **عدم التركيز الإداري Déconcentration** :وهو عملية نقل بعض صلاحيات الموظفين الحكوميين في العاصمة إلى موظفين محليين في الأقاليم،يقومون على إدارة فروع بعض الوزارات الحكومية في الأقاليم المحلية،وقد تلجأ الدول إلى هذا الخيار مع تزايد المهام الإدارية للحكومة وإتساع رقعة الدولة وتباعد أقاليمها عن العاصمة [3].

الفرع الأول:مفهوم الإدارة المحلية

-هي شكل من أشكال التنظيم المحلي،يتم بموجبه توزيع المهام الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات محلية منتخبة ومستقلة،تؤدي وظيفتها تحت إشراف الحكومة المركزية ورقابتها [4].

-بينما يذهب دارسون آخرون إلى تعريفها على أنها تلك المجالس المنتخبة التي تتركز فيها الوحدات المحلية ،وتكون مسؤولة أمام سكان تلك الوحدات وتقوم بمهام مكملة لمهمة الحكومة المركزية [1].

---

[1] - محمد محمود الطعامنة و سمير محمد عبد الوهاب،"**الحكم المحلي في الوطن العربي وإتجاهات التطوير**"،المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات،الأردن،2005 ،ص11-12

[2]-نفس المرجع.

[3]-نفس المرجع.

[4]-ناجي عبد النور،"**دور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة**":تجربة البلديات الجزائرية ،دفاتر السياسة والقانون،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة ،العدد الأول،جوان 2009،ص153.

-فيما يعرفها فؤاد العطار في كتابه مبادئ في القانون الإداري على أنها توزيع للوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية وبين هيئات محلية منتخبة تباشر مهامها تحت إشراف الحكومة ورقابتها [2].

-فيما يذهب دارسون إلى تعريف الإدارة المحلية على أنها أسلوب من التنظيم الإداري للدولة، تقوم على توزيع نشاطات الدولة ومهامها بين أجهزة مركزية ومحلية ذات كفاءة في تسيير الشأن المحلي [3].

ويعود تعدد التعاريف لمفهوم الإدارة المحلية إلى تعدد أهداف وخلفيات الدارسين أنفسهم ،وفي هذا المقام يرى الباحث أن الإدارة المحلية هي :

"ذلك التنظيم الإداري لإقليم دولة ما والذي تلجأ بموجبه الحكومة المركزية إلى توزيع بعض المهام الإدارية وإسنادها إلى هيئات محلية مستقلة ومنتخبة ،تمارس مهامها على إقليم جغرافي محدد،وتكون مسؤولة أمام الحكومة المركزية" .

الفرع الثاني :أسس الإدارة المحلية

تقوم الإدارة المحلية على مجموعة من الأسس أهمها:

1- **تمتعها بالشخصية المعنوية:**وهو الأساس الذي يحدد إستقلالها عن الحكومة المركزية ويؤشر على لامركزية الإدارة من عدمه ،والمقصود بالشخصية المعنوية هو أهليتها القانونية لتحمل مسؤولياتها كاملة فيما يخص ممارسة مهامها وفق التفويض الممنوح لها من قبل الحكومة المركزية ،وهي بذلك مستقلة عن منشئيها والمنتسبين إليها،وتتمتع بذمة مالية مستقلة وشخصية معنوية تقاضي الغير أمام القانون [4].

2- **تتجسد في مجالس محلية منتخبة:**الإعتراف للإدارة المحلية بالشخصية المعنوية لا يكفي للقيام بمهامها نظرا لتعذر قيام سكان الإقليم المحلي بمباشرة مهامهم بصفة جماعية ،مما يستوجب إختيار من ينوبهم ويمثلهم في هذه الهيئة المحلية ،وهو ما يتم عن طريق الإنتخاب وفق معايير محددة [5].

3- **المجالس المنتخبة مستقلة وخاضعة للحكومة المركزية:**تحتفظ الحكومة المركزية بحق الإشراف والمراقبة لعمل الإدارة المحلية لضمان السير الحسن لمهامها وفق

---

[1]-محمد محمود الطعامنة،"**نظم الإدارة المحلية(المفهوم والفلسفة والأهداف)**"، الملتقى العربي الأول نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي،صلالة – سلطنة عمان18-20 أوت 2003،ص8

[2]-فؤاد العطار ،" **مبادئ في القانون الإداري**" ، 1955 ، القاهرة، ص 17

[3]- محمد محمود الطعامنة،مرجع سابق ،ص9

[4]- محمد محمود الطعامنة نفس المرجع السابق.

[5]-نفس المرجع ،ص10.

الأهداف العامة ووفق السياسات المسطرة للقيام بمتطلبات الشأن المحلي للسكان ،وذلك وفقا لنصوص قانونية تحدد المهام وكيفية القيام بها على أحسن وجه[1].

الفرع الثالث :أهداف الإدارة المحلية

لاشك أن كل دولة تعتمد نظام الإدارة المحلية إنما تلجأ إلى ذلك بغية تحقيق العديد من الأهداف أهمها:

1- **أهداف سياسية:**وتتمثل في تعزيز الديمقراطية والمشاركة من خلال الإختيار الحر لممثلي السكان على المستوى المحلي عن طريق الإنتخابات ،بما يكرس مبدأ حكم الناس لأنفسهم وتدريب السكان المحلين على تسيير شؤونهم، وإتخاذ القرارات التي تخص شؤونهم في جو ديمقراطي ،مما يكسبهم خبرة سياسية في إدارة الشأن العام،مما يؤدي إلى تعزيز الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل القومي ويحد من إحتكار جهات سياسية معينة للعمل السياسي ،وتقوية البناء السياسي والإقتصادي والإجتماعي للدولة [2].

2- **أهداف إدارية:**وتتمثل في تحقيق الكفاءة الإدارية خاصة في النواحي الإقتصادية الملحة والتي غالبا ما تكون على جدول أولويات الشأن المحلي،والقضاء على بيروقراطية الإدارات المركزية الحكومية ،وخلق جو من التنافس بين مختلف الجماعات المحلية وإستفادتها من تجارب بعضها البعض([3]).

3- **أهداف إجتماعية:**حيث تساهم الجماعة المحلية في ربط الحكومة المركزية بقاعدتها الشعبية ،وهو ما ينعكس إيجابا على السكان المحلين وتلبية حاجاتهم الإقتصادية ،كما تساهم في ترسيخ الثقة في المواطن وإحترام رغباته في المشاركة في إدارة الشأن العام ،كما تنمي الإحساس بالإنتماء للوطن لدى المواطنين [4].

المطلب الثاني :الحكم المحلي

قد يلتبس مفهوم الحكم المحلي على كثير من الدارسين مع مفهوم الإدارة المحلية على إعتبار كلا النظامين يهتمان بإدارة شأن محلي ما في بلد ما وفق ترتيبات وصلاحيات ومهام يحددها القانون ،إلا أن العلامتين الفارقتين في كلا النظامين هما :

1-**اللامركزية:**هي توزيع للسلطات بين الحكومة المركزية ومجالس منتخبة محلية ومستقلة تمارس مهامها في إطار وصاية ورقابة الحكومة المركزية،ويمكن هنا تمييز نوعين من

---

[1]-نفس المرجع ،ص 11 .

[2]-نفس المرجع،ص15-16.

[3]-نفس المرجع.

[4]-نفس المرجع،

اللامركزية أحدهما إقليمية وتعني الإعتراف بالإستقلال لإقليم معين ،بحيث ينفرد بشخصية معنوية وذمة مالية مستقلة عن الحكومة المركزية ،وميزانية مستقلة ،مع ممارسة إمتيازات السلطة العامة داخل إقليمه الجغرافي.والثانية لامركزية إدارية وتعني الإعتراف لبعض المرافق العامة بالإستقلالية التي تسمح لها بإدارة الشأن العام كالجامعات والمستشفيات ....الخ [1]،ويمكن تمييز شكلين للامركزية الإدارية هما:

أ-**اللامركزية الإقليمية Territorial Decentralization**:وتعني قيام مجموعة من ممثلي سكان الإقليم الذين يختارون عن طريق الإنتخاب بممارسة مهام إدارة الشأن المحلي ضمن هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية[2].

ب-اللامركزية المصلحيةFunctional Decentralization : وتعني قيام هيئة عامة بممارسة مهامها على إقليم محدد أو مجموعة أقاليم،وهذا النمط من الإدارة يرتبط بمصلحة إقتصادية وتجارية في الغالب ،وتلجأ إلية الدولة للإفلات من البيروقراطية والتعقيدات الإدارية بغية إعطاء نجاعة أكثر لمؤسسة ما [3].

2-**الإستقلالية**:تحدد درجة إستقلالية الجماعة المحلية عن الحكومة المركزية في تسيير شؤونها وطبيعة تلك الإستقلالية من حيث كونها إستقلالية إدارية بحتة ،كما هو الشأن في الدول الموحدة ،أو تتعداها إلى مجالات التشريع والتنفيذ ،وهو ما يعطيها شكل الإستقلالية السياسية وهو شأن الحكم المحلي في الدول الفدرالية،أو في الأقاليم المستقلة ذاتيا [4].

الفرع الأول:مفهوم الحكم المحلي

هو الحكم الذي يتميز بصلاحيات واسعة وإستقلالية من خلال المهام التي يؤديها في ظل سيادة الدولة ،هذه الصلاحيات المكتسبة عن طريق تنازل الحكومة المركزية عنها لفائدة المجالس المحلية [5].ويعرفه آخرون على أنه نظام شامل تتنازل بموجبه الحكومة المركزية عن بعض صلاحياتها التشريعية والتنفيدية والقضائية لفائدة جماعات محلية مستقلة ،تمارس

---

[1]-حسني بوديار،مرجع سابق،ص 57-58

[2]- محمد محمود الطعامنة وآخرون ،مرجع سابق،

[3]-نفس المرجع.

[4]- عبدالرزاق إبراهيم الشيخلي, "**العلاقة بين الحكومة المركزية والإدارات المحلية**" (دراسة مقارنة), متوفر على الرابط http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=11690 ،تاريخ الزيارة 15أفريل 2010،

[5]-ناجي عبد النور.مرجع سابق.ص 153

مهامها على إقليم جغرافي محدد([1]).ويعتبر الحكم المحلي عند بعض الدارسين تطورا للإدارة المحلية Local Administration إلى الحكم المحلي Local Government والحكم الذاتي Self Government وما الإختلاف بين كل هذه المفاهيم إلا بمدي درجة الإستقلالية واللامركزية ،ويرسمون مسار التطور من عدم التركيز الإداري إلى الإدارة المحلية ثم الحكم المحلي ثم الإستقلال الذاتي [(2)].

الفرع الثاني :مبررات الأخذ بنظام الحكم المحلي

تختلف مبررات الأخذ بنظام الحكم المحلي من دولة إلى أخرى إلا أن العوامل الأكثر إلحاحا هي تلك المتعلقة بإتساع الرقعة الجغرافية للدولة وتعدد قومياتها ،أو أثناء عملية إعادة توحيد الدولة بعد تشتت أقاليمها،أو إستقلالها عن قوة مستعمرة ،فإعتماد نظام الحكم المحلي يجعل عملية التوحيد سهلة لأن الكيانات الجديدة تعودت على نوع من الإستقلالية في إدارة شؤونها وقد ترى في الإنضمام إلى كيان سياسي جديد تهديد لتلك الإستقلالية،ولذلك يعتبر نظام الإدارة المحلية شكلا يحافظ على الإستقلالية السياسية مع تحقيق الوحدة في آن واحد وهو ما طبق أثناء توحيد الولايات المتحدة الأمريكية وكثير من الدول الفدرالية سواء في أوربا أو أفريقيا [(3)].

الفرع الثالث:العوامل المؤثرة على الحكم المحلي

إن التباين الذي يمكن أن نلمسه في تصميم الحكم المحلي داخل الدولة الواحدة أو إختلافه من دولة لأخرى ،إنما مرده إلى البيئة التي تحيط به أو مجموعة الظروف التي أوجدته وهذه العوامل التي تؤثر على تصميم الحكم المحلي هي:

1- **العوامل الجغرافية** :تؤثر العوامل الجغرافية ونقص وسائل المواصلات وتباعد أقاليم دولة ما وإتساعها،على نظام الحكم المحلي فيها ،كأن تكون البلاد مكونة من جزر متباعدة مثل جمهورية جزر القمر الفدرالية ،وهذا التباعد بين الأقاليم يؤدي إلى ضعف التواصل بينها وبين الحكومة المركزية مما يضعف إحداهما ،فكلما كانت الأقاليم متباعدة أو واسعة جدا كلما كانت هناك حاجة أكثر لحكم محلي قوي وفعال ،وذلك لتفادي إنفصال تلك الأقاليم[(4)].

---

[1]-أكرم سالم،" **حقائق ومعايير عن الادارة المحلية او الحكم المحلي**"، الحوار المتمدن - العدد: 2258 - 2008 / 4 / 21،على الرابط:http://www.ahewar.org ،تاريخ الزيارة:15 أفريل 2010

[2]-عبد الرزاق الشيخلي،مرجع سابق

[3]-نفس المرجع السابق.

[4]-- محمد محمود الطعامنة وآخرون ،مرجع سابق،ص 22.

2- **العوامل التاريخية:**في معظم تجارب الحكم المحلي المعتمدة حاليا في العالم ،تكـــون الأقاليم أو الولايات قد عرفت عبر تاريخها تجربة الإستقلالية والحكم الذاتي ،وهم ما يجعل الإنتقال إلى نظام حكم أقل مما إكتسبته أمرا عسيرا ،فالولايات الأمريكية التي شكلت نواة الإتحاد كانت ولايات مستقلة تحكم نفسها وبالتالي فالظروف التاريخية هنا كان لها الدور الحاسم في إعتماد نظام الحكم المحلي في الولايات المتحدة [1].

3- **العوامل الإجتماعية والثقافية:**كنتيجة للهجرة الداخلية من الأرياف إلى المدن ،تنتشر الأحياء العشوائية ويتزايد سكان تلك المدن بشكل غير متوقع وغير متحكم فيه ممـــا يشكل ضغطا على الخدمات الصحية والتعليم والنقل ويساهم فـــي انتشـــار الآفـــات الإجتماعية والجريمة المنظمة ،كما يؤدي على إفراغ الأرياف من الكفـــاءات التـــي تؤطر الفلاحة وتربية الحيوان وهم ما يشكل ضياعا لموارد هامـــة ،تكلـــف خزينـــة الدولة ميزانية ضخمة لتوفيرها [2].

4- **العوامل السياسية:**يتأثر نظام الحكم المحلي بإعتبارة جزء من المنظومـــة السياســـية للدولة بالعوامل السياسية ،كأن يكون النظام السياسي غير ديموقراطي ،أو غير مستقر ،لأن الحكم المحلي هو نموذج مصغر للحكم العام للدولة ،يؤثر فيها ويتأثر بها ســـلبا وإيجابا ،فكلما كان النظام ديمقراطيا ومستقرا كلما أدى ذلك إلى تماسك الحكم المحلي [3].

5- **العوامل الإقتصادية:**كما السياسة تماما تشكل المنظومة الإقتصادية للحكومات المحلية جزء من القدرات الإقتصادية العامة للدولة ،وإن تباينت من إقلـــيم لآخـــر بحســـب المقدرات الإقتصادية التي تحدد طبيعة الأقاليم ،إن كانت زراعية مثلا ،أو صـــناعية ،أو سياحية ...الخ،بإعتبار الإقتصاد هو المحرك الأساسي لمهام للحكومات المحلية بما يتيحه من دعم للميزانية المحلية ،مما يسهل عليها القيام بأعباء الإدارة والتسيير والتطوير والتنمية المستدامة لإقليمها[4].

المطلب الثالث: الفروق بين الإدارة المحلية والحكم المحلي

تثير مسالة الفروق بين نظام الإدارة المحلية جدلا واسعا بين الدارسين ،فمنهم من يـــرى أن سمة الإدارة المحلية هي اللامركزية والإستقلالية الإدارية أي أنها تقع تحت طائلـــة القـــانون الإداري ،في حين يعتبر الحكم المحلي والذي يتميز باللامركزيـــة و الإســـتقلالية السياســـية

---

[1]- نفس المرجع،ص23

[2]-نفس المرجع.

[3]-**نفس المرجع.**

[4]-**نفس المرجع ،ص24**

والإدارية واقعا تحت طائلة القانون الدستوري ،وهو ما يحيل إلى طبيعة الصلاحيات في كلا النظامين ،إذ تستمد الإدارة المحلية سلطاتها عن طريق تفويض من الحكومة المركزية يمكن تمديده أو سحبه أو تقنينه كلما دعت الحاجة إلى ذلك ،فيما تعتبر السلطات في نظام الحكم المحلي مكتسبة وغير قابلة للتصرف من قبل الحكومة المركزية إلا عبر إجراءات معقدة لأن تلك السلطات مستمدة من الدستور المنشأ للدولة وليس من قانونها الإداري[1]،ويمكن الوقوف في مسألة الفرق بين الإدارة المحلية عند الإتجاهين التاليين:

الفرع الأول:الإتجاه القائل بوجود فروق

ويستند أصحاب هذا الرأي إلى كون الإدارة المحلية هي نظام يعتمد أسلوب اللامركزية الإدارية ،من خلال توزيع المهام الإدارية بين الحكومة المركزية والأقاليم ،وأما الحكم المحلي بنظرهم فهو نظام يتميز باللامركزية السياسية وذلك من خلال توزيع السلطات السياسية بين الحكومة المركزية وحكومة الأقاليم أي أن وظيفة الحكم المحلي سياسية بالإضافة إلى كونها إدارية على عكس الإدارة المحلية التي تنحصر وظيفتها في المهام الإدارية [2].

الفرع الثاني:الإتجاه القائل بعدم وجود فروق

أما أنصار هذا الإتجاه فيرون في الإدارة المحلية تمهيدا للحكم المحلي ومرحلة سابقة له ،ويستدلون على ذلك بإعتماد نظم الإدارة المحلية في كثير من الدول في مراحل تكونها الأولى بغية السيطرة على مناحي الحياة السياسية والإقتصادية والإدارية ،ولتعزيز الوحدة الوطنية ،ثم الإنتقال لاحقا إلى مرحلة منح إستقلالية سياسية وإدارية للأقاليم ،ومنحها حرية إدارة الشأن المحلي [3].

الفرع الثالث:الإتجاه الداعي إلى عدم التفريق

ويذهب دارسون آخرون إلى المطالبة بعدم التفريق بين المفهومين ،والقول أن الدول الموحدة تعتمد نظام الإدارة المحلية والدول الفدرالية تعتمد نظام الحكم المحلي ،لكن جوهر التسميتين يكمن في عنصرين هامين هما اللامركزية الإدارية واللامركزية السياسية ،فمثلا نجد دولا مثل جنوب أفريقيا تعتمد نظام الحكم المحلي رغم أن دستورها لا ينص صراحة على فدراليتها،وعليه فمدلول المفهومين واحد ،رغم إختلافه من دولة إلى أخرى ،ولا يمكن

---

[1]– رشيد لبكر، "**الاختيار الشجاع بين الحكم المحلي والإدارة المحلية**"،جريدة المساء،المغرب، 17-18-19 /11/ 2010

[2]–الطعامنة وآخرون،مرجع سابق،ص19-22

[3]–نفس المرجع

الإحتجاج هنا بمسألة المجالس المنتخبة ديمقراطيا ،ولا بمدى مشاركة المواطنين في تسـيير الشؤون المحلية لأقاليمهم لأن الإنتخابات هي ممر إلى التمثيل المحلي في كلا النظامين [1].

لكن الواقع يؤكد وجود فروق واضحة بين الإدارة المحلية والحكم المحلي يمكن إجمالها فيما يلي:

1-تنشأ الإدارة المحلية وفق القوانين الإدارية التي لا تتطلب في الغالـب إجـراءات معقـدة لتعديلها أو إلغائها،كما أن السلطات التي تتمتع بها الوحدات الإدارية في نظام الإدارة المحلية هي سلطات مفوضة وليست مكتسبة ،أما إستقلاليتها فهي إدارية محضة وليست سياسية.

2-أما نظام الحكم المحلي فينشأ وفق القوانين الدستورية أو وفق الدساتير التي تتطلب عـادة إجراءات معقدة لمراجعتها،وبذلك فإن السلطات الممنوحة للوحدات الإدارة في نظـام الحكـم المحلي هي سلطات مكتسبة ومشفوعة بإستقلالية سياسية حقيقة.

---

[1]- الطعامنة وآخرون،مرجع سابق،ص19-22

خلاصة الفصل الأول

على ضوء ما سبق من استعراض لمفهوم الأقليات من خلال العديد من الإتجاهات والأبعاد والتي خلصنا من خلالها إلى أن هذا المفهوم مطلق ومبهم ،إذ يعتبر مصطلح الأقليات مصطلحا مبهما ومطلقا وعاما لا يودي أي معني إصطلاحي مالم يرتبط بمفاهيم أخرى تحدده وتوضحه ،كما وقفنا على أن العوامل اللغوية والدينية ووحدة الأصل تشكل أهم عناصر الجماعة الإثنية بالإضافة إلى الثقافة والموروث المشترك،وعليه فإن الباحث يرى أن دراسة مسألة الأقليات دونما ربطها بمقومات التميز لدي كل أقلية هو إجحاف وخروج عن الصواب وعليه فإن الباحث يرى أن إستعمال مصطلح الأقلية الإثنية أو الجماعة الإثنية هو الأقرب إلى منطق البحث الذي يقوم به .

أما الصراع بين الأقليات وإن تعددت أسبابه ونتائجه فقد خلص الباحث بعد دراسة مراحل الصراع وأسبابه إلى التفريق بين الصراع الإثني والذي تكون أحد أسبابه أو نتائجه مرتبط بمقومات الإثنية كمفهوم وليس الصراع الذي تقحم فيه الإثنية لتحقيق عامل الحشد والتجنيد حول مسألة معينة ،كما أن أولى نتائج الدراسة في الفصل الأول هي تحديد عوامل التركيز الإثني التي تلعب الدور الحاسم والفيصل في تحديد مآلات النزاعات والصراعات الإثنية التي كثيرا ما كانت سببا في تهديد إستقرار الدول أو تفككها.

فيما تشكل الفدرالية أحد المقاربات النظرية لإحتواء وإدارة التنوع الإثني بما تتيحة للأقاليم والحكومات المركزية من إستقلالية وسيادة ،وبما يمكن أن تشكل عامل فصل بين الجماعات الإثنية لمنع النزاع وخلق جو من التعايش والتعاون وذلك بخلق قيم وحدوية جديدة من خلال مؤسسات تعددية مستقلة ،مما يؤدي إلى بقاء الوحدة الجاذبة ويمنع كل تفكير في الإنفصال والإستقلال على إعتبار الحكومات المحلية في أي نظام فدرالي لا تعتبر دولا أو وحدات سياسية تتمتع بالشخصية المعنوية من منظور القانون الدولي .

الفصل الثاني:
الفدرالية والصراعات الإثنية في نيجيريا

تمهيد:

تعد الصراعات التي تعرفها بعض الدول الأفريقية التي اعتمدت النظـــام الفـــدرالي مـــن العوامل التي تهدد وحدتها،وتجعل مهمة إدارة تنوع إثنياتها أمرا صعبا،بمثابة الإنذار المبكر لما قد تؤول إليه باقي الدول ،فبعد انفصال إريتيريا عن أثيوبيا واختيار جزيرة مايوت التـــي كانت جزء من جمهورية جزر القمر الفدرالية اللحاق بالأقاليم الفرنسية عبر اســـتفتاء حـــر ،وسقوط جمهورية الصومال في دوامة الحرب الأهلية الطاحنة منذ مطلع تســـعينات القـــرن الماضي،فإن التساؤل الجدي الذي يطرحه كل دارس هو ما مصير جمهورية نيجريا الفدرالية في ظل تنامي الصراعات الإثنية فيها ؟،وهو التساؤل الذي يحاول الباحث الإجابة عليه مـــن خلال دراسة الحالة النيجرية .

المبحث الأول:نبذة تعريفية عن نيجيريا

تعتبر نيجيريا حاليا أكبر بلد إفريقي سكانا ،وأغنى دولة أفريقية من حيث احتياطاتها الهائلـــة من النفط والغاز،هذا البلد الأنجلوفوني التي يتموقع بين دول فرانكوفونيـــة كـــان مســـتعمرة بريطانية حتى الفاتح من أكتوبر 1960 للمـــيلاد ،تـــاريخ اســـتقلاله رســـميا عـــن التـــاج البريطاني.وتتميز نيجيريا بالملامح التالية :

-الإسم الرسمي:جمهورية نيجيريا الفدرالية.

-رئيس الجمهورية :جودلوك جوناتان Goodluck Jonathan [1].

-الموقع الفلكي: تقع نيجيريا في وسط غرب إفريقيا بين دائرتي عرض 4 و14 درجة شمالا وخطي طول 3 و 15 درجة شرقا, يحدها من الجنوب خليج غينيا ومن الغرب بنـــين ومـــن الشمال النيجر ومن الشمال الشرقي تشاد ومن الشرق الكامرون .

-الحدود البرية: 4047 كلم منها 773 كم مع بنين و1690 مع الكاميرون و87 كلم مع تشاد و1497 كلم مع النيجر،فيما يبلغ طول الشريط الساحلي 853 كلم على المحيط الأطلســـي[2].

-العاصمة : أبوجا وهى العاصمة الفيدرالية للبلاد -والتي تم نقلها من (لاجـــوس) فـــي 12 ديسمبر 1991 [3].

---

[1] - **Nigeria,dossier pays,**larousse encyclopedie,disponible sur le site web : http://www.larousse.fr/encyclopedie/pays/Nigeria/135286.

[2] -عناصر دولة،"**البيانات الجغرافية الكاملة لموقع نيجيريا**"،متوفر على الرابط : http://www.islamicnews.net/Common/ViewItem.asp?DocID=49911&TypeID=2&ItemID=389 تاريخ الزيارة :2011/06/06،الساعة:22.00.

[3] - **Nigeria**,dossier pays ,op.cit.

-عدد السكان : يبلغ عدد سكانها 158.423.000 مليون نسمة (حسب تقديرات سنة 2010)[1] ،بينما تقدر مصادر أخرى عدد السكان بحوالي 155,215,573 مليون نسمة حسب تقديرات سنة (2011) [2]،يعيش حوالي 70 % منهم بأقل من واحد دولار في اليوم [3].

-المساحة : 923.768 كلم2.

-العملة:النايرة naira.

اللغة الرسمية: الإنجليزية، بالإضافة إلى الهوسا واليوروبا والإجبو والفولاني.مع منح الحرية للأقاليم في استعمال لغاتها المحلية إلى جانب الانجليزية.

-عدد الأقاليم:تتكون نيجيريا من 36 ولاية زايد إقليم العاصمة أبوجا .

-الديانة :يمثل المسلمون نحو 50% من إجمالي السكان، والنصارى 40%، وأصحاب المعتقدات التقليدية 10 % ولا تعتمد الدولة أي منها كدين رسمي .

الإستقلال عن بريطانيا:إستقلت عن التاج البريطاني في عام 1960 ،حيث إعتمدت آنذاك النظام الفدرالي وقسمت البلاد إلى ثلاث ولايات أساسية تمثل مختلف الجماعات الإثنية الفاعلة ،وهم قبائل الهوسا والفولاني في الأقاليم الشمالية وقبائل الإيبوفي الجنوب الشرقي وقبائل اليوروبا في الجنوب الغربي[4] .

المطلب الأول :لمحة تاريخية

يعود تأسيس نيجيريا الحالية كما يعرفها العالم إلى قرار الحاكم البريطاني فريديريك لوجارد Frederick Lugard عام 1914 للميلاد ،بضم محمية الشمال ومحمية الجنوب إلى مستعمرة لاجوس Lagos ،حيث كانت بريطانيا تحكم كل إقليم بشكل منفصل عن بقية الأقاليم بشكل منفصل وكأنها ،ولم تكن هذه الأقاليم ترتبط فيما بينها بأي رابط نظرا لإنتماء كل منها إلى مملكة قديمة وخضوعها لحكم مختلف عن حكم بقية الأقاليم ،وشكلت عملية توحيدها تحديا حقيقيا نظرا للتباينات الموجودة بينها ،على صعيد اللغة والتاريخ والدين والعادات والتقاليد والإحساس بالإنتماء، ولم يكن يجمعها إلا تباين فترة خضوعها للإستعمار

---

[1] -ibid.

[2] **-Cia,** The online Factbook,available at : https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ni.html,visited in may15. 2011.

[3] **-Ryan Hauck,** CAUSES OF CONFLICT: ANALYZING NIGERIA'S PAST WITH HOPE FOR THE FUTURE, Social Studies Department Chair, Marysville-Pilchuck High School, August 1, 2008,p21.

[4] - **Ignatius Akaayar Ayua et Dakas C.J. Dakas,** La République fédérale du Nigeria, Un Dialogue mondial sur le fédéralisme, volume 1, Forum des fédérations,disponible sur internet : http://www.forumfed.org/pubs/dmlivre1_8.pdf

،كما لم يكن لعملية التوحيد هذه أي أساس تاريخ يبررها غير حاجة المستعمر لإستغلال شعوبها ونهب خيراتها ،ففي القرن السابع للميلاد إستقرت قبائل الهوسا في الشمال واليوروبا في الجنوب في حين لجأت قبائل الإيبو وبعض المجموعات القبلية الأخرى إلى الجنوب الشرقي[1].

الفرع الأول:فترة ماقبل الإستعمار البريطاني

عرفت المنطقة التي تعرف حاليا بنيجيريا ،تشكل دولا ومماليك منها:

1-**مملكة كانوري في الشمال** : في القرن الحادي عشر للميلاد قامت مملكة كانوري kanouri الإسلامية وذلك بعد تحول ملك كانام kanem إلى الإسلام ،إلا أنها لم تعمر طويلا نظرا للإضطرابات الداخلية التي عصفت بها ،مما فسح المجال أمام قيام ممالك الهوسا في كانو و زاريا kano et zaria ،والتي كانت تدين بالإسلام [2].

2-**مملكة الإيبو**: لقد أظهرت الحفريات التي أجريت بالقرب من إيجبو يوكوي Igbo Ukwu ،القريبة من أونيتشا Onitsha إبتداء من سنة 1959 للميلاد وجود لوحات من البرونز يعود تاريخها إلى القرن التاسع للميلاد ،والتي تدل على وجود مملكة غنية في تلك المنطقة ، على عكس الإعتقاد السائد آنذاك من كون تلك الألواح جاءت من المغرب العربي عن طريق التجارة ،لكن كل الدلائل تشير إلى أنها صنعت في منطقة أباكاليكي وكالبار Abakaliki et Calabar التي تتواجد في الإقليم الجنوبي الشرقي لنيجيريا الحالية .ويمتد تاريخ قبائل الإيبو إلى القرن الرابع عشر حيث أسسوا مملكة إتسيكيري Itsekiri [3].

3-**مماليك اليوروبا** : يمتد موطن قبائل اليوروبا إلى جمهورية بنين الحالية ،إلا أن هذه القبائل لم تتوحد عبر التاريخ وتشكل كيانات سياسية موحدة ،لكن مماليكها كانت تتعايش تارة وتتصارع تارة أخرى ،إلا أن أهم تلك المماليك كان مملكة الإيدو -يوروبا edo-yoruba في البنين،والتي كانت تتمتع بقوة عسكرية وسياسية هيمنة على منطقة جنوب غرب نيجيريا إلى شرق بنين ، حتى القرن الثامن عشر حيث سقطت على يد عسمان دان فوديو Ousmane dan Fodio قائد قبائل الهوسا المسلمة [4].

الفرع الثاني :فترة الإستعمار البريطاني

أحتكر البريطانيون بداية من سنة 1553 تجارة العبيد في خليج بيافرا بعد طرد البرتغاليين منها ،وانتشر بعد ذلك التجار البريطانيون في أرجاء المناطق الساحلية بحثا عن المواد الأولية والعبيد في منطقتي بنجاري وجوس Badagri et Lagos ،وقد تعرض آنذاك كثير من

---

[1] - **Nigeria,**dossier pays,larousse encyclopedie.op.cit.
[2] -ibid.
[3] -ibid.
[4] -ibid.

اليوروبا إلى الإختطاف والترويع ،وتم نقلهم في إطار تجارة العبيد إلى أمريكا وأوربا ،إلا أن البريطانيين سعوا مع بداية سنة 1840 للميلاد إلى إلغاء تجارة العبيد ،وسلكوا مسلكا تجاريا مع الزعماء المحليين ،الذين سمحوا للمستعمرين بالتواجد مقابل بعض الهدايا والإمتيازات ،منها المحافظة على مكانتهم وسلطتهم في قبائلهم،وقد كانت مملكة إيدو –يوروبا من أكبر المماليك آنذاك ،وبعد سيطرت البريطانيين على الجزء الجنوبي الغربي من نيجيريا ،أسسوا مستعمرة لاجوس رسميا عام 1861 للميلاد ،ومن يومها تسارع المد الإستعماري في البلاد لينتهي إلى إنشاء محمية الشمال سنة 1906 للميلاد ومحمية الشمال والجنوب سنة 1914 للميلاد وهي السنة التي تم فيها خضوع كل تراب دولة نيجيريا الحالية للإستعمار البريطاني عدا الأجزاء الغربية من كامرون والتي ضمت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية [1].

المطلب الثاني: مظاهر السطح والمناخ

تتنوع تضاريس نيجيريا وفق المظاهر التالية:

الفرع الأول: التضاريس

يتألف سطح نيجيريا من المظاهر التضاريسية التالية :

أ- **الجبال :** تنحصر على الحدود الشرقية مع الكامرون أهمها جبلي غوتل ومندار وهي متوسطة الإرتفاع أقل من أويساوي 2040م.

ب- **السهول :** تتمثل في سهول ساحلية جنوبية يصل أتساعها في الغرب إلى 300كم بينما لا يتعدى 100كم في الشرق , وإلى جانبها سهول فيضية في الوسط تمتد حول مجاري نهري بينوي والنيجر .

ج- **الهضاب:** تتواجد أساسا في وسط نيجيريا تمثلها أساسا هضبتي جوش وبوتشي .

الفرع الثاني: المناخ

تتميز نيجيريا بثلاث نطاقات مناخية هي [2]:

أ- **المناخ المداري الرطب :** يسود جنوب نيجيريا ويتميز بأمطاره الغزيرة أكبر من أو يساوي 2500 مم سنويا , وحرارته العالية أكبر من أو يساوي 20درجة .

ب-**المناخ المداري الجاف :** يسود أجزاء واسعة وسطحها يمتاز بأمطاره أكبر من أو يساوي 1500مم سنويا , وإعتدال درجة حرارته .

---

[1] - **Histoire du Nigeria ,**disponible sur internet :
http://www.diakadi.com/afriquedelouest/afrique_de_l_ouest/ Histoire du Nigeria.htm

[2]- عناصر دولة،"**البيانات الجغرافية الكاملة لموقع نيجيريا**"،مرجع سابق.

ج- **المناخ الصحراوي :** يسود أقصى شمالها يتميز بجفافه أقل من أو يساوي 500مم سنويا , وارتفاع درجة حرارته .

الفرع الثالث: الموارد الطبيعية

تتوفر نيجيريا على موارد طبيعية تتمثل خاصة في الأراضي الزراعية ووفرة الماء خاصة في الأقاليم الجنوبية،وتمثل الأراضي الزراعية حوالي 34% من المساحة العامة، ويساعد المناخ المداري الجاف على إزدهارها ،بالإضافة إلى وفرة اليد العاملة حيث تمثل حوالي 30% من القوة العاملة النشط ،ووجود رؤوس أموال هامة تتأتى من عائدات البترول ،حيث تعد نيجيريا سادس منتج عالمي له . وهذا ما جعلها تحتل مراتب متقدمة في بعض المنتوجات الزراعية , إذ تحتل المرتبة الرابعة في إنتاج الكاكاو والمرتبة السادسة في إنتاج الموز والثامنة في مجال الخشب . أما الموارد المعدنية فتنتج نيجيريا 100 ألف طن من الفحم سنويا ،و100مليون طن من البترول و5 مليار متر مكعب من الغاز (احتياط 2470 مليار م3)،بالإضافة إلى الحديد (5 مليون طن سنويا) و القصدير (7 آلاف طن سنويا) [1].

المطلب الثالث :المستوى الإقتصادي

يتجلى واقع الإقتصاد النيجيري في المؤشرات التالية([2]) :

-الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي (Real GDP) : 41 مليار دولار أمريكي (2003)

-معدل نمو الناتج المحلى :3% (2002) .

-نصيب الفرد من الناتج المحلى :319 دولار أمريكي (2002) .

-مكونات الناتج المحلى حسب القطاعات :الزراعة 45% ،الصناعة 20% ،الخدمات 35% (2002) .

-معدل التضخم :14.2% (2002) .

-سعر صرف العملة الوطنية (النايرا) مقابل الدولار الأمريكي :

الدولار الأمريكي = 134 نايرا (2004) .

-القوة العاملة :66 مليون (2000) .

-توزيع العمالة على قطاعات الإنتاج :

الزراعة 70% ،الصناعة 10% ،الخدمات 20% (1999)

-حجم البطالة :28%

---

[1] -نفس المرجع.

[2] -نفس المرجع.

-الموارد الطبيعية :البترول ،الغاز الطبيعي ،القصدير ،الحديد الخام ،الفحم ،حجر جيري ،رصاص ،زنك .

-الصناعات القائمة :صناعات إستخراجية (إستخراج البترول والفحم والقصدير والغاز) ،الفول السوداني، وزيت النخيل ،المنسوجات ،المطاط ،الخشب، الجلود ،الأسمنت ومواد البناء ،منتجات غذائية ،الأحذية ،الكيماويات ،الأسمدة ،الدهانات ،السيراميك .

-معدل نمو الإنتاج الصناعي :0.4% (2002) .

-المنتجات الزراعية والثروة الحيوانية :الكاكاو ،الفول السوداني ،زيت النخيل ،الذرة ،الأرز ،المطاط ،أشجار الغابات ،الماشية ،الخنازير ،الأسماك .

-إجمالي الصادرات :17.3 مليار دولار F.O.P (2002) .

-أهم الصادرات :يشكل البترول ومنتجاته 95% من الصادرات النيجيرية بالإضافة إلى الكاكاو والمطاط .

-أهم أسواق التصدير :الولايات المتحدة الأمريكية 47.7% ،أسبانيا 10% ،الهند 7.7% ،فرنسا 6.1% ،ثم البرازيل .

-إجمالي الواردات :13.6 مليار دولار (2002) .

-أهم الواردات :الآلات ،الكيماويات ،معدات النقل ،سلع تامة الصنع ،مواد غذائية ،حيوانات حية .

-مقدار الدين الخارجي :29.7 مليار دولار (2002) .

-يعيش حوالي 70 % من السكان بأقل من واحد دولار في اليوم ([1]).

تبقى هذه المؤشرات نسبية وتتغير من سنة إلى أخرى حسب الظروف الإقتصادية الدولية والداخلية ([2]).

المطلب الرابع :الحياة السياسية

عرفت نيجيريا حالة من التناوب بين الحكم العسكري والمدني للبلاد فقد سيطر العسكريون على الحكم في نيجيريا من عام 1966م إلى عام 1979م، ثم آلت مقاليد الحكم في البلاد إلى حكومة مدنية، غير أن العسكريين أطاحوا بالحكومة المدنية في عام 1983م، وتم حل كافة الأحزاب السياسية.إلا أن فترة الثمانينيات عرفت توجها جديا لإرساء مبادئ حكم مدني

[1] **-Ryan Hauck,** CAUSES OF CONFLICT: ANALYZING NIGERIA'S PAST WITH HOPE FOR THE FUTURE, Social Studies Department Chair, Marysville-Pilchuck High School, August 1, 2008,p21.

[2]-نفس المرجع.

تجلى في النهاية في دستور 1999 م ،و ينشط الحياة السياسية في نيجيريا عدد من الأحزاب السياسية أهمها ([1]):

1- حزب الوفاق، بزعامة إكرا عليو بيلبيس Ikra Aliyu BILBIS.

2- مجلس العمل AC، بزعامة حسان زومي Hassan ZUMI.

3- التحالف من أجل الديموقراطية AD، بزعامة موجيسولوا أكينفينوا Mojisoluwa AKINFWNWA.

4- الحزب الشعبي لعموم نيجيريا ANPP.

5- التحالف الكبير لكل التقدميين APGA.

6- الحزب الشعبي الديموقراطي DPP.

7- الحزب الديموقراطي الجديد.

8- الحركة من أجل الإصلاح والدفاع عن الديموقراطيةMRDD .

9- الحزب الوطني الديموقراطي NDP.

10- الحزب الديموقراطي الشعبي PDP.

11- التحالف التقدمي الشعبي.

12- حزب التجديد الشعبي PRP.

13- حزب الإنقاذ الشعبي PSP.

14- حزب الشعب النيجيري المتحد UNPP.

المبحث الثاني:توزيع الإثنيات في نيجيريا

تعد نيجيريا أكبر الدول الأفريقية من حيث عدد للسكان إذ يبلغ عدد سكانها نحو 158.423.000 مليون نسمة ،كما أنها تضم أكثر من 250 مجموعة عرقية تتباين في أوزانها النسبية وقوة تأثيرها على الصعيد السياسي ،وتذهب بعض المصادر إلى ذكر عدد 374 جماعة إثنية ،تنقسم في عمومها إلى أقليات إثنية وأغلية إثنية ، وتتمثل العرقيات الأكثر عددا والأقوى نفوذا على الصعيد السياسي في الهوسا والفولاني أو كما يعرفون الهوسا-فولاني Haoussas-Fulanis في الشمال وقبائل اليوربا les Yorubas في الجنوب الغربي والإيبو les Ibos في الجنوب الشرقي ،وتمثل هذه الجماعات الإثنية أكثر من 57.8 % حسب إحصائيات سنة 1963 ،وقد كانت الأقاليم الثلاثة التي تقطنها هذه الجماعات الإثنية منطلق تشكل الدولة الفدرالية النيجيرية الحديثة،التي إنطلقت منذ إستقلالها عن بريطانيا سنة

[1]- **Raheed Olaniyi** ,History of conflicts in Nigeria, National Open University of Nigeria,2009,pp41-43

1960 بإعتمادها النظام الفدرالي من ثلاث أقاليم [1].وأول ملاحظة هنا هي أن التقسيم الجغرافي لم يعتمد المعيار الديني وإنما المعيار القبلي، وذلك راجع لقوة العلاقات القبلية وأولوية الولاءات القبلية عن الولاء للدولة لدى معظم الشعوب الأفريقية .

المطلب الأول :الإثنية المسلمة(قبائل الهوسا –فولاني)

تذكر المصادر التاريخية أن الإسلام بدأ يشق طريقه إلى المناطق المعروفة الآن بـ نيجيريا منذ القرن الثامن الميلادي عن طريق التجار العرب المسلمين، الذين يفدون إليها من الشمال الإفريقي عبر الصحراء الكبرى، وازداد انتشار الإسلام وعظم أمر المسلمين في القرن الثالث عشر الميلادي تأثراً بنفوذ الموحدين، والمرابطين الذين أقاموا دولتهم في المغرب العربي، وكان لانتشار الإسلام في الشمال النيجيري أثره على حياة السكان الاجتماعية والثقافية، مما جعل لهم شخصية مميزة في السلوك والعادات التي انطبعت بالطابع الإسلامي ،بعد أن كانت أسيرة المعتقدات الوثنية . ولم يتمكن الإسلام من الوصول مبكراً إلى الأجزاء الجنوبية من نيجيريا، بسبب تعرضها لهجمات البرتغاليين البريطانيين في القرنين الخامس عشر والسادس عشر للميلاد، ويتسم المسلمون في نيجيريا بتأثرهم بالطرق الصوفية التي لعبت دورا بارزا في نشر الإسلام والتعريف بتعاليمه في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى،وتمثل القادرية أقدم طريقة صوفية في نيجيريا ،والتي إنتشرت على يد الشيخ عثمان بن فودي الفولاني[2]، كما تنتشر الطريقة التيجانية أيضا والتي تعيش في صراع سياسي مع الطريقة القادرية ،ويتجلى ذلك في دعم كل طريقة لمرشحها في الإنتخابات سواء على المستويات المحلية أو على المستوى الفدرالي،إلى جانب بعض التيارات الشيعية التي ظهرت على يد الشيخ الزكزكي بدعم من الجاليات اللبنانية المقيمة في نيجيريا ،وهو التيار الأقرب إلى فكر الخميني [3].

إن أبناء قبائل الهوسا الموزعين على مساحة جغرافية واسعة يعتبرون المجموعة الإثنية الكبرى بالأقاليم الشمالية لنيجيريا جنبا إلى جنب مع قبائل الفولاني ،والتي تترابط فيما بينها بعلاقات مصاهرة قديمة جدا ،ولذلك يعتبرهم النيجيريون قبيلة واحدة تسمى الهوسا–فولاني ،

---

[1]-**Abdul Raufu Mustapha ,**Ethnic Structure, Inequality and Governance of the Public Sector in Nigeria-Democracy, Governance and Human Rights Programme Paper ,Number 24,United Nations Research Institute for Social Development, November 2006,p4.

[2]-وكالة الأنباء الإسلامية (نباء)،متوفر على الرابط:
http://www.islamicnews.net/Document/ShowDoc02.asp?DocID=49911&TypeID=2

[3]- **Guy Nicolas,** Géopolitique et religions au Nigeria, Hérodote 3/2002 (N°106), p. 81-122**.**
URL : www.cairn.info/revue-herodote-2002-3-page-81.htm.

ولعل الفرق الوحيد بينهما هو مزاولة الهوسا للزراعة والفلاحة في حين تزاول قبائل الفولاني الرعى [1].ولهذه القبائل وإعتزاز شديد بتاريخهم وإنتمائهم إلى العالم الإسلامي[2].

المطلب الثاني:الإثنية المسيحية(قبائل اليوروبا والإيبو)

تشكل قبائل اليوروبا أهم القبائل المسيحية في نيجيريا وهي تستوطن الجنوب الغربي للبلاد وعلى غرار كل الجماعات الإثنية في نيجيريا ،تعددت الكنائس المسيحية بحسب تعدد إنتماءات المبشرين الأوربيين ،فنجد الكنيسة العالمية الأمريكية،والكنائس البروتستانتية والكنائس الأنجليكانية ،و الأورتودكسية الرومانية ،بالإضافة إلى الكنيسة الأفريقية،ويتجلى التعدد والتنوع المذهبي لدى الأثنية المسيحية في التنافس الموجود بين مختلف الكنائس ،تماما كما هو الحال بين الطرق الصوفية الإسلامية،وهذا ما أذى إلى ظهور الكثير من الحركات التبشيرية،والتي عجزت على تجنيد أتباعها في مواجهة الكتلة المسلمة الأكثر تماسكا ونضجا ،مما حدا بهذه الحركات إلى تأسيس مجلس يجمع كل التيارات المسيحية وكل الكنائس فيما يسمى بالمجلس المسيحي لنيجيريا Christian Council of Nigeria [3].

المطلب الثالث :الأثنيات الأفريقية التقليدية (الإيدو ،الإيبيبيو-إيفيك،الإيجاو)

Edo, les Ibibio-Efik, les Ijaw

تتوزع هذه الجماعات الإثنية بأعداد قليلة في كل أقاليم نيجيريا تقريبا،وهي من بقايا أتباع المعتقدات الأفريقية القديمة ،وهذه الجماعات لا تشكل كتلة متحدة في مواجهة الكتل القبلية الأخرى، وإنما تحتفظ بثقافاتها وتقاليدها وطقوسها التعبدية ،التي تتميز بالشعوذة والكهانة وممارسة السحر [4].

المطلب الرابع :العلاقة بين الإثنيات في نيجيريا

تتسم العلاقة بين الجماعات الإثنية المختلفة في نيجيريا بطغيان عنصر التحامل ،نظرا لإستحضار تاريخ الأحداث والعلاقات بينها في تعاملاتهم اليومية.كما تلعب العوامل الإقتصادية والسياسية والدينية دورا رئيسيا في زيادة التوتر بين مختلف مكونات المجتمع النيجيري.

الفرع الأول:علاقة الهوسا باليوروبا

تعتبر قبائل الهوسا وقبائل اليوروبا من أكثر المجموعات الإثنية إحتكاكا في نيجيريا ،وذلك لتواجدهم في أقاليم بعضهم البعض،لذلك كثيرا ما كانت تحدث بينهم مناوشات لا تلبث أن

---

[1]-نفس المرجع .

[2]- **McCord-Rotondo, J,** Origins of Hausa, Xavier University. 1998,available at: http://xavier.xula.edu/jrotondo/Kingdoms/Hausaland/HausaOrigins02.htm

[3] - **Guy Nicolas ,** Géopolitique et religions au Nigeria, op cit.

[4] -ibid.

تتحول إلى عمليات ثأر وإنتقام،فعلى مستوى صراعهم على الحكم ،قامت مجموعة من الضباط بقيادة بوكا ديمكا Boca Dimcaمن قبائل اليوروبا بتنفيذ إنقلاب عسكري أطاح بحكومة محمد مرتلي Mohamed Morteli في شهر فيفري من سنة 1976 م،فبالرغم من فشل المحاولة الإنقلابية إلا أن محمد مرتلي قتل فيها،حيت تولى مكانه أولوسيغون أوباسانجو وهو أول رئيس من اليوروبا يصل إلى الحكم.حيث صودق في عهده على دستور جديد سنة 1978 ،وأجريت إنتخابات فاز فيها شيخو شيجاري Chikho Chijari من قبائل الهوسا والذي أعيد إنتخابه سنة 1983 للميلاد،لكن الكثيرين رأو في منافسه أوبافمي آولوو Obafmi Olwo من قبيلة اليوريا أهلا للفوز بها ،ومن مظاهر العلاقة المشحونة بين الطرفين ما قامت به حكومة ابراهيم بابانجيدا Ibrahim Babanguida حيث ألغت نتائج إنتخابات 1993 م والتي فاز بها مسعود أبيولا وهو مسلم من قبيلة اليوروبا [1].

في مطلع سنة 2001 م تقدم بعض المحامين من أبناء اليوروبا بعريضة ضد محمد مرتلي وإبراهيم بابانغيدا وكلاهما من الهوسا. متهمة إياهما بعدم شرعية فترة حكمهما لأنهما وصلا عن طريق إنقلابين عسكريين. وطالبوا بمنعهم من العمل السياسي أو الإنخراط في أحزاب سياسية [2].

الفرع الثاني:علاقة الهوسا بالإيبو

يعود الصراع بين الهوسا والإيبو إلى سنوات الإستقلال لأولى عندما تم إغتيال الرئيس جونسون آغيلي إرونسي Johnson Aguili Aronci ،وهو من قبيلة الإيبو ،بعد ستة (06) أشهر من حكمه لنيجيريا على يد ضباط من قبيلة الهوسا سنة 1966 م ،وهو ما تسبب في صراع مسلح عرف بحرب بيافرا كما سيأتي لاحقا ،بسبب قيام الإنقلابيين الهوسا بإبعاد كل الكوادر التي تنتمي إلى الإيبو،ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد وإنما توالت الجولات بين الهوسا والإيبو،حيث حاول مامان فاستا الإنقلاب على إبراهيم بابنجيدا لكنه فشل وقتل في أفريل 1990 [3].

الفرع الثالث:إحصائيات الجماعات الإثنية في نيجيريا

---

[1]–سيدي أحمد ولد أحمد سالم،"**قبيلة الهوسا أكبر القبائل النيجيرية**"،الجزيرة نت،متوفر على الرابط :http://www.aljazeera.net ،تاريخ الزيارة :16 ماي 2011 ،الساعة :02.45.

[2]–نفس المرجع

[3]–نفس المرجع

تمثل الإحصائيات المقدمة من مختلف الجهات الرسمية وغير الرسمية وجها آخر من أوجـــه الصراع ،وذلك لتضاربها وإختلاف أرقامها بنسب معتبرة من مرجع إلى آخر كما يلي:

1-حسب القبائل:

أ- الهوسا-فولاني (30 % من السكان)،واليوروبا(20 %)،والإيبو (17 %)،في حين تمثل الجماعات الأخرى ما نسبته (33 %) [1].بينما تذهب مصادر أخرى إلى القول أن عـــدد الهوسا-فولاني واليوروبا والإيبو وهي الجماعات الرئيسية في نيجيريا يبلغ 57.8 % من السكان بينما تتوزع باقي الجماعات على 42.2 % من مجموع السكان [2].

ب- الهوســـا-الفـــولاني(29%) ،اليوربـــا(21%) ،الايجبـــو(18%) ،الايجـــاو(10%) ،الكانـــــدرى(4%) ،الايبيو(3.5%) ،التيف(2.5%) [3].

2-حسب الديانات:

أ- يشكل المسلمون 47% ،والمسيحيون 34 % ،في حين يشكل الوثنيون أو ما يسمون أيضا بأتباع الديانات الأفريقية التقليدية 12.3 % [4]،فيما تذهب مصادر أخرى إلى تقـــدير الأقليات الوثنية في نيجيريا بحوالي 5.6 % [5].

ب-المسلمون 50%،والمسيحيون 40%،والوثنيون 10 % [6].

ج-المسلمون 40% ،والمسيحيون 30% ،والوثنيون 30 % [7] .

د-المسلمون 48 %،المسيحيون 34% ،الوثنيون 18 % [8].

المبحث الثالث :الفدرالية والحكم المحلي في نيجيريا

---

[1]- **Inégalités ethniques et gouvernance du secteur public,** Rapport de la conférence internationale organisée par l'UNRISD, le Bureau du PNUD en Lettonie et le Ministère letton de l'intégration 25–27 mars 2004,p12.

[2] -**Abdul Raufu Mustapha,** Ethnic Structure, Inequality and Governance of the Public sector in Nigeria,op cit.p5

[3]- دراسة عن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين جمهورية مصر العربية و دولـــة نيجيريا خلال الفترة من 1999 إلى الستة أشهر الأولى **2004** ،متوفرعلى الرابط: **www.tas.gov.eg/NR/rdonlyres/.../nigeria.doc** تاريخ *الزيارة*:2011/04/13،الساعة:16:25.

[4] -**Guy Nicolas,** Géopolitique et religions au Nigeria,op cit ,p92

[5] -**Ann. Géo**.,*vol 105, no 588, 1996, p205.*

[6] -**Alexandra Geiser,** Nigéria Mise à jour, mars 2010, Organisation suisse d'aide aux réfugiés OSAR, Berne,2010,p2

[7] -**F.G. Dreyfus ,** Religion et Politique en Afrique subsaharienne, Géostratégiques n° 25, oct 2009,p59

[8] -**Ignatius Akaayar Ayua et autre ,**op cit.

إعتمدت نيجيريا النظام الفدرالي بعد الإستقلال مباشرة ،حيث قسمت البلاد إلى ثلاث أقاليم كبرى تمثل المجموعات الإثنية الرئيسة ،إلا أن جذور الفدرالية تعود إلى فترات سبقت الاستقلال بكثير ،حيث كانت البلاد مقسمة جغرافيا بين قبائل الهوسا –فولاني واليوروبا والإيبو،ولم تكن نيجيريا الحالية موجودة على الإطلاق ،حيث لجأ الإستعمار البريطاني إلى التعامل مع الكتل الإثنية كمجموعات مختلفة ومستقلة عن بعضها البعض ،مستغلا الطبيعة القبلية لتلك المجموعات ،منتهجا سياسة تعميق الفروق وتأجيج الصراعات من خلال التحالف مع قبائل اليوروبا المسيحية على حساب المسلمين والجماعات الأخرى،وقد عرفت الفكرة الفدرالية في نيجيريا محطات هامة كان لها بالغ الأثر على تبلور المبدأ الفدرالي في نيجيريا أهمها الفترة الإستعمارية،والفترة ماقبل الديمقراطية،وفترة الحكم العسكري وأخيرا فترة الإنفتاح الديمقراطي الحديثة .

المطلب الأول:الفدرالية والدستور النيجيري

عرفت الفكرة الفدرالية في نيجيريا عدة محطات هامة تبلورت خلالها الفكرة الفدرالية وتجسد الإتجاه نحو تكريس الفدرالية كانت أهمها:

الفرع الأول:الدستور في الفترة الإستعمارية

Le constitution durant l'époque coloniale

لقد بدأت الفترة الاستعمارية في نيجيريا سنة 1861 حين أقام البريطانيون مستعمرة لاغوس colonie de Lagos،وإنطلق منها شمالا على شكل إكتشافات ،إستمرت حتى عام 1900 للميلاد بالسيطرة على شمال نيجيريا وإعلانه مستعمرة بريطانية ضمت إلى الإقليم الجنوبي ،ومن يومها إتضحت معالم الحدود السياسية الحالية ،مع إضافة الأجزاء المستعمرة من الكامرون والتي كانت تحت حكم الألمان،وذلك بعد نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945 للميلاد،وبعد السيطرة على كل الأراضي النيجيرية ،وضعت المستعمرات الثلاثة وهي إقليم الشمال وإقليم الجنوب بالإضافة إلى مستعمرة لاجوس تحت الحكم البريطاني الموحد سنة 1914 للميلاد،وكانت منذ ذلك التاريخ تحكم كبلد موحد حتى عام 1954 للميلاد[1].لم تنشأ جمهورية نيجيريا الفدرالية من الإتحاد الطوعي لدول مستقلة أو أقاليم مستقلة ،وإنما شكلت بطريقة الإرغام والقوة من قبل قوة إحتلال إمبريالية مجسدة في الحكم البريطاني،على حدود جغرافية تضم قبائل متعددة وغير متجانسة ،بل ومتناقضة ثقافيا ولغويا ودينيا ،وهو ما جعل من توحيد هذه القبائل وتجنيدها في إطار وحدوي يحقق تطلعاتها عملا جبارا ومحفوفا بالإخفاقات ،وهو الواقع الذي جعل الحكومات النيجيرية المتعاقبة تنحو إلى تعزيز المركزية والحد من الصلاحيات التي تتمتع بها الأقاليم وهو ما يتناقض مع المبدأ الفدرالي التي تشكل

[1] - **Nigeria,**dossier pays,larousse encyclopedie,op.cit

اللامركزية أحد أسسه[1]. لقد إنتهجت بريطانيا طيلة فترة حكمها لنيجيريا سياسة فرق تسد devide and rule ،من خلال إدراجها لنسخة معدلة من القانون الإنجليزي كقانون أساسي في البلاد ،وتركت للشعوب الأصلية حرية إدارة شأنها في جوانب أخرى،حسب معتقداتهم وقيمهم وتقاليدهم،لكنها لم تكن بهذا الحياد مع كل المجموعات الإثنية ،حيث سعت إلى الكيل بمكيالين مع قبائل الهوسا فولاني ذوي الديانة الإسلامية في الشمال وبين قبائل اليوروبا والإيبو في الجنوب ،فقد أنشأت مثلا في سنة 1923 للميلاد مجلسا تشريعيا إستشاريا Advisory Législative Council في الإقليم الجنوبي ذي الأغلبية المسيحية ،لكنها رفضت فعل الشيء ذاته في الإقليم الشمالي،كما لجأت سنة 1939 إلى تقسيم الإقليم الجنوبي بين شرق وغرب ،على أساس لغوي وثقافي ،وتكون بهذا قد وضعت حجر الأساس للفدرالية في نيجيريا من خلال بلورت ثلاث أقاليم رئيسية ،ففي الإقليم الغربي تتمركز قبائل اليوربا وفي الشرق تنتشر قبائل الإيبو أما في الشمال فقبائل الهوسا –فولاني ،وقد قامت بريطانيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية بمنح سلطات تشريعية وتنفيذية للأقاليم الثلاث من خلال ما يعرف بدستور ريشاردز Richards سنة 1946 للميلاد، والذي ينص على إنشاء مجلس تشريعي يضم كل الأقاليم ،بالإضافة إلى مجالس محلية في كل إقليم ،وقد عزز هذا التوجه نحو الفدرالية من خلال دستور ماكفيرسون Macpherson سنة 1951 للميلاد ،والذي أعطى مزيدا من الإستقلالية للأقاليم ،وترسخت الفدرالية أكثر من خلال دستور ليتلتون Lyttelton سنة 1954 ،وأصبحت بذلك مستعمرة لاجوس إقليم العاصمة الفدرالية ،وقد عرف دستور ليتلتون تعديلا سنة 1950 للميلاد وذلك من خلال إدخال لائحة الحقوق الأساسية المستوحاة من المعاهدة الأوربية لحقوق الإنسان لسنة 1950 للميلاد ،وخلال السنوات الأخيرة للإستعمار البريطاني لنيجيريا جرت محاولات عديدة لتشكيل ديوان حكم يشمل الأحزاب الرئيسية الممثلة للأقاليم الثلاثة وهي [2]:

–مؤتمر شعوب الشمال (Northern Peoples Congress, NPC)

–المجلس الوطني لنيجيريا والكامرون

(National Council of Nigeria and the Cameroons, NCNC)

–مجموعة العمل(*Action Group, AG)*

ومع مطلع سنة 1960 للميلاد سنة الإستقلال عن التاج البريطاني كانت الأقاليم الثلاثة والتي أصبحت فيما بعد أربعة ،تتمتع بمؤسسات محلية ،وتمارس الحكم المحلي في إطار فدرالي

[1] -ibid.

[2] **- Guy Nicolas ,** Géopolitique et religions au Nigeria,op cit.

وتحت ما يسمى بالمرسوم النيجيري أو الدستور النيجيري لسنة 1960 للميلاد وهو أول دستور فدرالي لجمهورية نيجيريا المستقلة [1].

الفرع الثاني: الدستور الديمقراطي (1960 – 1966)

Les premières constitutions démocratiques d'octobre 1960 à février 1966

عرفت نيجيريا تسع دساتير منذ سنة 1914 ميلادية منها أربعة في العهد الإستعماري حملت أسماء الحكام البريطانيين آنذاك .وهي دساتير كليفور (1922) ،وريشاردز(1946)،وماكفيرسون1951)،وليتلتون (1954) Richards Clifford , Macpherson et Lyttleton ، أما في الفترة ما بعد الإستقلال فعاشت البلاد تحت حكم 05 دساتير بينها فترات من الحكم العسكري اللادستوري ،ففي أول دستور لسنة 1960 ميلادية والذي أريد له أن يكون فدراليا ،حيث تم إرساء لائحة الصلاحيات الممنوحة للأقاليم الثلاثة وتلك الممنوحة للحكومة الفدرالية،وقد تم تشكيل ديوان مشابه لما كان علية إبان الحكم الإستعماري فيما يشبه الإستمرارية ،وقد تم تشكيل غرفة عليا ،تضم ممثلين عن الأقاليم الثلاثة ، ومجالس للأقاليم أو ما يعرف آنذاك بمجالس الأعيان والتي نص الدستور على أنه لا يمكنها تعطيل التشريعات الفدرالية لأكثر من ستة أشهر (06)،وفي محاولة للتوفيق بين مختلف الإثنيات بغية الوصول إلى تمثيل يعكس اللاتجانس الموجود على الأرض ،وفرض دستور 1960 تمثيلا متناسبا للأقاليم في المحكمة العليا،والتي كانت تتكون على الأقل من ثلاث قضاة يرأسهم قاض فيدرالي بعد تزكية غرفة النواب،وقد إنعكس هذا التنوع أيضا في تشكيلة لجنة الشؤون القضائية Judicial Service Commission [2]. وقد تضمن الدستور أيضا جملة من التدابير الرامية إلى حماية الحقوق الأساسية للمواطنين، والحقوق الثقافية والمدنية والدينية والتربوية للأقليات المختلفة ،وذلك من خلال المادة 27 التي تنص على التمثيل المتساوي للأقليات الإثنية في مختلف الهيئات العامة في الأقاليم ،ومع تنامي الخوف من تحول هذه الأقليات إلى ضحايا في مختلف الأقاليم ،فقد تم تحويل جهاز الشرطة الإقليمية إلى جهاز فدرالي تحت وصاية المجلس المركزي للشرطة (le conseil central de la police) .أما دستور سنة 1963 ميلادية فقد تضمن بالإضافة إلى ما جاء في دستور 1960 للميلاد ،تطمينات أكثر لمختلف الأقليات بغية توحيد الإحساس المشترك بالإنتماء إلى الأمة النيجيرية ،إلا أنه كما سابقه نص على أن يكون لكل إقليم دستوره الخاص وفق تطلعات

[1] - **ibid**.
[2] -ibid.

سكانه وبما يتلاءم وثقافاتهم وديانتهم، ولكن المحاولات الرامية إلى بلورة الشكل الفدرالي الديمقراطي للدولة النيجيرية من خلال الدساتير السابقة باءت بالفشل ،وذلك راجع إلى :

أولا:بالنسبة لأغلبية الشعب النيجيري التي كانت ترى في تلك الأشكال من الفدرالية والبرلمانات المحلية خليطا متناقضا ،ناتج عن تصميم الإنتخابات على المقاس ،وذلك راجع إلى الطبقات الأرستوقراطية والقوى التقليدية والزعامات الدينية التي إحتفظت بنفس الإمتيازات الموروثة من الحقبة الإستعمارية،بحيث يأخذ الرابح في الإنتخابات كل شيء ولا يبقى للخاسر غير التحسر والتأسي ،وهو ما أدى إلى صراعات وتكتلات وتحالفات بين مختلف الأحزاب السياسية ،الشيء الذي إنعكس سلبا على مجريات الحياة السياسية داخل الأقاليم، وجعل مسالة التعايش بين مختلف الهيئات المنتخبة أمرا صعبا ،فمثلا العلاقة بين رئيس الجمهورية الذي يقود الجهاز التنفيدي والقوات المسلحة ورئيس الحكومة الفدرالية الذي يتمتع بأغلبية برلمانية [1].

ثانيا: كون مجلس النواب المشكل من ممثلي الأقاليم الثلاثة يعرف صراعات تهدد الوحدة الوطنية ،وتعيق الوصول إلى ملامح دولة قومية يتعايش فيه الجميع بدل التصارع بين الأحزاب الرئيسية التي تمثل الأقاليم في غياب حزب وطني جامع يمثل كل النيجيريين [2].

ثالثا:علاقة الأحزاب بالإسلام أو المسيحية أضفى على الصراع صبغة دينية ،فاقمت الشروخ الإقتصادية والثقافية الموجودة سلفا [3].

رابعا:إن إنغماس الطبقة السياسية ورجالاتها في ممارسات فاسدة أفرغ العمل السياسي ومصداقية المؤسسات المنتخبة من كل صدقية [4].

الفرع الثالث: الدستور إبان الحكم العسكري الأول(من 15 جانفي 1966 إلى 01 أكتوبر 1979)

لقد رأى الإنقلابيون أن كل مشاكل نيجيريا وتمزقها وضعفها السياسي ،إنما يعود إلى الفدرالية ،وعلية فقد صدر المرسوم رقم 34 لسنة 1966للميلاد مؤسسا للدولة الوحدوية في إطار نظام شمولي ديكتاتوري ،وهذا المرسوم الوحدوي ألب قبائل الإيبو في الجنوب الشرقي إلى التمرد وإعلان قيام جمهورية بيافرا ،وإندلعت في أثناء ذلك حربا ضروسا راح ضحيتها

---

[1]- **Guy Nicolas ,** Géopolitique et religions au Nigeria,op cit.

[2] - ibid.

[3] - ibid.

[4] - ibid.

أكثر من مليون قتيل ،وانتهت في سنة 1970 بهزيمة الإنفصاليين وعودة الأقاليم الجنوبية الشرقية إلى كنف الدولة النيجيرية الموحدة ،وبهدف إعادة الإستقرار إلى البلاد وتعزيز وحدتها والتقليل من حدة التوترات الإثنية ،قام الجنرال ياكوبو قوونYakubu Gowon بإعادة تقسيم البلاد إلى 12 إقليما ،وبدوره قام مورطالا محمدMurtala Mohammed بإضافة 07 أقاليم جديدة ليصبح عدد الأقاليم 19 مع مطلع سنة 1976 للميلاد،وتحت الضغوطات الداخلية والخارجية الملحة المطالبة بالعودة على الحياة الديمقراطية ،شرع العسكر في تكليف لجنة لإعداد دستور للبلاد يعرض فيما بعد على النواب لإقرارة [1].

الفرع الرابع: الدستور الرئاسي لسنة 1979 La Constitution présidentielle

في الفاتح من أكتوبر 1979 أعيدت السلطة إلى حكومة مدنية ،بدل المجلس العسكري ،في شكل نظام رئاسي على النموذج المعتمد في الولايات المتحدة الأمريكية،بهدف تعزيز السلطات الفدرالية ،من أجل معالجة مختلف المشاكل سواء على مستوى الأقاليم أو على المستوى الفدرالي،بغية الحفاظ على الوحدة الترابية وتعزيز تماسك الشعب وقوة الدولة ،فقد نجح هذا الدستور في وضع الأسس القانونية لتوزيع السلطات والفصل بينها ،ويتجلى ذلك في سلطة قضائية مستقلة ،وتمكين الشعب من اختيار ممثليه عن طريق الإقتراع الحر ،كما تضمن هذا الدستور الإعتراف بالحقوق الثقافية والدينية لمختلف الجماعات وإقرار بهوياتها المختلفة وفق مبدأ التعدد والتوحد ،كما نص على إستحداث الحكومات المحلية المختلفة (توجد حاليا في نيجيريا حوالي 774 حكومة محلية)كمستوى ثالث للحكم ،وقد أعطى دستور 1979 ميلادية الفرصة والإمكانية لحل مختلف المشاكل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية للأمة ،لكن العمل توقف به في ديسمبر 1983 للميلاد ،حيث أنه ومع بداية سنة 1980 لجأت بعض الحكومات المحلية في الجنوب الشرقي والجنوب الغربي إلى نصب نقاط مراقبة على الطرقات العامة ،بغية توظيف بعض مواليها في المناصب العمومية المختلفة ،فيما يشبه التحرش بالحكومة المركزية أو الإبتزاز ،بل وذهبت بعض الأقاليم إلى رفض الرقابة الفدرالية على عملها ،ومنع غير المقيمين فيها من مزاولة أعمالهم ،مما يتعارض مع حرية الحركة ومفهوم المواطنة النيجيرية،وقد تفاقمت الوضعية مع ضعف الحكام الفدراليين وتفشي الرشوة والفساد وتعاظم المطالب الإجتماعية والإقتصادية ،وهو ما مهد وشجع على عودة العسكر في شكل انقلاب جديد [2].

---

1 - **Guy Nicolas ,** Géopolitique et religions au Nigeria,op cit.
2 - ibid.

الفرع الخامس :عودة الحكم العسكري والدستور الجزئي لسنة 1989

Le retour du régime militaire et la Constitution partielle de 1989

من جديد يعود النظام الشمولي مرة أخرى إلى حكم نيجيريا،وذلك من 31 ديسمبر 1983 حتى 29 ماي 1999 للميلاد ،حيث إحتفظ العسكر بجزء من دستور 1979 وقاموا بتعديلات مست التشريعات الخاصة بالحكومات المحلية والإقليمية ،مع الإبقاء على الحكم العسكري على المستوى الفدرالي،ووضعوا الدستور الجزئي لهذا الغرض سنة 1989 للميلاد ،إلا أن العودة إلى الحكم المدني عرفت إنتكاسة في الإنتخابات الرئاسية يوم 12 جوان 1993 وتم إلغاؤها وبذلك أصبح الحكم المدني في حكم الماضي [1] .

الفرع السادس :دستور 1999

دخل حيز التنفيذ في 29 ماي 1999 للميلاد ،وهو خلاصة مسار إنتقالي قاده الجنرال عبد السلامي أبو بكر Abdusalami Abubakar ،بعد أكثر من 15 سنة من الأخذ والرد بغية إرساء قواعد حكم مدني، وبعد محاولات فاشلة لإعتماد دستور جديد للبلاد ،فتطبيقيا لم يعرف دستور 1989 طريقه إلى التنفيذ ،كما صرفت الأنظار عن مشروع دستور جديد بعد وفاة مهندسه الجنرال ساني أباشا Sani Abacha سنة 1998م ،أما حجر الأساس للدستور الحالي فهو قيام الجنرال أبو بكر عبد السلامي بتعيين لجنة لتنسيق الحوار حول الدستور يرأسها القاضي نيكي توبي Niki Tobi مكلفة بمباشرة إستشارات وطنية واسعة بغية الوصول إلى صياغة مشروع دستور جديد للبلاد ،خاصة بعد تحفظ الكثيرين على مشروع الجنرال ساني أباشا لسنة 1995م ومشروع بابانجيدا 1989 للميلاد ،هذه المشاريع وصفت بأنها مثيرة للشكوك في أهدافها ومراميها ،وقد إنتهت تلك الإستشارات إلى إتخاذ دستور 1979م كأساس للدستور الجديد الذي أقره عبد السلامي أبو بكر ،قبل نقل السلطة للرئيس المنتخب أوباسنجو Obasanjo يوم 29 ماي 1999 وهو الدستور المعتمد إلى يومنا هذا [2].

الفرع السابع :آليات تعديل الدستور النيجيري

يتميز الدستور النيجيري ككل الدساتير الفدرالية بالصلابة Rigid Constitution ،أي أنه يتطلب إجراءات معقدة وطويلة لتعديله ،ورغم ذلك عرف الدستور النيجيري خمس(05) تعديلات منذ الإستقلال سنة 1960 م إلى يومنا هذا،حيث أن لكل رئيس دستوره

---

[1] - **Guy Nicolas ,** Géopolitique et religions au Nigeria,op cit.

[2] - ibid.

الخاص،وخاصة الرؤساء العسكريون،رغم أن الخطوات الدستورية التي يقر على إثرهـــا أي تعديل دستوري هي [1]:

1-الحصول على أصوات ثلتي الأعضاء في مجلس الشيوخ ومجلس النواب .

2-موافقة برلمانات ثلثي عدد الولايات على الأقل(أربع وعشرون 24 ولاية) .

وتأتي التعديلات الدستورية دوما تحت عناوين ترقية الديمقراطية وتحقيق المشاركة السياسية ،وتوسيع قاعدتها ،لكنها لا تخلوا من حسابات إقتصادية تخص بند تقاسم عائدات النفط والذي تشكل ولايات منطقة جوس ودلتا النيجر منبعه ،فمثلا قـــام الـــرئيس أوباسنجوأوليســـوجن Olusegun Obasanjo في سنة 2005 م بإستدعاء 400 مندوب عن مـــؤتمر الإصـــلاح السياســـي الـــوطني National Political Reform Conférence مكلفـــين بمباشـــرة إستشارات وطنية من أجل وضع تصور دستور جديد من أجل تعزيز الوحدة الوطنية وتحقيق الأمن والإقلاع الإقتصادي ،وتنمية البلاد ،لكن ممثلي ولايات دلتا النيجـــر أصـــروا علـــى تضمين أي مشروع دستور نصوصا واضحة تتضمن تقسيم عائدات النفط ،فقد طالب هؤلاء بأن تقتطع ولايات دلتا النيجر ما نسبته 13% من عائدات أي مورد طبيعي فـــي المرحلـــة الأولى لتبلغ في مرحلة لاحقة ما نسبته 25 % ثم 50% في نهاية المطـــاف،لكن المقتـــرح رفض من قبل الولايات غير المنتجة للنفط ،الذين عرضوا ما نسبته 17 % مـــن العائـــدات النفطية فقط ،وهو ما أدى إلى فشل المشروع برمته [2].

المطلب الثاني:خصائص الفدرالية في نيجيريا

بعد إستعراض المراحل التي قطعها الدســـتور النيجيـــري والمبـــدأ الفـــدرالي منـــذ الفتـــرة الإستعمارية إلى يومنا هذا ،يطرح الباحث تساؤلا جديا : هل نيجيريا بلدا فدراليا أم هو بلـــد فيه بعض الملامح الشكلية للفدرالية ؟.لأن الفدرالية في نيجيريا لم تأتي عن طريق التفكك ولا التوحد ولا هما معا ،وإنما ورثت شكل من أشكال الإدارة الإستعمارية للتنوع الإثني في شكل أقاليم غير متجانسة ثقافيا ودينيا ولغويا .ينص الدستور النيجيري لسنة 1999 ميلاديـــة فـــي مادته 2(1) على إن: "**نيجيريا دولة موحدة ذات سيادة غير قابلة للحل ولا للتقسيم وتعرف بإسم جمهورية نيجيريا الفدراليـــة**" [3] . كما ينص في الفقـــرة 14(3-4) علـــى مـــا يلـــي

---

[1] - **Eyene Okpanachi and Ali Garba** , Federalism and Constitutional Change in Nigeria,federal governance, vol. 7 no. 1, pp. 5-7

[2] -ibid

[3] - **la constitution de la republique federale du nigeria,** article2(1),disponible sur internet,http://www.nigeria-law.org/ConstitutionOfTheFederalRepublicOfNigeria.htm, consulté le 16 juin 2011.

[1]:"تتشكل الحكومة الفدرالية أو أي من هيئاتها وتمارس أعمالها بأسلوب يعكس الطابع الفدرالي في نيجيريا والحاجة لتعزيز الوحدة الوطنية، كما يرسخ أيضاً الولاء الوطني، الأمر الذي يضمن عدم سيطرة أشخاص أو عدد من الولايات أو أية مجموعات إثنية أو غيرها على تلك الحكومة أو أي من الهيئات التابعة لها".

كما ينص على: "تتشكل حكومة الولاية، أو مجلس الحكم المحلي، أو أي من هيئات هذه الحكومة أو المجلس، وتمارس هذه الحكومة أو المجلس أو الهيئات التابعة لها أعمالها بأسلوب يعترف بتعددية الشعوب ضمن منطقة سلطاتها والحاجة لتعزيز الإحساس بالإنتماء والولاء بين كافة شعوب الفدرالية " .

الفرع الأول:اللامركزية

تعتبر اللامركزية من أهم السمات التي تطبع أي نظام فدرالي ،وتتجلى في توزيع السلطات والمهام بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات كمستوى ثاني للحكم ،لكن الحكومة النيجيرية ،وخاصة بعد حرب بيافرا،إتجهت إلى تفتيت الولايات وإضعافها والضغط عليها ماليا ،بغية تفادي مطالب إنفصالية جديدة ،مثل تلك التي قام بها الإقليم الجنوبي الشرقي فيما عرف بحرب بيافرا سنة 1967 م،وفي هذا الصدد لجأت في سنة 1976 م إلى إعتماد مستوى ثالث للحكم أطلق عليه مجالس الحكم المحلي ،وهي وحدات داخل الولايات ،أو هي تقسيم للولايات إلى وحدات أصغر في حدود 21 وحدة تقريبا لكل ولاية ،ليبلغ عدد مجالس الحكم المحلي حاليا 774 مجلس ،وهي عملية تفتيت مقصودة لإفراغ الولايات من رصيدها السكاني وتوزيعه على وحدات أقل مساحة ،وبتعداد سكاني يتراوح ما بين 150.000 إلى 800.000 ساكن،والوصول إلى تعددية إثنية يمكن السيطرة عليها ،إلا أن هذه الإستراتيجية لم تحقق النتائج المرجوة منها نظرا لاعتماد النظام الإنتخابي في نيجيريا على مبدأ الأغلبية الذي يفرز دائما نتائج لصالح الجماعات الإثنية الأكثر عددا [2]، كما لجأت الحكومة منذ سنة 1970 على تحويل جهاز الشرطة إلى جهاز فدرالي بعدما كان لكل ولاية أجهزتها الأمنية،كما سيطرت الحكومة المركزية على الجباية وإختصت نفسها بها دون غيرها ،بعدما كانت تؤدى إلى الولايات إبان الحكم الإستعماري،بينما تقلص نصيب الولايات المنتجة للنفط من عائداته من 50% سنة 1969 م إلى أقل من1% في الفترة الممتدة من 1993 م إلى 1998 م ،لتعود إلى الإرتفاع بعد أحداث عنف إثنية ومطالبات ملحة من قبل ولايات دلتا النيجر إلى 13 % بعد إعتماد دستور 1999 م،وهكذا تم الإستيلاء على حوالي 70 % إلى

---

[1] -ibid,article14(3-4).

[2] - **Andrew F. Clark**, Review of Suberu, Rotimi T,Federalism and Ethnic Conict in Nigeria, H-Africa, H-Net Reviews. March, 2003.url: http://www.h-net.org/reviews/showrev.php?id=7324

80% من الجباية البترولية وحرمان حكومة الولايات المعنية منها ،وهو ما أضفى طابعا مركزيا على الفدرالية النيجيرية ،رغم كثرة الوحدات السياسية من ولايات ومجالس حكم محلي [1].

الفرع الثاني :الإستقلالية

السمة الثانية التي تميز النظم الفدرالية حول العالم هي إستقلالية الوحدات المشكلة للدولة الفدرالية ،وفي حالة نيجيريا تعتبر الولايات التي تزايد عددها من 03 قبل الإستقلال إلى 39 ولاية حاليا ،وحدات لا تتمتع بأي إستقلالية ،في مواجهة السلطة المركزية ،التي راحت تعيد رسم حدود الولايات وفق تصورها وأهدافها ،دون الرجوع إلى رأي تلك الولايات ،وكان الهدف منها تمكين الأقليات من المشاركة في الحياة السياسية ،والملاحظ على حدود الولايات الجديدة أنها لا تتطابق مع الحدود الإثنية ،مما أدى إلى بقاء الصراعات على حالها ،لأن الجماعات الإثنية قليلة العدد لم تتمكن من الحصول على إقليم خاص بها تديره بكل إستقلالية ، رغم وجود 774 مجلس حكم محلي وكأن العملية مقصود بها تكريس سيطرة جماعات معينة على جماعات أخرى [2].

الفرع الثالث:المشاركة

وهي السمة الثالثة لأي نظام فدرالي حيث تشارك الولايات المشكلة للإتحاد الفدرالي في كل المشاورات الخاصة بالدستور وتعديله ،وفي كل القضايا التي تهم الدولة ،من خلال ممثليها في المجالس الفدرالية (مجلسي الشيوخ والنواب في حالة نيجيريا)،إلا أن مشاركة المواطنين سواء على المستوى الفدرالي أو على مستوى الولايات كانت ضعيفة جدا،وهذا راجع إلى فترات الحكم العسكري التي إحتكرت فيها السلطة وهمشت الولايات ،وهو ما يتجلى في الدساتير النيجيرية ،التي لا يكاد يخلو دستور منها من بصمات قائد عسكري ،وقد تميزت فترات الحكم العسكري بإلغاء دور المجالس المنتخبة واللجوء إلى التشريع بالمراسيم في معظم الحالات،ومن أجل إعادة الحياة إلى الساحة السياسية النيجيرية ،لجأت الحكومة سنة 2005 م إلى تنصيب مؤتمر وطني للإصلاحات السياسية ،وذلك من أجل إثراء المسار السياسي الديمقراطي الجديد التي جاءت به روح دستور 1999 م وأهدافه،وتعزيز الضمانات الخاصة بحقوق الإنسان والحقوق السياسية والإقتصادية [3].

---

[1] - **Laurent Fourchard et Benjamin Soares**, Le Nigeria sous Obasanjo. Violences et démocratie, Politique africaine n° 106 - juin 2007,p8-10

[2] -**Jean-François Gaudreault et DesBiens Fabien Gélinas,** LE FÉDÉRALISME DANS TOUS SES ÉTATS(Gouvernance, identité et méthodologie), Éditions Yvon Blais, Canada,mai 2005,pp252-254.

[3]-**BANQUE AFRICAINE DE DÉVELOPPEMENT,** FONDS AFRICAIN DE DÉVELOPPEMENT, DÉPARTEMENT RÉGIONAL OUEST A (ORWA), DÉPARTEMENT DE

الفرع الثالث:توزيع السلطات

تتوزع السلطات في نيجيريا بين الحكومة المركزية وحكومة الولايات ،بشكل يراعي التعـــدد الإثني والثقافي والديني،على النحو التالي:

1- السلطة التنفيذية

ويمثلها رئيس الجمهورية،الذي ينتخب بالإقتراع العام المباشر لمدة 04 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ،كما ينص على ذلك الدستور النيجيري ،إلا أن هناك تقليد غيـــر مكتـــوب يـــتم بموجبه تبادل السلطة بين المسلمين والمسيحيين على مستوى رئاسة الجمهورية كل ثمـــاني (08)سنوات [1]، ويعمل نائب الرئيس و مجلس الوزراء على مساعدة الرئيس في تصـــريف شؤون الحكم. وينتخب الشعب نائـــب الـــرئيس بينمـــا يعـــين الـــرئيس أعضـــاء مجلـــس الوزراء،ورئيس الجمهورية هو أيضا القائد الأعلى للقوات المســـلحة .أمـــا علـــى مســـتوى الولايات فإن حاكم الولاية يمثل السلطة التنفيذية فيها ،ويتمتع بصلاحيات واسعة ،وينتخـــب لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد،عن طريق إنتخابات حرة [2].

2- السلطة التشريعية : تتجسد السلطة التشريعية على المستوى الفـــدرالي فـــي مجلســـين (مجلس الشيوخ ومجلس النواب)،ومن مجلس منتخب في كل ولاية .

أ-**مجلس الشيوخ** :ويتألف من 104 أعضاء بمعدل ثلاثة (03) أعضاء عـــن كـــل ولايـــة مضاف إليهم عضو يمثل العاصمة الفدرالية أبوجا،ينتخبون لمدة أربع (04) سنوات إبتداء من تاريخ أول جلسة يعقدها المجلس،ولا يمكن حل مجلس الشيوخ قبل نهايـــة فترتـــه النيابيـــة ،ويتساوى في قوة التشريع مع مجلس النواب ،يرأس مجلس الشيوخ عضو منتخب من قبـــل زملائه في المجلس بأغلبية بسيطة، وتتمثل مهامه فيما يلي [3]:

-رئاسة الجلسات العامة للمجلس وكذلك رئاسة كل اللجان المنبثقة عنه.

-تمثيل المجلس في المناسبات الوطنية والدولية.

-يعتبر بحسب الدستور الثالث في السلم التراتبي البروتوكولي بعد رئيس الحكومة ورئـــيس الجمهورية.

ويتمتع كل أعضاء مجلس الشيوخ بالحصانة طيلة فترهم النيابية.

LA GOUVERNANCE, DE LA GESTION ÉCONOMIQUE ET FINANCIÈRE (OSGE), Février 2009,pp18-21.

[1] -**Nigeria Government 2010** ,available at : http://www.theodora.com/wfbcurrent/nigeria/nigeria_government.html.

[2] - **Nigeria,**dossier pays,larousse encyclopedie,op.cit.

[3] - **FESTUS C. NZE,** Nigeria (Federal Republic of Nigeria), Handbook of Federal Countries, 2005,pp 230-234

ب–**مجلس النواب:** يتألف من 360 عضوا ينتخبون لمدة 04 سنوات قابلة للتجديد عن طريق الإقتراع العام المباشر،في دوائر إنتخابية ذات مقعد واحد [1].ويقوم بحسب الدستور بمهام التشريع في كل المسائل الفدرالية جنبا إلى جنب مع مجلس الشيوخ وقد حددت قائمة تضم ثمانية وستون (68) مجالا يمكن للمجلس أن يشرع فيها.منها الميزانية الفدرالية والنقد والدفاع والطاقة النووية وقوانين الإنتخابات والطيران المدني والتعاون الدولي والجمارك[2].

ج–**مجالس الولايات:**تضم كل ولاية من الولايات الست وثلاثون (36) مجلسا منتخبا يعرف ببرلمان الولاية ،ينتخب أعضاؤه من بين سكان الولاية بالإقتراع المباشر لمدة أربع سنوات (04) قابلة للتجديد ،ومن مهامه التشريع في مجلات الأمن الداخلي والحفاظ على النظام وترشيد الحكم ، كما يشرع في كل القضايا الداخلية للولاية بما فيها قانون العقوبات (تعتمد بعض الولايات في نيجيريا على قانون عقوبات مستمد من الشريعة الإسلامية) [3].

تنقسم نيجيريا إلى 36 ولاية، وإقليم واحد، هو العاصمة الاتحادية أبوجاAbojа.

أما الولايات، فهي: أبيا Abia، وأداماوا Adamawa، وأكوا إيبوم Akwa Ibom، وأنامبرا Anambra، وبوتشي Bauchi، وبايلسا Bayelsa، وبينو Benue، وبورنو Borno، وكروس ريفر Cross River، ودلتا Delta، وأيبوني Ebonyi، وإدو Edo، وإكيتي Ekiti، وإنيوجو Enugu، وجومبي Gombe، وإيمو Emo، وجيجاوا Jigawa، وكادونا Kaduna، وكانو Kano، وكاتسينا Katsina، وكيبي Kebbi، وكوجي Kogi، وكوارا Kwara، ولاجوس Lagos، وناساراوا Nassarawa، ونيجر Niger، وأوجون Ogun، وأوندو Ondo، وأوسون Osun، وأويو Oyo، وبلاتيو Plateau، وريفرز Rivers، وسوكوتو Sokoto، وتارابا Taraba، ويوبي Yobe، وزامفارا Zamfara.

3 –**السلطة القضائية:** تمثل المحكمة العليا المتواجدة في العاصمة الفدرالية أبوجا ،الهيئة القضائية العليا التي تتولى الفصل في كل المسائل الخلافية المستأنفة إليها من كل أقاليم الدولة ،ويرأسها قاض يعينه رئيس الجمهورية،رفقة 21 قاض على الأكثر يقترحهم مجلس الحكم الإقليمي ويصوت عليهم مجلس النواب وهم يعينون لفترة لا تقل عن 15 سنة ،مع إلزامية التقاعد عند سن65 الخامسة والستين ،إلى جانب محكمة الاستئناف الاتحادية التي تعين قضاتها الحكومة الفيدرالية بناءا على نصائح اللجنة الاستشارية القضائية،والنظام القانوني في

---

[1] - **Nigeria,**dossier pays,larousse encyclopedie,op.cit.

[2] - **FESTUS C. NZE,** Nigeria (Federal Republic of Nigeria),op.cit.

[3] -ibid.

نيجيريا يقوم على القانون الإنجليزي ،بالإضافة إلى قانون الشريعة الإسلامية والمطبق في بعض الولايات الشمالية ،كما توجد محاكم خاصة في كل الولايات [1].

المطلب الثالث :الفدرالية والتنوع الإثني في نيجيريا

كثيرا ماشكل التعدد والتنوع الإثني عائقا أمام توحيد وتنمية الدول ،وخاصة تلك المنتمية إلى العالم الثالث ،ولكن يمكن في الغالب الوصول إلى توافق على مجموعة قواسم مشتركة من أجل العيش المشترك ،ومن هذه الدول نيجيريا التي إعتمدت الفدرالية كشكل من أشكال التوافق بين تنوعها الإثني المعقد والمحافظة على الوحدة الترابية للدولة، وكمقاربة لحل الصراعات العنيفة التي تهز تماسكها الإجتماعي،فإن كانت اللغة الانجليزية هي اللغة الجامعة في العهد الإستعماري ،فإن الباحث يقف اليوم على حقيقة التعدد اللغوي الطاغي على الشارع النيجيري ،إذ يتكلم النيجريون أكثر من 250 لغة ،أهمها الهوسا والفولاني واليوروبا والإيبو ،بالإضافة إلى الهويات الإثنية التي تتجلى في طريقة اللباس واساليب العيش وطقوس الفرح والحزن ،وفي مظاهر التدين ،والإنحياز الجهوي والتعصب للإنتماء إلى الأغلبية والأقلية ،والحقيقة أن الشكل الفدرالي الموروث عن الإستعمار كان أمرا واقعا ،يصعب التراجع عنه دونما تعريض الوحدة الترابية لخطر التمزق كما حدث في حرب بيافرا (1967-1970م) ،وتتوافق الهويات الإثنية في أغلب الأحيان مع التقسيم الجغرافي ،سواء على مستوى مجالس الحكم المحلي أو الولايات أو حتى الجهة (شمال-جنوب)،وهنا تمتلك الجماعات الإثنية عنصرا حاسما ومرتكزا هاما في صراعها مع الجماعات الأخرى، أو مع الدولة ،والأخطر في مقومات الهوية الأثنية هو أن تستقل جماعة ما بلغة ،ودين وإقليم وعادات وتقاليد ،ومجلس حكم محلي ،أو ولاية أو جهة ،وهو ما يجعلها قاب قوسين أو أدنى من تحقيق هدفها في دويلة قومية لا ينقصها إلا الإنفصال والبحث عن إعتراف دولي [2]،ويعود هذا الوضع حسب الدارسين إلى العوامل التالية:

الفرع الأول:ضعف التواصل بين الأقليات

لقد كان تنوع المجتمع النيجيري تحديا للحكومات المتعاقبة منذ الإستقلال ،لأن الإدارة الإستعمارية البريطانية لم تبدل جهدا في سبيل بناء جسور التواصل بين مختلف مكونات الوطن النيجيري ،بل على العكس من ذلك عملت على تعميق الإختلافات وتكريسها لخدمة أهدافها الإستعمارية ،فلجأت إلى تقريب الأقليات المسيحية خاصة تلك المتواجدة في الأقاليم الجنوبية ،ومنحها فرص الإنخراط في الإدارة والجيش والحصول على تعليم في المدارس

---

[1] -**Wikipedia,** the free encyclopedia, Supreme Court of Nigeria, available at: http://en.wikipedia.org/w/index.php?title=Supreme_Court_of_Nigeria&action=edit&section=1.

[2] - **Isawa Elaigwu ,** Le cadre fédéral nigérian limite les conflits ethniques, Le Revue Fédérations octobre/novembre 2007,disponible sur internet :http://www.forumfed.org ,visité le25/06/2011,23 :30.

البريطانية ،على عكس مافعلت مع الأقليات الأخرى خاصة تلك المنتشرة في الشمال ،وبالتحديد قبائل الهوسا –فولاني ذوي الديانة الإسلامية والثقافة العربية ،وقد قامت بتقنين هذا التقسيم سنة 1939 م ،مما جعل الجماعات الإثنية المختلفة في نيجيريا تستمر في الخضوع للإستعمار الأصلي تارة ولأعوانه والمتحالفين معه تارة أخرى،مع تقليل الإتصالات بين تلك الجماعات وإختلاق الدسائس وتأليب بعضها على بعض [1].

الفرع الثاني:عدم توازن النظام الفدرالي

لقد واجهت نيجيريا منذ الإستقلال وضعا إداريا غير متوازن ،نظرا للفروقات التنموية بين الأقاليم الثلاثة الموروثة عن الإستعمار ،من حيث التعليم والموارد والقدرة على إدارة البلد ،ووجدت نفسها أمام جنوب يتمتع بخبرة في الإدارة وعلى قدر من التأهيل والتعليم وشمال مهمش قليل الموارد ،وهو ما دفع بالقادة العسكريين سنة 1966 م إلى إعادة النظر في التقسيمات الإقليمية الموجودة وذلك بهدف محاصرة بؤر التوتر ،فقام الجنرال أجيوي إيرونسي جونسون Johnson Aguiyi-Ironsi ،بإعادة تقسيم البلاد إلى 12 ولاية ،ليرتفع العدد على 19 سنة 1976م و21 سنة 1987 وإلى 36 سنة 1996،لقد كان الهدف من التقسيم هو إضعاف الجماعات الإثنية المهيمنة وتفتيتها ،لكن النتيجة التي ظهرت هي أن جماعات أخرى كانت أقلية أصبحت بعض هذه التقسيمات أغلبيات في أقاليمها الجديدة وهو ما أعاد الأمور إلى المربع الأول [2].

الفرع الثالث:الصراع على الموارد

بعد إعادة تقسيم البلاد إلى 36 ولاية و774 مجلس حكم محلي يضم كل مجلس ما بين 10إلى 15 حي أو قرية ،أخذ الصراع بين الجماعات الإثنية شكل الصراع على الموارد ،هذه الأخيرة تأتي من عائدات النفط والغاز المستخرج من حقول منطقة دلتا النيجر والتي تضم ولايات دلتا وإيدو و أكوا –إيبوم و كروس ريفر وريفر وبايالسا Delta, Edo, Akwa-Ibom, Cross River, Rivers et Bayelsa،حيث رأى زعماؤها أن منطقتهم تتعرض للتهميش والنهب من قبل الحكومة الفدرالية لصالح ولايات أخرى،وهددوا بالإستيلاء على حقول النفط والغاز وتحويل عائداتها إلى أقاليمهم ،ففي سنة 1985 م غادر ممثلوا تلك الولايات إجتماعا حكومة في إطار مؤتمر وطني للإصلاح السياسي والذي منحهم حصة 25 % من عائدات البترول والغاز،ومن أجل تدارك الخطأ الذي وقعت فيه الحكومة في معالجتها لهذا الملف ،أنشأت لجنة لتنمية منطقة دلتا النيجر من طرف الرئيس السابق أوباسنجو أوليسوجن Olusegun Obasanjo حضيت بدعم الرئيس الحالي جودلوك جوناتان ،وفي

---

[1] - **ibid**

[2] -ibid.

خضم الصراع على الموارد في منطقة دلتا النيجر ظهرت ميليشيات مسلحة وصلت إلى حد التهديد بالحرب الشاملة ضد الحكومة الفدرالية [1]

الفرع الرابع:تفجر الصراعات الدينية في نيجيريا

لم يشكل العامل الديني عنصرا جادا في تفجير الصراعات الإثنية في نيجيريا حتى نهاية فترة السبعينيات من القرن العشرين ،إلى أن جاءت سنة 1979 م وخلال إجتماعات لجنة صياغة الدستور في البرلمان حيث قام ممثلوا الأقاليم الشمالية ذات الأغلبية المسلمة بطرح مسألة تطبيق الشريعة الإسلامية ،ومن يومها دخل الدين في مفردات الخطاب السياسي ،وتعاظمت المطالب إلى توسيع تطبيق القوانين الإسلامية إلى ما هو أبعد من مسائل الأحوال الشخصية والمرات وإنشاء محكمة إستئناف فدرالية تعتمد الشريعة الإسلامية وهو ما تم فعلا حيث عين ثلاث قضاة مكونين في الشريعة والقانون العام لإدارة تلك المحكمة الفدرالية التي تعتبر جزء من محكمة الإستئناف الفدرالية ويجتمع قضاتها جنبا إلى جنب مع بقية القضاة ،أي أنها مشكلة ضمن محكمة الإستئناف الفدرالية وليست موازية لها ،واعتمدت الشريعة في الولايات التي طالبت بها.وهو ما هيأ نيجيريا للإنضمام إلى منظمة المؤتمر الإسلامي سنة 1986 م (حاليا غيرت تسميتها إلى منظمة التعاون الإسلامي)،وقد ساهمت هذه الخطوات المطلبية من قبل المسلمين إلى تفجر صراعات بينهم وبين المسيحيين بلغ عددها 45 صراعا عنيفا ذهب ضحيتها آلاف القتلى(بعض المصادر تقدر عدد القتلى المسيحيين بحوالي 50.000 شخص منذ إعتماد الشريعة الإسلامية في ولايات شمال نيجيريا)[2]، وخسائر مادية بملايين الدولارات [3].

المطلب الرابع:الحكم المحلي في نيجيريا

تنقسم نيجيريا إلى 36 ولاية، بالإضافة إلى منطقة العاصمة الاتحادية أبوجا. ويحكم كل ولاية مجلس نيابي وحاكم. ينتخب الشعب الحاكم وأعضاء المجلس لفترة أربع سنوات[4]. وبالإضافة إلى المستوى الفدرالي والإقليمي ،هناك حكومات محلية تمثل مستوى ثالثا من مستويات الحكم وهي بعدد 774 حكومة محلية تضم كل واحدة منها مابين 10 إلى 15 قرية

---

[1] -ibid.

[2] - **Magdaléna Morisset,** Nigeria: 50 000 chrétiens assassinés depuis la charia, ALELOO MAGAZINE ,disponible sur internet : ttp://www.aleloo.com/journal/index.php,visité le 31 mai 2011

[3] **- Isawa Elaigwu ,** Le cadre fédéral nigérian limite les conflits ethniques,op cit.

[4] **- J. M. Olanipekun,** Local Government in Nigeria , Ibarapa Local Government Area Oyo State, Nigeria, 27th October 1988

أو حي wards [1]،منها ستة تتبع إقليم العاصمة أبوجا ، وهذا بغرض توسيع قاعدة المشاركة في الحكم والتقرب من المواطنين بشكل جيد ،وقبل الخوض في تفصيل تصميم الحكم المحلي في نيجيريا ،نجمل في الجدول التالي تطور عدد الولايات في نيجيريا من 03 وحدات حتى 36 وحدة حاليا وفق الجدول التالي:

السنة	إقليم الشمال	إقليم الغرب	إقليم الشرق	المجموع
1960	01	01	01	03
1967	06	03	03	12
1976	10	04	05	19
1987	11	05	05	21
1991	16	07	07	30
1996	19	09	08	36

تنص المادة 7(1)من الدستور النيجيري الحالي ،كما دستور 1979 للميلاد على إنشاء الجماعات المحلية على شكل مجالس للحكومات المحلية تنتخب بطريقة ديموقراطية من طرف سكان الإقليم الذي تتواجد عليه، conseils de gouvernement locaux démocratiquement élus ،في حين تنص نفس المادة في جزئها الثاني على حرية تنظيم هذه المجالس من قبل الولايات حسب تشريعاتها ،أي أن مسالة تنصيبها وبنيتها ،وتشكيلتها ،ومسائلها المالية ووظائفها تتبع وتخضع لتشريعات كل ولاية ،تجدر الإشارة هنا إلى أن مستويات الحكم في نيجيريا هي :المستوى الفدرالي ومستوى الولايات ومستوى مجالس الحكومات المحلية المنتخبة ديمقراطيا [2].

الحكومة الفدرالية 01
حكومات الولايات 36
مجالس الحكومات المحلية 774

كما يسمح الدستور النيجيري لحكومات الولايات بعرقلة الأرصدة المالية لمجالس الحكومات المحلية التابعة لها ،على إعتبار أن الإعتمادات المرصودة لهذه المجالس المحلية لا تصب مباشرة في حساباتها ،وإنما في حساب مشترك بينها وبين الولايات ،وهذا يؤثر على المصداقية المالية لتلك المجالس ،فبعض حكومات الولايات تلجأ إلى الإقتطاع الغير مبرر من

[1] -**Zone de gouvernement local au Nigeria ,**disponible sur internet : http://fr.wikipedia.org/w/index.php?title=Zone_de_gouvernement_local_au_Nigeria&action=edit&section=1.

[2]- **J. M. Olanipekun,** Local Government in Nigeria ,op cit.

أرصدة المجالس المحلية ،في حين تذهب حكومات أخرى إلى تعمد تـأخير وصـول تلـك الأرصدة ،لأن حكام الولايات يرون في الحكام المحليين لتلك المجالس منافسين سياسيين لهم يجب إخضاعهم وإرغامهم على الطاعة،مما دفع بالرئيس أوباسنجو في الحكومة العسكرية لما قبل 1999 للميلاد إلى مباشرة إصلاحات أساسية لنظام الإدارة المحلية ،وشكل لهذا الغرض لجنة تقنية رئاسية لدراسة جدوى الإحتفاظ بهذا النظام كمستوى ثالث للحكم ،نظـرا لكثـرة المسائل الخلافية المرفوعة أمام المحاكم ،حيث أصبح المشهد أقرب إلى التنافس بـين مـن تكون له الكلمة الفصل وبين من يكون تابعا مطيعا ،بدل التعاون والتكامل بـين المسـتويات الثلاثة [1].أما فيما يخص القواعد التي تنظم إنشاء ولايات جديدة وترسيم حدودها فقد نصـت المادة 8(1) من الدستور النيجيري على أن طلب إنشاء ولايات جديدة يجب أن[2] :

يُعرض الطلب على الجمعية الوطنية على أن يكون مدعومـاً بأكثرية الثلثين من الأعضاء في :

- مجلس الشيوخ، ومجلس النواب

-مجلس النواب ومجالس الحكم المحلي في المنطقة

وينال موافقة أغلبية الثلثين على الأقل من السكان في المنطقة من خلال استفتاء شعبي

-يجب الموافقة على نتيجة الاستفتاء الشعبي بأكثرية الأصوات في جميـع الولايـات فـي الفدرالية، وأعضاء مجلسي الهيئة التشريعية

-يتم إقرار هذا الاقتراح بواسطة قرار ينال موافقة أكثرية ثلثي الأعضاء في كل من مجلـس الشيوخ ومجلس النواب في الجمعية الوطنية.

أما رسم الحدود فيُعرض الطلب على الجمعية الوطنية على أن يكون مدعومـاً بأكثريـة الثلثين من الأعضاء الذين يمثلون المنطقة المطالبة بالتغيير وتلك التي ستتأثر بالتغيير في :

-مجلس الشيوخ، ومجلس النواب

-مجلس النواب ومجالس الحكم المحلي في المنطقة

تتم الموافقة على اقتراح تعديل الحدود بأكثرية الأصوات في :

-كلٍ من مجلسي الجمعية الوطنية

-أعضاء مجلس النواب في المنطقة التي ستشهد تعديل الحدود.

أما إنشاء مجالس الحكم المحلي فيشترط عدد من السكان لا يقل عـن 150.000 نسـمة ولا يزيد عن 800.000 نسمة وذلك بغية توحيد حجم مناطق الحكم المحلـي ،وتكـريس مبـدأ الفدرالية مع إمكانية تقسيم الإقليم المحلي إلى مابين 10 إلى 15 قرية أو حي كحد أقصى[3].

---

[1] - ibid.
[2] -ibid
[3] - ibid

الفرع الأول :تشكيلة مجالس الحكم المحلي

ويتكون مجلس الحكم المحلي من [1] :

-رئيس المجلس

-نائب رئيس المجلس

-مستشار الشؤون المالية

-مستشار الصحة والتعليم

-07 أعضاء آخرين يشكلون هيئة المستشارين (عددالأعضاء مرتبط بعدد سكان الإقليم وعدد الأحياء والقرى التابعة له).

الفرع الثاني :مهام مجالس الحكم المحلي

تقوم مجالس الحكم المحلي بالمهام التالية:

1-تقديم الإستشارة والتوصيات للهيئات التنفيذية على المستوى المحلي في كل المسائل ذات الصلة به.

2-مناقشة المشاكل المشتركة في مختلف الميادين والتنسيق مع الهيئات المتواجدة في إقليم المجلس.

3- القيام بكل ما من شأنه حفظ المصالح المحلية والسهر على السير الحسن لمختلف المرافق.

4-حماية البيئة والسهر على الصحة العامة للمواطنين،وإدارة مراكز الأمومة والمستشفيات والمراكز الصحية ،و إنشاء الطرق وصيانتها(بإستثناء الطرق الفدرالية أو مابين الولايات) وإنجاز شبكات الصرف الصحي.

5 -إدارة المياه ومصادرها عدا تلك المصنفة دوليا(لا يمكن للمجالس المحلية التي يمر بهـــا نهر النيجر مثلا أن تقيم سدودا عليه دون الرجوع إلى سلطة الولاية أو السلطة الفدرالية .

6-بناء المدارس الإبتدائية وصيانتها،و إدارة المصالح الفلاحية والبيطرية.

الفرع الثالث :شروط الترشح لعضوية المجالس المحلية

ينتخب أعضاء مجالس الحكم المحلي في نيجيريا من بين المواطنين البالغين على الأقــل 25 سنة والمتمتعين بكل حقوقهم المدنية وغير المدانين في القضايا الجنسية والتهرب الضـــريبي والفساد المالي ،والحائزين على مستوى تعليمي ثانوي فما فوق ،والذين يزكيهم حزب سياسي معتمد [2].

---

[1] -ibid.

[2] - **MPA 704**, LOCAL GOVERNMENT ADMINISTRATION, (MASTER OF PUBLIC ADMINISTRATION), COURSE GUIDE, NATIONAL OPEN UNIVERSITY OF NIGERIA,aboja,2002.

الفرع الخامس :حكومات الولايات

تعود أهمية حكومات الولايات في نيجيريا ،إلى فترة أفول الحكم المدني سنة 1966 م،وذلك خلال حرب بيافرا التي دامت حتى عام 1970 م،حيث إعتمد الحكام العسكريون إستيراتيجية تفتيت الولايات التقليدية الثلاثة (أربعة ولايات سنة 1963م) إلى 36 ولاية حاليا ،وقد أعاد دستور 1999 م بعضا من الحرارة في العلاقة بين حكومات الولايات والسلطات الفدرالية ،هذه العلاقة التي إتسمت بالفتور خلال تناوب الحكم العسكري على السلطة ،وبتزايد مطالب الإستقلال الذاتي في تسيير الشؤون المحلية و،مزيد من تفويض السلطات للتصرف في موارد الولايات الإقتصادية ،وهي المطالب التي غيرت ميزان القوى السائد منذ ثلاث عقود،ويعود هذا التغير إلى العوامل التالية [1]:

أولا:عودة الحكم المدني

كان لعودة الحكم المدني من خلال دستور 1999 م الأثر البالغ في القضاء على التداخل الذي ساد العلاقة بين المستوى الفدرالي للحكم ومستوى الولايات ،وساهم إلى حد كبير في تحقيق نوع من الإستقرار ،رغم موجة العنف التي غالبا ما تصاحب كل عملية إنتخابية سواء على المستوى المركزي أو على مستوى إنتخاب حكام الولايات ومجالسها،فقد كانت الحكومة تحت رقابة الحكام العسكريين ،أما الآن فهناك هيئات تعددية منتخبة تدير مؤسسات السلطة ،رغم وجود بعض الحساسيات بينهم نظرا للتناقض بين النخب السياسية الجديدة والتقليدية ،كما أن وجود حكام محليين يعطي انطباعا مغايرا لدى عامة المواطنين ،لأن إختيارهم وتنصيبهم في فترة الحكم العسكري لم يكن ديمقراطيا ولا نزيها ،وهو أقرب إلى التعيين منه إلى إنتخاب ،لأن التزوير كان النتيجة الحقيقية الوحيدة لأن لجل الإنتخابات التي جرت تحت الحكم العسكري [2] .

ثانيا:إعتماد دستور 1999

على الرغم من التفاؤل الذي أبدته النخب السياسية في نيجيريا ،إتجاه مضامين الدستور الجديد ،إلا أنه يضل غامضا في تبيان مسألة توزيع السلطات،بين مستويات الحكم في البلاد ،فقد جاء في الملحق الثاني من دستور 1999 م ،أن الولايات تتقاسم سلطاتها مع الحكومة الفدرالية ،أي أنها لا تتمتع تقريبا بالحرية المطلقة في التشريع أو التنفيذ ،دون الرجوع إلى المركز ،أو أن التفويض الممنوح لها بموجب الدستور لا يفي بمتطلبات اللامركزية التي

---

[1]- **Joel D. Barkan and alex gboyega,** STATE AND LOCAL GOVERNANCE IN NIGERIA Public Sector and Capacity Building Program, Africa Region The World Bank August 2, 2001,p21-30

[2]- ibid

تصبغ النظم الفدرالية،لأن أساس الدستور الحالي هو مسودة أعدت سنة 1998م على عجل من قبل الحكام العسكريين،لفسح المجال أمام الإنتقال السلمي إلى حكم مدني ،ولم يكن نتيجة مشاورات عميقة بين الشركاء السياسيين ،أو بين السلطة العسكرية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني [1].

ثالثا :ظهور جيل جديد من السياسيين

لقد ظهر إلى المسرح السياسي جيل جديد من القادة من بين المناضلين في أحزاب سياسية رئيسية ،متشبعين بالثقافة الديمقراطية،نتيجة تأثرهم بالتغيرات الدولية والإقليمية ،وهم في الغالب ينتخبون لأول مرة في مراكز مسؤولية سواء على المستوى الفدرالي ،أو على مستوى الولايات ،وهو ما أضفى على المشهد السياسي شيء من الحركية ،والرغبة الجادة في التغيير وممارسة الحكم وفق ثقافة سياسية جديدة،وهم معظمهم من البراغماتيين الذين يؤمنون بمبدأ "إفعل شيء للناس " [2].

رابعا:تزايد المطالبات بلامركزية السلطات

ويفسر هذا العامل بروز دور الولايات كفاعلين على الساحة النيجيرية من خلال المطالبات الملحة بمزيد من الصلاحيات والسلطات ،وبتكريس الروح الفدرالية الحقة ،من إستقلالية ولا مركزية ،وقد تبلورت تلك المطالبات حول صيغ توزيع الموارد والإعتمادات المالية ،وخاصة في ولايات الجنوب المتربعة على إحتياطي النفط والغاز النيجيريين [3].

المبحث الرابع :أسباب الصراعات الإثنية في نيجيريا ومقاربات حلها

ينقسم سكان نيجيريا إلى أكثر من 374 قبيلة(تذهب بعض المصادر إلى القول بوجود أكثر من 400 جماعة إثنية في نيجيريا)[4]، يجد الباحث نفسه أمام مشكلة إعتماد المعايير التي على أساسها يقسم ويصنف المجموعات القبلية المختلفة بغية دراسة التفاعلات والعلاقات التي تنشأ

[1] - **Joel D. Barkan and alex gboyega,** STATE AND LOCAL GOVERNANCE IN NIGERIA,op.cit
[2]-ibid
[3]-ibid

[4] - **B. Salawu,** Ethno-Religious Conflicts in Nigeria: Causal Analysis and Proposals for New Management Strategies, European Journal of Social Sciences, Volume 13, Number 3 (2010),pp 345.

فيما بينها،وتعامل الدولة مع هذا التنوع وإحتوائه،وعليه فإن عدد الجماعات الإثنية في نيجيريا هو[1] :

1-**على أساس الدين** :هناك مجموعتان دينيتان تهيمنان على الساحة الدينية النيجيرية ،وهما المسلمون في الشمال والمسيحيون في الجنوب ،بالإضافة إلى القبائل الوثنية المنتشرة في كل الأقاليم تقريبا[2].

2 -**على أساس اللغة**:هناك أكثر من 248 مجموعة لغوية أهمها الهوسا والفولاني واليوروبا والإيبو[3].

3 -**على أساس القبيلة** :هناك أكثر من 374 قبيلة [4].

4 -**على الأساس الجهوي** :تنقسم نيجيريا إلى منطقتين جغرافيتين إحداهما شمالية والأخرى جنوبية،حيت تتمركز في الشمال خمسة جماعات عرقية رئيسية: الهوسا، والفولانى، والكانورى، والنوبى، والتيف وهم يمثلون 60 فى المائة من إجمالى سكان نيجيريا ويعتنق أبناء الجماعات الأربع الأولى الدين الإسلامى وتعد جماعات الهوسا الواجهة الثقافية للشطر الشمالى من نيجيريا، إذ يتحدث أكثر من 50 فى المائة من سكان الشمال بلغة الهوسا التى أصبحت لغة الثقافة الإسلامية فى غرب أفريقيا بصفة عامة.وفى الإقليم الشرقى توجد جماعات الايبو وهى ثانى الجماعات العرقية من حيث العدد بالإضافة إلى جماعات الايبوبيو، والايفيك. أما جماعات اليوربا فتقطن الجنوب الغربى لنيجيريا. وقد ارتبط بالوضع القبلى وما يحمله من عدم التجانس الاجتماعى بظهور أحزاب سياسية على أساس عرقى كان لها دور بارز فى الحياة السياسية خلال فترات الحكم التى سمح فيها بالتعددية الحزبية،ورغم غياب قواعد واضحة لممارسة العمل السياسي في الفترة التي أعقبت الإستقلال مباشرة وخلال فترات الحكم العسكري ،إلا أن حزب مؤتمر شعب الشمال الذي يمثل قبائل الهوسا و حزب جماعة العمل الذى كان يمثل قبائل جنوب غرب نيجيريا، و حزب التجمع القومى الذى كان يمثل قبائل جنوب شرق نيجيريا ،لعبوا دورا بارزا في تأطير الحياة السياسية في البلاد [5].

المطلب الأول :المحطات الصراعية في نيجيريا وخلفياتها

---

[1]-محمد مصطفى ، "**التحول الديمقراطى فى نيجيريا إلى أين؟**"،الأهرام الرقمي،متوفر على الرابط:

http://digital.ahram.org.eg/home.aspx ،تاريخ التصفح:2010/06/24،الساعة:02.25.

[2] - **B. Salawu,** Ethno-Religious Conflicts in Nigeria: Causal Analysis and Proposals for New Management Strategies,op.cit,pp 345-350

[3] -ibid

[4] -ibid

[5]-ibid

وقبل الخوض في دراسة الصراعات الإثنية في نيجيريا ،يرى الباحث أهمية إستعراض أهم محطات الصراع والعنف في نيجيريا والتي تراوحت بين الحرب الأهلية والإنقلابات العسكرية والإغتيالات السياسية :

الفرع الأول:حرب بيافرا (1967-1970)

كانت حرب بيافرا أو الحرب الأهلية النيجيرية التي إندلعت يوم 16 جويلية 1967 م وإستمرت إلى 13 جانفي 1970 م ،صدمة قوية للوحدة الوطنية لنيجيريا ،حيث إندلعت بعد إنقلاب سنة 1966م الذي قاده الجنرال ياكوبي جوون Yakubu Gowon الذي على إثره تم إغتيال الرئيس جونسون آغيلي إرونسي Johnson Aguili Aronci وهو من قبائل الإيبو ،وإعلان التراجع عن المبدأ الفدرالي والتوجه المعلن للإنقلابيين إلى تحويل نيجيريا إلى دولة موحدة ، مما أدى بقادة الإقليم الجنوبي الشرقي إلى إعلان الإنفصال وتشكيل جمهورية بيافرا المستقلة ،والتي حضيت بإعتراف دولي معلن مع مطلع سنة 1968 م من قبل هايتي والجابون وكوت ديفوار وتنزانيا وزامبيا ،وإعتراف غير معلن من قبل إسرائيل والبرتغال وفرنسا [1]، وكانت معظم مكاتب التمثيل الخارجي لجمهورية بيافرا توجد في لشبونة حيث تم أيضا طبع العملة المحلية لبيافرا هناك [2].

1-**أسباب حرب بيافرا:** يعتبر التمايز والإختلاف العقائدي بين قبائل الإيبو وبقية المجموعات الإثنية على الساحة النيجرية ،وكذلك الشحن القبلي بين أبناء المجموعات المختلفة سببا مباشرا لهذه الحرب ،هذا التوتر الضارب جذوره في تاريخ العلاقات التي حكمت القبائل الكبرى جنوب الصحراء ،ولم تكن فترة الإستعمار البريطاني إلا محطة لزيادة حدة التصادم وخلق العوامل المؤدية إليه ،وتجاوزها في فترة الإستعمار لأن هدف بريطانيا لم يكن أبدا توحيد نيجيريا بقدر ما كان تشتيتها وفق مبدأ فرق تسد devide and rule ،وهكذا بدأت الحرب عقب إعلان الكولونيل أودوموجوو إيميكا اوجوكوو Odumegwu Emeka Ojukwu الحاكم العسكري للإقليم الشرقي إستقلال الإقليم وتأسيس دولة بيافرا في 30 ماي 1967م ،بعد ما أقر القرار في المجلس الإستشاري للإقليم بالأغلبية الساحقة.ولم ينتظر الحكام العسكريون وقادة الإنقلاب طويلا حتى قاموا بإعلان حالة الطوارئ ، وتحولت الإجراءات الأمنية إلى مشهد حرب أهلية حقيقية أقحمت فيها الحكومة الفدرالية أكثر من 250.000

---

[1]-علي عباس حبيب ،**"الفدرالية والإنفصالية في أفريقيا"** ،مكتبة مدبولي،القاهرة،1999 ،ص309.

[2] **-Anh-Dao PHAN,** ENTRE NEUTRALITE ET MILITANTISME, QUEL RÔLE OLITIQUE POUR LA MEDECINE HUMANITAIRE ?,memoire MASTER 1 ETHIQUE SPÉCIALITÉ : RECHERCHE EN ÉTHIQUE, UNIVERSITÉ PARIS DESCARTES, Présenté et soutenu Le 22 juin 2011,p22-23.

عسكري [1].وجاء هذا التصويت على الإنفصال من قبل ممثلي إقليم بيافرا ،كرد فعل علـــى على المرسوم رقم 24 الذي أصدره الحاكم العسكري بتاريخ 24 ماي 1966 م ،والذي ينص على إنهاء الفدرالية وتحويل نيجيريا إلى دولة موحدة بسيطة التركيب ،مع تحويل الأقاليم إلى مديريات ،وإنفراد الحكومة العسكرية بالتشريع،ووضع كل مرافق الدولة تحت إشراف لجنـــة المرافق العامة،ومباشرة التحقيق مع السياسيين القدامى ،وإجراء تعداد للسكان ،وحل جميـــع الأحزاب السياسية البالغة آنذاك 81 حزبا والجمعيات والإتحادات القبلية [2].

2 –**نتائج حرب بيافرا:**تذكر بعض المصادر غير الرسمية أن ضحايا الحرب في بيافرا بلـــغ مابين خمس إلى عشر مليون (5 إلى 10)قتيل [3]،بينما تذكر مصادر أخرى رقم مغايرا تماما ،إذ تقدر عدد النازحين بأكثر من ثلاثة ملايين لاجئ من قبيلة الإيبو ،ومئـــات الآلاف مـــن الموتى جراء الجوع وتفشي الأوبئة، وتقدر عدد القتلى بما يقارب مليونين [4]،بينما تقـــدرها مصادر أخرى بمليون قتيل [5]،وتحطيم البنية التحتية للإقليم الذي يضم 80 % من إحتياطي النفط في نيجيريا ،وانتهت الحرب الأهلية في نيجيريا بهزيمة الإنفصاليين وعودة الإقليم إلى حضن الدولة النيجيرية بعد الإستيلاء على العاصمة أوبري ومطار أولي في جانفي 1970 م وتمت تصفية التمرد نهائيا [6]،

3–**إستراتيجية حل أزمة بيافرا:**لقد تم حل أزمة بيافرا وقضي على الحركة الإنفصالية عـــن طريق القوة العسكرية من طرف الحكومة الفدرالية ،بينما لم تجد منظمة الوحـــدة الافريقيـــة آنذاك ،سبيلا إلى دور فاعل نظرا لإنقسام الدول الأفريقية ،بين مؤيد ومعترف بالإنفصـــاليين ،وبين من يعتبر القضية داخلية ،ولا يجب التدخل فيها وفق المادة الثالثة الفقرة الثانيـــة مـــن ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية التي تنص على إحترام الوحدة الترابية للدول الأعضاء ،وقـــد إعتبرت نيجيريا أي تدخل خارجي سواء من منظمة الوحدة الأفريقية ،أو من منظمة الأمـــم المتحدة،بمثابة خرق لسيادتها ،لكن هذا الموقف لم يمنعها من قبول مناقشة القضية في المؤتمر

---

[1] -ibid.

[2]- علي عباس حبيب،"**الفدرالية والإنفصالية في أفريقيا**"،مكتبة مدبولي ،القاهرة،1999،ص295–320

[3] - **Bukola Adeyemi OYENIYI,** SOURCES AND METHODS IN DOCUMENTING THE NIGERIA CIVIL WAR: SOME HISTORIOGRAPHICAL CONSIDERATIONS, Department of History, Faculty of Arts, University of Ibadan, Nigeria,2010,p25

[4] **-Guerre du Biafra ,**disponible sur internet : http://fr.wikipedia.org,consulté le 30 juin 2011

[5] **-La guerre du Biafra**, 1 million de victimes en 2 ans,disponible sur internet :http://www.akadem.org,visité le 14/08/2011.

[6] - **MICHELETTI (Pierre**), Le Monde diplomatique,op cit.

الرابع لمنظمة الوحدة الأفريقية التي عقدت في كينشاسا في الفترة ما بين 11 إلى 14 سبتمبر 1967 م،والذي انتهى إلى تبني قرار يدين الإنفصـــاليين ويشـــدد علـــى الوحـــدة الترابيـــة لنيجيريا[1].

الفرع الثاني:خلفية الصراعات في نيجيريا

بتعداد سكاني يقارب المائة والستون مليون نسمة موزعين على مايزيد عن ثلاث مائة قبيلـــة ،تجد نيجيريا نفسها أما أزمة حقيقية تتمثل في الكيفية التي تتعامل فيها مع هذا التنوع المركب لسكانها ،والتباين الجغرافي الواضح بين شمال فقير وجنوب غنـــي ،حيـــث أن 65% مـــن الميزانية يأتي من مداخيل البترول الموجود في حقول الجنوب،وعليه فالباحث يجد نفسه أمام شمال فقير الموارد يهيمن على مفاصل السياسة والجيش ،وبين جنوب غني بـــالنفط يشـــكو سيطرة الشماليين على مقدراته ،وفي المقابل عاشت نيجيريا طيلة الأربعين سنة الماضية من إستقلالها ما يقارب الثلاثين سنة تحت حكم العسكر ،الذين إعتمدوا القوة وسيلة وحيدة لحكـــم الشعب ،وهو ما نتج عنه فساد المؤسسات السياسية والإقتصادية ،ولم تعرف نيجيريـــا فتـــرة حكم أقرب إلى الحكم المدني حتى سنة 1999 م ،حيث إعتمد دستور ديموقراطي أسس لفترة حكم تتفاعل فيها مختلف مؤسسات الدولة والولايات بشكل إيجابي ،بغية ترقية الديمقراطيـــة وتكريس الفدرالية ومبدأ التداول السلمي على السلطة.إلا أن الوصول إلى الإستقرار السياسي الهش قد كلف حوالي 10.000 قتيل منذ سنة 1999م. فهناك الكثير مـــن الصـــراعات فـــي نيجيريا ،إذ لا يخلو مكان من صراع ما بـــين جماعـــات متنـــاحرة ،أو بـــين الجماعـــات والدولة،وإذا إعتمدنا العامل الجغرافي لتحديد الصراعات في نيجيريا ،فهذا يجرنا إلى تحديـــد موارد الإقليم الجغرافي مسرح الصراعات ،وحتى تلك الأقاليم التي لا تطفو إلى السطح فيها صراعات معلنة فإنها كامنة وقد تتفجر في أي لحظة لأن المؤسسات الفدرالية أو تلك التـــي تتبع الولايات أو مجالس الحكم المحلي هي جزء من المشكلة المؤدية إلى الصراع وهي نفس المؤسسات التي تتولى البحث عن حلول.وعليه فإن الكل في نيجيريا سواء علـــى المســـتوى المركزي أو المستوى المحلي من المسؤولين السياسيين أو الإقتصاديين ســـاهم فـــي تـــأزيم الخلافات وبالتالي تفجر الصراعات ،بل تصل أحيانا إلى درجة الدعوة إلى العنف والتحريض عليه خاصة أثناء المواعيد الإنتخابية [2].

الفرع الرابع:طبيعة الصراعات في نيجيريا

---

[1]-علي عباس حبيب،"**الفدرالية والإنفصالية في أفريقيا**"،مرجع سابق.

[2] - **Federal Government of Nigeria**, Strategic Conflict Assessment, Nigeria Consolidated Report ,Institute for Peace and Conflict Resolution, October 2002.

تذهب الكثير من التقارير الصحفية إلى تصوير الصراع الإثني في نيجيريا على أنه صراع بين المسلمين والمسيحيين ،وأن هاتين الجماعتين الرئيسيتين تتقاسمان المشهد السياسي النيجيري منذ عقود ،وتتنافسان على السلطة والثروة والسيطرة ،

وأنهما يمسكان بكثير من خيوط لعبة التوازنات الإثنية ،لكن المسالة من منظور الكثير من الدارسين أعقد وابعد من ذلك بكثير ،فالعنف والصراعات في نيجيريا تحكمها عدة عوامل تتداخل وتتشابك وتتقاطع لتنتج عنفا له أكثر من محرك،وهذه العوامل هي :

1-**العامل الإقليمي القبلي** :على الرغم من مبالغة الحكومة المركزية في تقسيم البلاد إلى 36 ولاية و774 مجلس حكم محلي،إلا أن الخريطة الإثنية لم تتغير،وبقيت البلاد مقسمة على أساسها ،وهي قبائل الهوسا –فولاني في أغلب ولايات الشمال بنسبة 29 % من عدد السكان ،وقبائل اليوروبا في الإقليم الجنوبي الغربي بنسبة 21 % من عدد سكان نيجيريا ،وقبائل الإيبو في الجنوب الشرقي بنسبة 18% من تعداد السكان الذي يقارب المائة والستون مليون نسمة (160 مليون)،ولهذه القبائل تاريخ طويل في حكم نفسها،منذ ما قبل مجيء الإستعمار ،وبالتالي فهي ترى في الفدرالية إطارا للتعايش وليس إطار للذوبان والإنذثار،كما أن تميز كل قبيلة بلغة ودين وإقليم،جعل المسألة الإثنية في نيجيريا أكثر تعقيدا [1].

2 –العامل الطائفي الديني:على الرغم من أن الدستور النيجيري هو دستور علماني ،لا يعتمد أي دين للدولة ،إلا أن حضور العامل الديني والطائفي في المشهد النيجيري لا يحتاج إلى توضيح ، وتشير إحصائيات أتباع الديانات حسب أهم القبائل إلى [2]:

أ-الهوسا-فولاني:95% مسلمون و05 % مسيحيون ووثنيون.

ب-اليوروبـــــا:50 % مسلمون و45% مسيحيون و05 % وثنيون.

ج-الإيبـــــو :02 % مسلمون و65 % مسيحيون و43 % وثنيون.

وتعيش هاته القبائل في جو من التحامل ،وتبادل التهم بالإستحواد على مقدرات البلاد والسيطرة على السلطة السياسية ،بل وصلت الأمور إلى حد إعلان الجنرال والزعيم السياسي المسيحي "أنبروس علي" الذي ينتمي إلى إقليم الشمال الواقع تحت سيطرة قبيلة الهوسا – فولاني المسلمة أن الخلاص الوحيد للمسيحين في الشمال هو الإستقلال وتأسيس دولتهم الوطنية،والتحرر من إضطهاد المسلمين لهم ،وطالب صراحة بالتحرك السريع لتحقيق ذلك [3]. فيما تعتبر معظم القيادات الإسلامية في نيجيريا الصراع سياسيا وليس دينيا ،وفي هذا

---

[1]– الخضر عبد الباقي محمد، "**المواجهات في نيجيريا، الأسباب والحلول المقترحة**"، مركز الجزيرة للدراسات،متوفر على الرابط :http://aljazeera.net ،تاريخ الزيارة 2010/3/21م، الساعة 9:37

[2]–نفس المرجع

[3]- نفس المرجع.

الصدد يرى" محمد سعد أبوبكر" سلطان (سوكوتو) وهو رجل دين وعسكري سابق في الجيش النيجيري قبل أن يصبح سلطانا لإمارة سوكوتو(منصب تقليدي قبلي)، في حوار أجرته معه قناة سي أن أن CNN الأمريكية أن كثيرا من السياسيين يلجؤون إلى تسليح الجماعات المتطرفة ،وتزويدها بالمال من أجل أهداف سياسية لا علاقة لها بالدين [1]. فيما يرى رئيس أساقفة جوس Archbishop of Jos القس "إجناتوس كايجاما" Ignatius Kaigama أن أعمال العنف التي تعيشها نيجيريا هي أقرب إلى أعمال شغب منها إلى صراع ديني مسيحي إسلامي،وكثيرا ما تأخذ شكل مطالب إقتصادية وسياسية وإجتماعية ،ويرى فيمن يعتبرون الصراع دينيا أنهم يتسترون عن حالة الفقر وسوء المعيشة وتفشي الفساد ،ويرى أيضا أن الزعماء المسيحيين والمسلمين يعملون معا على محاربة التطرف من الجانبين ،والعمل على نشر مبادئ العيش المشترك والتسامح [2] .وصرح الناطق بإسم الفاتيكان "الأب فيديريكو لومباردي"عقب أحذاث العنف في ولاية جوس مطلع مارس 2010 م ،أن الصراع ليس دينيا البتة ،لأن من يقومون به ،هم مجموعة من الرعاة المنتمين في أغلبيتهم إلى قبيلة البيروم المسيحية ضد المزارعين من قبيلة الفولاني المسلمة ،وأضاف أن الصراع لا يعدو كونه صراع على الكلأ والمراعي والأراضي الفلاحية ومصادر المياه ليس إلا ،وهو نفس الرأي الذي ذهب إليه رئيس أساقفة أبوجا "المونسينيور جون أونايكان"[3] . فيما قال الشيخ "إبراهيم الزكزكي" قائد إحدى الفصائل المسلحة الشيعة القريبة من إيران في تصريح لقناة العالم في طهران ،أن الصراع في منطقة جوس هو صراع سياسي تقف وراءه مجموعة من السياسيين الفاسدين في المنطقة من أجل مصالحهم [4].

المطلب الثاني : العوامل البنيوية المسببة للصراع في نيجيريا

The Structural Causes of Conflict

عند مراجعة تاريخ العلاقات بين الجماعات الإثنية الرئيسية الفاعلة في نيجيريا ،نقف على حقيقة مؤكدة على أن الصراع بينها متجدر وقديم جدا ،وقد لا يكاد يمسك الدارسون بالخيوط

---

[1] – سي أن أن العربية،" **سلطان سوكوتو: العنف في نيجيريا تحركه دواع سياسية**"،متوفر على الرابط: http://www.CNNArabic.com تاريخ الزيارة 07/14 2011/، الساعة 22:01

[2] - **Ignatius Kaigama,** Religious conflict in Nigeria, CAFOD (the official Catholic aid agency for England and Wales),available at : http://www.cafod.org.uk/ Religious conflict in Nigeria - CAFOD.htm,visited sep15/2011.at 23:56.

[3] –المتحدث باسم الفاتيكان،" **العنف ضد المسيحية ليس لأسباب دينية**"،المرصد الإسلامي لمقاومة التنصير،متوفر على الرابط: http://www.tanseerel.com،10 مارس 2010 ،الساعة:14:35

[4] –إبراهيم زكزكي،"**الصراعات في نيجيريا صراعات سياسية وليست دينية**"،متوفر على الرابط : **http://www.alalam.ir/detail.aspx?id=94855** ،تاريخ الزيارة:2011/08/19،الساعة:01.23

الأساسية للأسباب والظروف التي تؤجج الصراع الذي يصل في كثير من الأحيان إلى الحرب والتقاتل والإنفصال كأقصى حد،وإذ تشكل عملية تحديد المسببات مهمة صعبة نظرا لتشابك البنية الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والقبلية للفاعلين الأساسيين في الساحة النيجرية ،فإن تحديد العوامل التي تحكم الصراع وتوجهه يسهل عملية فهم ديناميكية هذه الصراعات.

الفرع الأول :العوامل الأمنية

تتجلى مظاهر اللاأمن في نيجيريا في الإغتيالات السياسية ،والنزاعات المحلية والإثنية ،واللاتسامح الديني ،والقرصنة البحرية ،وتهريب النفط ،وتزوير العملة والتهريب،وإنتشار العصابات[1]،و الأسلحة ،والمليشيات القبلية في مختلف أرجاء البلاد ،ويرجع السبب في ذلك إلى وجود نزاعات مسلحة في الدول المجاورة مثل تشاد والنيجر ،وتشابك العلاقات القبلية مع سكان تلك الدول[2] .

1-**إنتشار السلاح الخفيف:**لقد أدى تدخل الجيش النيجيري وإنتشاره في مناطق غرب افريقيا ،لمساعدة تلك الدول على ضبط الأمن إلى إنتشار الأسلحة الخفيفة ووقوعها بين أيدي الجماعات المتمردة ،خاصة تلك المتمركزة في منطقة دلتا النيجر،مما يؤدي إلى إنتشار ظاهرة تجارة السلاح وجلب المرتزقة وأمراء الحروب ،وخاصة من تشاد ودارفور بالسودان والنيجر،وذلك بالتواطؤ مع زعماء محليين داخل البلاد ،كما أدى خفض تعداد القوات المسلحة النيجيرية إلى (85000 جندي)[3] إلى عدم قدرتها على السيطرة على كل أرجاء البلاد [4].

2-**فساد قوات الأمن:**وتعد مسألة فساد قوات الأمن الساهرة على تطبيق القوانين والسهر على حفظ الأمن والنظام ،من الأسباب الرئيسية المسببة للعنف ،والمساهمة في تفاقمه وتفجر الصراعات هنا وهناك بين مختلف الجماعات المتصارعة،وهذا يعود إلى تدني المستوى المعيشي لأفراد تلك القوات،وتأثير الفساد السياسي على قادتها [5].

3-**إنتشار الجماعات الإنتقامية:**وهي أحد تجليات عجز قوات الأمن على حفظ النظام وتطبيق القانون ،وهو ما دفع ببعض الجماعات إلى القيام بتطبيق القانون وفق ما تراه مناسبا لحقوقها

---

[1] - **EFEURHOBO DAVIS AND MGBONYEBIVOKE CHARLES**, THE CONCEPT OF SECURITY OPERATIONS IN NIGERIA, NIGERIA DEFENCE ACADEMY ANNUAL CONFERENCE, DELTA STATE,Nigeria,pp1-13.

[2]- ibid.

[3]- **Cia,** The online Factbook, op cit.

[4]- **Federal Government of Nigeria**, Strategic Conflict Assessment,op cit.

[5] -ibid.

المهضومة أو المعتدى عليها،كما تسعى بعض الجماعات السياسية والزعماء السياسيين إلى تسهيل عمل هذه الجماعات الثأرية بهدف الإبتزاز والضغط على الحكومة المركزية أو حكومة الولايات [1]،كما ظهرت في الأقاليم التي تطبق الشريعة الإسلامية ميليشيات تعرف بالشرطة الإسلامية(Hisba)[2] منذ سنة 2000 م،كما توجد جماعات الباكاسي بوي (Bakassi Boys)[3] في ولايات أبا وأونيتشا Aba, Onitsha،ويأتي ظهور هذه الجماعات المسلحة كرد فعل أيضا على إنتشار الجريمة حسب بعض الدارسين ،بينما يذهب آخرون إلى إعتبارها سببا لإنتشار الجريمة [4] .

4-**وجود المرتزقة الأجانب:**ويشكل الكاميرونيون والتشاديون العدد الأكبر من بين المرتزقة الأجانب المتواجدين في ولاية طارابة Taraba لدعم ميليشيات ممبيلا Mambilla ،وهو ما أدى إلى حالة من عدم الإستقرار في ولايات بلاتو، وناصاراوا، و بوشي، وكادونا Plateau, Nasarawa, Bauchi and Kaduna

وخلق جوا من اللاأمن أدى إلى تسلح مجموعات إثنية محلية كرد فعل على تواجد المرتزقة [5].

5-**عدم جدوى الإجراءات العسكرية وسوئها:**لقد أدت الإجراءات العسكرية غير المدروسة إلى زعزعة الأمن وزيادة حدة التوترات ،ويرجع ذلك إلى أن كل تدخلات الجيش في إخماد التوترات ومظاهر العنف وبؤر الصراعات ،تتم من دون آفاق حل سياسي أو إقتصادي [6].

الفرع الثاني :العوامل السياسية

وتلعب العوامل السياسية دورا هاما في تصاعد العنف وتجدده بين مختلف الجماعات الإثنية ،وتتجلى تلك العوامل في :

1-**الصراعات السياسية:**وتنعكس الصراعات السياسية الناتجة من التنافس بين القوى السياسية المختلفة سلبا على القواعد الشعبية لتلك القوى،لعدم معرفتها بأبجديات الثقافة

---

[1] -ibid.

[2] -**الحسبة:** هي جماعات إسلامية تنشط في ولايات الشمال التي تطبق الشريعة الإسلامية،يقودهم رجال دين مسلمين ،للمزيد حول الموضوع ،أنظر:

Alexandra Geiser, Nigéria Mise à jour, mars 2010, Organisation suisse d'aide aux réfugiés OSAR , Berne, le 12 avril 2010,pp13-14.

[3] -**الباكاسي بوي** :هم مجموعة من حوالي 500 شخص مسلح ،تشكلت سنة 1999 م،لضمان الأمن في كثير من مدن ولاية أبيا abia،للمزيد أنظر :المرجع السابق.

[4] - **Laurent Fourchard et autres**, Le Nigeria sous Obasanjo. Violences et démocratie,op cit,p14-15

[5] -ibid

[6] -ibid

السياسية والعمل النضالي السياسي السلمي،وتعمد تجييش تلك الجماهير لصالح النخب السياسية ورجال السياسة الفاسدين ،الذين يجتهدون في الزج بكل مكونات الهوية الإثنية في الصراعات، من أجل تحقيق غاياتهم ،متجاهلين نتائج الصراعات التي يغدونها ويساهمون في تفاقمها على المستقبل السياسي للبلاد ،وإنعكاساتها على الإقتصاد والأمن،فمثلا لايتم إستشارة أعضاء مجالس الحكم المحلي أثناء تنصيبهم ،وإسناد المهام لهم ،وإنما يكلفون بمهامهم على أسس قبلية وإثنية بما يتوافق مع رئيس المجلس المحلي الساعي إلى نفوذ ما ،أو مع حاكم الولاية الساعي إلى الضغط على مجالس الحكم المحلي ،وقد ينشأ صراع سياسي بين [1]:

أ-بين حاكم ولاية ونائب في أحد المجلسين الفدراليين.

ب-بين حاكم الولاية ومجلسها النيابي.

ج-بين حاكم الولاية وبعض الطوائف الدينية

د-بين الأحزاب السياسية والسلطة ،أو بين بعضها البعض.

2-**تزايد الصراعات الشخصية على النفوذ والسلطة :** خلال العشرين سنة الماضية،وخاصة أثناء الحكم العسكري،تم تهميش المؤسسات الدستورية للبلاد،لصالح المؤسسات التقليدية ،وهو ماجعل كل عملية تعاقب على الحكم محطة لصراع جديد بين مختلف النخب السياسية والزعامات التقليدية، وأصبحت المواعيد الإنتخابية مواعيد للعنف والقتل ،وتفجر الصراعات بين المترشحين للمناصب السياسية ،لما لتلك المناصب من إمتيازات إقتصادية ،وهو مايدفع السياسيين إلى تجنيد أتباعهم وشحنهم لتحقيق الفوز أو الإعتراض على النتائج التي تفرز فوز خصومهم السياسيين[2].

3-الصراع حول الحدود الإقليمية للولايات

عملية تغيير حدود الولايات أو أقاليم مجالس الحكم المحلي ،تتم في الغالب دون مبرر منطقي ومن دون الرجوع إلى الهيئات الرسمية ،وهو ما يتسبب في توتير العلاقة بين الولايات المعنية ،أو بينها وبين أقاليم مجالس الحكم المحلي لعدة سنوات ،فمثلا وجد الآلاف من أفراد إثنية ما التابعين لولاية كروس ريفرCross River أنفسهم فجأة يتبعون ولاية أكاوا إيبوم Akwa Ibom ،مما دفع بهم إلى العودة إلى ولايتهم الأصلية والعيش كلاجئين [3].

الفرع الثالث :العوامل الإقتصادية:

لم تفلح الحكومة من خلال سياساتها الإقتصادية في معاجة مشكلة الفقر والبطالة وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين وهو ما أدى إلى:

---

[1] -ibid
[2] -ibid
[3] -ibid

1-**إنتشار الفقر والتفاوت الطبقـــي:**تحتل نيجيريا المرتبة 151 من بين 174 دولة في مؤشر التنمية البشرية،والمرتبة 22 من بين 45 دولة أفريقية ،فإرتفاع نسبة الفقراء الذين يعيشـــون على أقل من دولار في اليوم ،والتي تقدر بأكثر مـــن 50 % وقـــد تصـــل إلـــى 70 مـــن السكان% منهم 35% يعيشون تحت خط الفقر[1] ، ومن أسباب إنتشار الفقر في نيجيريا ،تأتي السياسات الزراعية التي أدت إلى تقليص عدد الفلاحين ،من خلال توزيع الأراضي على غير مستحقيها،كما عرف القطاع الصناعي ركودا مما أدى إلى تسريح العمال وتضـــخيم معـــدل البطالة [2].

2-**الصراع على الموارد:**يشكل البترول في نيجيريا عصب الحياة الإقتصادية إلـــى جانـــب الزراعة ،وقد شكل هذان الموردان محور صراع حولهما ،وتسبب في كثير من العنف .

أ-**تقاسم عائدات النفط:** تحتل نيجيريا المرتبة السادسة من بين مصـــدري البتـــرول علـــى المستوى العالمي والعاشرة من حيث الإحتياطي المؤكد من البترول والســـابعة مـــن حيـــث الغاز(تقديرات 2007) [3]،وعليه فإن معظم النيجريين يرون في التنافس السياسي على أنـــه تنافس من أجل الإستفادة من ريع البترول،وتقاسم عائداته،إلا أن المشكلة تكمـــن فـــي كـــون البترول يستخرج من ولايات محددة ،لم تسكت عن المطالبة بحقها من إيراداته ،بل وصل بها الأمر أحيانا إلى إستعمال العنف والتهديد بالإنفصال ،فيما ذهبت ولايات أخرى مثـــل ولايـــة غيمو وأنمبرا Imo and Anambra إلى خفض إستفادة الحكومة الفدرالية من عائدات النفط المستخرج من أراضيها من 13% إلى03 %،بحجة عجزها على دفع رواتب موظفيهما [4].

ب-**تقاسم الأراضي الزراعية والرعوية:** أصبح الصراع بين الفلاحين والرعاة مشكلة تؤرق المسؤولين سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الفدرالي،حول تقاســـم المســـاحات الرعوية والزراعية ،خاصة أن الكثير من الرعاة من الـــدول المجـــاورة (تشـــاد والنيجـــر والكاميرون) يستغلون المناطق الحدودية ويتوغلون داخل الحدود النيجيرية لرعي مواشـــيهم ،أحيانا تحت تهديد السلاح ،نظرا لإنتشار الجماعات المسلحة والمرتزقة ،وهناك من ينظـــر إلى هذه المشكلة على أنها إنعكاس طبيعي لنمط العيش المتبع لدى بعض القبائل التي تعـــيش

---

[1]-الصندوق الدولي للتنمية الزراعية(IFAD)، "**تمكين فقراء الريف في نيجيريا من التغلب على الفقر**" ،ايطاليا ،ماي 2006.

[2] -ibid

[3] - **Philippe Sébille-Lopez ,** HYDROCARBURES ET GEOPOLITIQUE AU NIGERIA, Géopolia, Sao Paulo, 9 septembre 2009,p3

[4] -ibid

على الرعي، وهم من البدو الرحل المتنقلون عبرالحدود ،وبين الفلاحين المستقرين في قراهم وأراضيهم [1].

3-**التنمية غير المتوازنة:**توجد الكثير من الولايات في نيجيريا تعاني وضعا تنمويا كارثيا ،نتيجة تواجد جماعات إثنية تعاني التهميش وسوء المعاملة ،نظرا لمشاكستها للنظام العسكري السائد سابقا أو لعدائها المستمر وصراعها مع صناع القرار في الولايات أو في السلطة الفدرالية،وهو ما نتج عنه تباين في مستويات التنمية بين مختلف مناطق البلاد فمثلا يرى الكثير من أبناء المناطق الجنوبية الغنية بالنفط أن الجنرال ساني أباشا Sani Abacha قام بتعبيد الطرق وإنشاء الجسور وكثيرا من البنى التحتية في مناطق الشمال أكثر مما فعل في مناطق الجنوب التي تتأتى منها تلك الإعتمادات [2].

4-**التنافس الإقتصادي:**في غياب إطار قانوني منظم للسوق والنشاطات التجارية ،يتحول التنافس بين المنتجين والتجار وكبار رجال الأعمال إلى مظهرمن مظاهر العنف الإثني،ومثال ذلك ما حصل بين إمرأة من قبيلة الهوسا وأخرى من قبيلة الإيجبو في السوق ،حول سعر البصل والقماش والذي أدى إلى شجار عنيف أقحم فيه الكثير من الهوسا ومن الإيجبو ،لكن العامل الخفي الذي أجج الخلاف هو كون المرأة من قبائل الهوسا ترى نفسها بنت الوطن وترى في الأخرى بدوية من الرعاة الرحل [3].

الفرع الرابع:العوامل الإجتماعية: وهي العوامل المرتبطة بالحياة اليومية للمجتمع ،والتي تمثل البيئة الطبيعية للصراعات الإثنية ،وأهمها:

1-**الصراعات القبلية المحلية:**وترتبط بالتنافس على الموارد والسلطة السياسية ،حيث تستعمل الخلافات والنزاعات الإثنية لأغراض شخصية من قبل المتنافسين على المواقع السياسية،حيث يجني رجال السياسة نتائجها فيما تعود على المواطنين بالوبال ،وتنشأ كثيرا من الصراعات القبلية نتيجة للسياسات الحكومية الغير مقنعة للجماهير ،وكمثال على ذلك ماحصل بين قبائل الهوسا واليوروبا في ولاية أوجون Ogun ،والتي عرفت بأزمة شاجامو Shagamu،وكذلك ما وقع بين الإيبو والهوسا في ولاية كانو Kano [4].

2-الصراعات الدينية:كثير من الصراعات التي صنفت من قبل وسائل الإعلام على أنها دينية ،هي في الحقيقة غير ذلك تماما ،فوجود أتباع ديانة معينة ضمن أطراف الصراع لا يعني بالضرورة أن الصراع ديني،وإنما يقحم الدين في هاته الحالات لإحياء خلافات قديمة

---

[1] -ibid
[2] -ibid.
[3] -ibid
[4] -ibid

،ثم أن الصراع لا يقتصر على إتباع الأديان المختلفة فحسب ،وإنما يتواجد أيضا بين أتباع الملة الواحدة والدين الواحد ،ففي مناطق الشمال الغربي يوجد صراع بين كل ما هو تقليدي وما هو حذاثي ، بين قيم التخلف وقيم التقدم ،وهذا ما يؤدى في غالب الأحيان إلى ظهور كتل إثنية تقحم السياسة في الدين ،أو الدين في السياسة ،مما ينتج عنه إنتشار اللاتسامح الديني بين أفراد القبيلة الواحدة [1].

3-**البطالة في وسط الفئات الشابة:**يسود التشاؤم أوساط الفئات الشابة في نيجيريا ،نتيجة لظروفهم الإقتصادية السيئة وإنتشار البطالة في أوساطهم ،وصعوبة الحصول على مناصب شغل نتيجة لتفشي الفساد والمحسوبية على نطاق واسع،وهذا الوضع المشين يجعل منهم فريسة للإستعمال في أغراض سيئة ،كأن يجندهم زعيم قبلي ،أو ديني ،أو رجل سياسة من أجل الضغط على منافسيه،مقابل بعض الأموال ،أو الوعود التي غالبا مالا تتحقق[2].

4-**وضعية المرأة:**يبلغ معدل الخصوبة لدى النساء في نيجيريا 2.38 % ،أي أنهن يضفن إلى سكان نيجيريا سنويا قرابة 3.7 مليون مولود جديد يموت منهم 10 % نتيجة الظروف الصحية للأم ،أو الظروف المعيشية للعائلة ،ويعاني 39 % من الأطفال حديثي الولادة من سوء التغدية وإنخفاض الوزن ،ويبلغ متوسط عمر المرأة في نيجيريا 47 سنة[3]،تعاني المرأة في نيجيريا وضعا مأساويا ،إنعكس في شكل حالة من القلق الدائم داخل الأسرة،أمام صعوبات تعليم الأطفال وتربيتهم ،وهو ما يجعلهم أكثر ميلا إلى العنف في المستقبل، نتيجة القهر الذي عاشوه في طفولتهم،فكثير من النساء يتزوجن قبل البلوغ ،ويحرمن من التعليم نتيجة للعادات والتقاليد المنتشرة في أغلب مناطق نيجيريا ،وتضطر أخريات إلى إمتهان البغاء بغية إعالة أولادهن ،بعد وفاة الأزواج في الحروب والصراعات الإثنية [4].

5-**إنهيار القيم الإجتماعية:**لقد أدى إنتشار العنف في المجتمع النيجيري ،وتفشي الفساد والشحن الطائفي ،إلى إنهيار الكثير من القيم الإجتماعية التي شكلت إلى وقت قريب ضمانة أخلاقية للسلوك القويم ،وساهمت في خلق جو من التعايش في فترات معينة من التاريخ النيجيري،لكن الاحداث التي عاشتها وتعيشها نيجيريا منذ الإستقلال إلى يومنا هذا ،أدت إلى تراجع دور القيم ،من جيل إلى جيل ،وأنتهت إلى حالة من الفوضى الأخلاقية ،إنعكست سلبا على الوطن والمواطن،فالسرقة مثلا كانت فعلا مذموما مقززا فيما مضى ،لكنها تحولت على شكل من أشكال البطولة والنجاح حين يتعلق الأمر بالمال العام [5].

---

[1] -ibid
[2]- ibid
[3] - **OGUNLEYE-ADETONA,** HUMAN RESOURCES AND ECONOMIC DEVELOPMENT IN NIGERIA, Clarion University of Pennsylvania, Clarion, Pennsylvania, Journal of Sustainable Development in Africa, Volume 12, No.3, 2010,p206
[4] -ibid
[5] -ibid

6-**الأحقاد والظغـــائن:**في مراحل الصراعات الإثنية المبكرة وقبل تصاعد الصراع وتفجـــره تلعب العوامل الشخصية مثل الأحقاد والضغائن عاملا حاسما ،مرتكزة على تاريخ الصـــراع بين مختلف الأطراف ،وهنا تلعب الذاكرة دورا مهما في الصراعات ،فكل موقف صـــراعي يستدعي موقفا مشابها بأسبابه ونتائجه،مما حول النزاعات في نيجيريا إلى مايشبه التنافس في مرحلة ذهاب ومرحلة عودة ،وهكذا دواليك [1].

الفرع الخامس:طبيعة العلاقة بين المسلمين والمسيحيين في نيجيريا

لا يختلف إثنان في أن القبائل المسلمة ؛والقبائل المسيحية في نيجيريا هـــي قبائـــل أصـــيلة ،إستوطنت تلك الديار منذ مئات السنين،ولها تاريخ طويل من العلاقات الإجتماعية والسياسية ،والتي تميزت بالتوتر تارة وبالسلام تارة أخرى ،لكن الحديث عن العلاقة بـــين المســـلمين والمسيحيين في نيجيريا ،يحيلنا إلى منطقة جوس حيث البؤرة الرئيسية للعنف بين الإثنيتـــين ،وحيث تبرز طبيعة العلاقة بينهما جلية للعيان، فلقـــد تميـــزت العلاقـــات بـــين المســـلمين والمسيحيين خلال فترة الإستعمار وبعدها بكثير من الشكوك والريبة المتبادلـــة بينهم،فبينمـــا ينظر المسلمون إلى المسيحيين على أنهم تعاونوا مع الإستعمار البريطاني ضـــدهم خـــلال الحكم الإستعماري ،وإستفادوا من مزايا كثيرة ،تتمثل في التعليم والصحة ،وحصولهم علـــى وظائف أهلتهم للسيطرة على دواليب الدولة بعد الإســـتقلال ،يـــتهم المســـيحيون المســـلمين بالسيطرة على الجيش والحكم عن طريق الإنقلابات العسكرية ،مما سهل عليهم التحكم فـــي السلطة والإقتصاد من خلال الســـيطرة علـــى مـــوارد البتـــرول المتواجـــدة فـــي منـــاطق مسيحية،بالإضافة إلى أن كلا المجموعتين تدعيان أن دينهما هو دين السلام ،ولكن الحقيقة أن السلام لم يتحقق بينهما يوما ،إذ وخلال الأربعون سنة الماضية ،لا تكاد تمر سنة مـــن دون تسجيل ضحايا من الطرفين ،ينتمون في الغالب إلى الطبقات المسحوقة التـــي لا تعـــي فـــي أبجديات الخلاف بينهما شيئا.ولم تسجل خلال فترة الإستقلال أي محاولات جادة للتقريب بين المجموعتين ،رغم تنصيب العديد من اللجان المشتركة ،وتنظيم الكثير مـــن اللقـــاءات بـــين الزعماء الدينيين ،إلا أن نتائج الحوار لم تتجسد أبدا ،وذلك يعود إلى فساد الطبقة السياســـية ،وأجهزة الدولة ،وغياب الشفافية ،وتفشي ظاهرة تسييس الدين ،وتفشي الأمية بـــين أفـــراد غالبية الشعب النيجيري[2] .

المطلب الثالث:إستراتيجية الدولة النيجيرية لإحتواء الصراعات

---

[1] -ibid

[2] -**Babatomiwa Moses Owojaiye**, Factors Responsible for Muslim-Christian Unrest in Nigeria, Christianity In Africa,available at : http://pentecostalmovement.wordpress.com,visited 14/sep/2011 at 20:45

لقد إتسمت ردة فعل الدولة النيجيرية تجاه حالة الصراعات الإثنية التي تهدد إستقرارها ،بتفاوت واضح بين إستعمال سياسة الإخضاع بالقوة إلى سياسة الإضعاف عبر تشتيت الأقاليم ،ويتجلى ذلك مند حرب بيافرا ،حيث تصرفت الدولة بصفتها تمثل الأغلبية مع الإنفصاليين بإعتبارهم أقلية وفق نمودج الإخضاع ثم التشتيت والإضعاف فيما بعد،فزيادة عدد الولايات ومجالس الحكم المحلي لم تات في سياق تطور طبيعي لحجم المهام الملقاة على عاتق تلك الولايات ،بقدر ما هي جزء من إستيراتيجية شاملة لإحتواء العنف الإثني ،والمحافظة على وحدة الدولة النيجيرية،بالإضافة إلى كل ذلك حاولت الدولة النيجيرية القضاء على مسببات العنف ،بالإستجابة المتعددة الجوانب وفي جميع المجالات وتتلخص تلك الإستجابة في :

الفرع الأول–الحل الأمني Security solutions :غالبا ماكانت ردة فعل الحكومة النيجيرية ،إزاء مشكلة العنف والصراعات الإثنية،هي ردة فعل عنيفة قوامها القوة الأمنية دون سواها،مثل هذا السلوك لم يفلح في القضاء على الصراعات ومحاصرتها،ولا في معالجة أسبابها ،ولم تسع الحكومة إلى محاولة التقريب بين الأطراف المتصارعة ،والمساعدة في خلق جو من التوافق والتسامح والصلح بينها،فلقد حاولت الشرطة النيجيرية الإستجابة الجدية لظاهرة العنف وحالات اللاأمن ،إلا أن محدودية تدخلاتها وفشلها في تحقيق الأمن شجع ظاهرة إنتشار الأسلحة بين تلك الجماعات،فالأولوية هنا قبل التحدث عن أي دور لقوات الشرطة،هي التحكم في إنتشار السلاح [1].

الفرع الثاني–تقديم المعونات Relief solutions :تقوم الحكومة الفدرالية وحكومة الولايات بتقديم الإسعافات للمتضريين من أعمال العنف التي تتفجر بين الحين والآخر ،وهو ما خلق أزمة نزوح داخلي من مناطق النزاعات ،وفاقم الضغوط على كثير من الولايات ،وخلق أجواء من الفوضى الناجمة عن سوء توزيع تلك المؤونات على الضحايا ،ووقوعها بين أيدي الجماعات المسلحة ،ومن جانب آخر عمدت الحكومة الفدرالية إلى تهيئة الظروف السياسية والمالية لعودة النازحين من قبيلة الباسا Bassa إلى بيوتهم في ولاية نازاراوة Nasarawa ،إلا أنهم عادوا إلى النزوح مرة أخرى نظرا لتجدد أعمال العنف وما يصاحبها من قتل ونهب وإغتصاب[2].

الفرع الثالث–الحل السياسيPolitical Responses :لقد كان تنصيب لجان تحقيق فدرالية وولائية لدراسة التجاوزات الحاصلة وتحديد أسبابها والمتسببين فيها ،مثالا على العمل

---

[1] - **Federal Government of Nigeria**, op.cit

[2] -ibid

المشترك والمنسق بين مستويي الحكم في نيجيريا،وكثيرا ماكانت تلك اللجان تصدر توصيات هامة ،إلا أنها لا تجد طريقها إلى التطبيق والتجسيد ،نظرا لتواطؤ الكثير من الجهات الأمنية والقضائية ،وخضوعها لسلطة الزعامات القبلية والدينية،وعدم موضوعية النتائج المتوصل إليها وإنحيازها ،مما يؤدي إلى تجريم الضحايا وتبرئة الجناة،وما إنشاء ولايات جديدة ومجالس حكم محلي، وقرى جديدة إلا خطوة في إتجاه البحث عن تمثيل أكثر واقعية لكل الجماعات الإثنية،كما لجأت الحكومة الفدرالية إلى توظيف الكثير من أفراد الجماعات القليلة العدد ،والمضطهدة في الولايات ومناطق الحكم المحلي في مختلف المؤسسات العمومية سواء على مستوى الولايات، أو على المستوى الفدرالي ،وكل ذلك بحثا عن توازن ما بين تلك الجماعات [1].

الفرع الرابع-الحل الإقتصادي Economic solutions :إن إمكانية التخفيف من مظاهر العنف ومحاصرتها، وبالتالي التحكم في الصراعات الإثنية عن طريق إنتهاج حلول إقتصادية تبقى بعيدة عن تحقيق الأهداف المرجوة نظرا لتعاظم المطالب الإقتصادية للسكان وتزايد حاجياتهم الأساسية ،بالنظر إلى كثرة عدد السكان وإنتشار الفقر والبطالة ،وهي المشاكل التي تتطلب وقتا طويلا لحلها ،وفي هذا الصدد لجأت الحكومة بالتعاون مع بعض المؤسسات الدولية ،لتطويرالقطاع الزراعي ،وتحسين أحوال سكان الريف،وكذلك وضع إستيراتيجية وطنية للتمكين الإقتصادي والتنمية ،أما على مستوى الولايات فقامت بوضع إستراتيجية للحد من الفقر الريفي وهذا ضمن رؤيا شاملة للوصول باقتصاد نيجيريا في آفاق 2020 م إلى المراتب العشرين الأولى على المستوى العالمي،ولتحقيق هذا الهدف تطمح الحكومة النيجيرية إلى تحقيق نمو إقتصادي سنوي يتراوح بين10-13%،وذلك من خلال زيادة الإنتاج الزراعي ،وتطوير البنى التحتية وراس المال البشري ،وإصلاح نظام ملكية الأراضي وتحقيق الأمن الغذائي،والأمن البشري ،وتكريس حكم القانون،وتسوية الأزمات الداخلية ومنها أزمة دلتا النيجر [2].

الفرع الخامس-الحل الإجتماعي Social Responses:لقد عملت الحكومة الفدرالية على تحسيس المؤسسات والشركات الإقتصادية ،خاصة تلك الوطنية منها بضرورة المساهمة في المساعدة في إيجاد حلول إجتماعية تساعد الطبقات الأكثر تهميشا على تحسين ظروف معيشتهم،غير أن هذه المحاولات لم تقنع مدراء تلك الشركات بالمساهمة في أي إستيراتيجية

---

[1] -ibid

[2]- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية(IFAD)، "**تمكين فقراء الريف في نيجيريا من التغلب على الفقر**" ،مرجع سابق.

حل خوفا من عواقب ذلك على مستقبل شركاتهم التي قد تجد نفسها متورطة بشكل أو بـــآخر في تلك الصراعات [1].

المطلب الرابع : دورالمنظمات غير الحكومية في حل الصراعات في نيجيريا

بالإضافة إلى جهود الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات الرامية إلى القضاء على أســباب العنف الإثني ،من خلال المعالجة المتعددة الجوانـــب ،تقـــوم المنظمـــات غيـــر الحكوميـــة النيجيرية(فعاليات المجتمع المدني) بجهود جبارة من أجل نشر التسامح وإشاعة ثقافة الحوار والعيش المشترك.

الفرع الأول :دور الزعماء التقليديين والوساطة

Role of Traditional Rulers and Mediation

توجد في نيجيريا الكثير من الزعامات الدينية والثقافية والقبلية التي تتمتع بالتقدير والإحترام لدى عامة الشعب، وهي قادرة على لعب دور بارز في حل الكثير من النزاعات ،والتوســط لتحكيم الخلافات التي تنشأ بين مختلف الجماعات الإثنية ،وكثيرا ما نجحت في نـــزع فتيـــل الكثير من الصراعات التي كانت على وشك الإنفجار [2].

الفرع الثاني:دور المنظمات الطلابية والشبابية

لقد لعبت المنظمات الطلابية والشبابية دورا فاعلا في تأجيج العنف، من خلال الإنحياز إلـــى أحد أطرافه ،تحت العناوين الدينية والإثنية والقبلية ،وهي قادرة اليوم على لعب دور فعال في الحد من العنف والتحريض عليه ،والإنخراط في مسار التحكم فيه ،وتدليل الصعوبات التـــي تقف حائلا أمام الوصول إلى حلول دائمة، وذلك من خلال النشاطات الثقافيـــة، والرياضـــية والجلسات الحوارية بين مختلف الشباب المنتمي للجماعات الإثنية المختلفة [3].

---

[1] - **Federal Government of Nigeria**, op.cit

[2] - **Roger Blench, Selbut Longtau ,Umar Hassan and Martin Walsh** , The Role of Traditional Rulers in Conflict Prevention and Mediation in Nigeria , DFID, Nigeria, 09 November 2006.15-25

[3] - **Federal Government of Nigeria**, op.cit

خلاصة الفصل الثاني

تعتبر الهوية الإثنية في نيجيريا من أكثر الهويات تركيزا لمقومات الإثنية ،نظـــرا لتركيـــز عناصرالإنتماء الإثني كالقبيلة واللغة والدين والتاريخ المشترك معا في هوية واحدة،فغاليا ما نجد للقبيلة لغة ودين وتاريخ وثقافة وإقليم جغرافي ،ولهذا فكل التطورات التاريخية للجماعات الإثنية ساهمت في بروزها أكثر ،ولم تشفع قرون من التعايش المشترك في الوصـــول إلـــى إنتاج قيمة مشتركة تجمع مختلف الجماعات الإثنية في نيجيريا ،وإن كان لا بد من ترتيـــب العناصر الفاعلة في تحديد الذات الإثنية لكل مجموعة فإن القبيلة تأتي في المقام الأول لتليها بقية العناصر كاللغة والدين،ومنه تأتي طبيعة الصراعات التي تنشأ بينهـــا وتتغـــذى علـــى الإختلافات الموجودة بينهم ، ومن دراستنا للصراع في نيجيريا يمكن إستنتاج ما يلي:

-تلعب القبيلة دورا بارزا في جل الصراعات في نيجيريا والتي تنشأ بسبب التنافس السياسي والإقتصادي والإجتماعي ،وعليه فالقول بأنها صراعات دينية هو رأي فيه كثير من التجنـــي على الدين الذي أقحم كغطاء لصراعات قبلية بإمتياز .

-ورثت نيجيريا النظام الفدرالي كمكسب إستعماري شكل تركة ثقيلة على جهود بناء الدولـــة النيجيرية الحديثة ،وهو ما جعل الحكومات المتعاقبة سواء العسكرية أو المدنية منها تســـعى إلى إفراغ الفدرالية من مقوماتها ،وبالتالي تحويل نيجيريا من دولة فدرالية إلـــى دولـــة ذات طابع فدرالي D'un état fédéral à un état à caractère fédéral ،خاصة بعد تجربـــة إنفصال إقليم بيافرا وما تبعه من حرب ودمار.

-تشكل الحلول التي إعتمدتها الحكومة النيجيرية علـــى عـــدة مســـارات ،حجـــر أســـاس نحوالسيطرة على ظاهرة العنف وتحويل الصراعات القبلية إلى تنافس إيجابي لبناء نيجيريـــا الحديثة.

الخاتمة

على ضوء ما سبق من استعراض لمفهوم الأقليات من خلال العديد من الإتجاهات والأبعاد والتي خلصنا من خلالها إلى أن هذا المفهوم مطلق ومبهم ،إذ يعتبر مصطلح الأقليات مصطلحا عاما لا يودي أي معني إصطلاحي مالم يرتبط بمفاهيم أخرى تحدده وتوضحه ،كما وقفنا على أن العوامل اللغوية والدينية ووحدة الأصل تشكل أهم عناصر الذات الإثنية بالإضافة إلى الثقافة والموروث المشترك،وعليه فإن الباحث يرى أن دراسة مسألة الأقليات دونما ربطها بمقومات التميز لدي كل أقلية هو إجحاف وخروج عن الصواب ،وعليه فإن الباحث يرى أن إستعمال مصطلح الأقلية الإثنية أو الجماعة الإثنية هو الأقرب إلى منطق البحث الذي يقوم به .

أما الصراع بين الأقليات وإن تعددت أسبابه ونتائجه فقد خلص الباحث بعد دراسة مراحل الصراع وأسبابه إلى التفريق بين الصراع الإثني والذي تكون أحد أسبابه أو نتائجه مرتبط بمقومات الإثنية كمفهوم وبين الصراع الذي تقحم فيه الإثنية لتحقيق عامل الحشد والتجنيد حول مسألة معينة ،كما أن أولى نتائج الدراسة في الفصل الأول هي تحديد عوامل التركيز الإثني التي تلعب الدور الحاسم والفيصل في تحديد مآلات النزاعات والصراعات الإثنية التي كثيرا ما كانت سببا في تهديد إستقرار الدول أو تفككها.

فيما تشكل الفدرالية أحد المقاربات النظرية لإحتواء وإدارة التنوع الإثني بما تتيحة للأقاليم والحكومات المركزية من إستقلالية وسيادة ،وبما يمكن أن تشكل عامل فصل بين الجماعات الإثنية لمنع النزاع وخلق جو من التعايش والتعاون وذلك بخلق قيم وحدوية جديدة من خلال مؤسسات تعددية مستقلة ،مما يؤدي إلى بقاء الوحدة الجاذبة ويمنع كل تفكير في الإنفصال .

تعتبر الهوية الإثنية في نيجيريا من أكثر الهويات تركيزا لمقومات الإثنية ،نظرا لتركيز عناصرالإنتماء الإثني كالقبيلة واللغة والدين والتاريخ المشترك معا في هوية واحدة،فغالبا ما نجد للقبيلة لغة ودين وتاريخ وثقافة وإقليم جغرافي ،ولهذا فكل التطورات التاريخية للجماعات الإثنية ساهمت في بروزها أكثر ،ولم تشفع قرون من التعايش المشترك في الوصول إلى إنتاج قيمة مشتركة تجمع مختلف الجماعات الإثنية في نيجيريا ،وإن كان لا بد من ترتيب العناصر الفاعلة في تحديد الذات الإثنية لكل مجموعة فإن القبيلة تأتي في المقام الأول لتليها بقية العناصر كاللغة والدين،ومنه تأتي طبيعة الصراعات التي تنشأ بينها وتتغذى على الإختلافات الموجودة بينهم ، ومن دراستنا للصراع في نيجيريا يمكن إستنتاج ما يلي:

-تلعب القبيلة دورا بارزا في جل الصراعات في نيجيريا والتي تنشأ بسبب التنافس السياسي والإقتصادي والإجتماعي ،وعليه فالقول بأنها صراعات دينية هو رأي فيه كثير من التجني على الدين الذي أقحم كغطاء لصراعات قبلية بإمتياز .

-ورثت نيجيريا النظام الفدرالي كمكسب إستعماري شكل تركة ثقيلة على جهود بناء الدولة النيجيرية الحديثة ،وهو ما جعل الحكومات المتعاقبة سواء العسكرية أو المدنية منها تسعى إلى إفراغ الفدرالية من مقوماتها ،وبالتالي تحويل نيجيريا من دولة فدرالية إلى دولة ذات طابع فدرالي D'un état fédéral à un état à caractère fédéral ،خاصة بعد تجربة إنفصال إقليم بيافرا وما تبعه من حرب ودمار.وإن كانت حرب بيافرا قد إنتهت بعودة الإقليم المتمرد إلى حضن الدولة من جديد ،فإنها ساهمت إلى حد كبير في التوجه الذي سلكه القادة النيجريون فيما بعد سواء كانوا عسكريين أو مدنيين ،فقد عمدت الحكومات المتعاقبة على مواجهة العنف والصراعات بالمزيد من التقسيم والتفتيت فقفز عدد الولايات من 03 سنة 1960 م إلى 36 حاليا ،كما تم إنشاء مجالس الحكم المحلي كمستوى ثالث إعتبارا من أواخر السبعينيات من القرن العشرين،حتى وصل عددها إلى 774 مجلس حكم محلي ،ولا يمكن تفسير هذا التقسيم المبالغ فيه بضرورات الإدارة والسير الحسن لمصالح المواطنين ،وإفساح المجال أمام مشاركة واسعة في صنع القرار ،وتمكين الأقليات الإثنية من إدارة شؤونها ،لأن الحدود الإدارية للولايات لا تطابق الحدود الإثنية ،مما أوجد في كل الحالات جماعات مضطهدة ومهمشة،وهذا ما ساهم في تفجر العنف وإستمرار الصراعات ،كما فاقم أزمة اللجوء الداخلي والهجرة ،أمام حالة فقر وأمية وضعف الخدمات الصحية للمواطنين ،ولم تتوقف إصلاحات الحكومة عند عتبة التقسيمات الإدارية فقط ،بل صاحبتها إصلاحات سياسية وإقتصادية وإجتماعية ،غير أنها لم تؤدي إلى ظهور بصيص أمل نحو السيطرة على الصراعات في ظل وجود أرستقراطية قبلية تقليدية وزعامات دينية لا تنفع معها الإجراءات الديمقراطية ولا البوليسية ،وعليه فإن الباحث يرى أن من أسباب إستمرار الصراع في نيجيريا هوإفراغ الفدرالية من مضامينها ومقوماتها ،إذ لا يمكن إعتبار نيجيريا دولة فدرالية حقيقية تتوحد شعوبها بأمان ووئام في وحدة الدولة التي تجمعهم،وإنما هي دولة ذات ملامح فدرالية ،وقد يقود هذا الإستنتاج إلى القول بإلغاء الفدرالية والتحول إلى نظام إدارة محلية وتحويل الدولة إلى دولة بسيطة ،لكن نفس هذا الإجراء طبق مع أول إنقلاب عسكري سنة 1966 م وأدى إلى إنفصال إقليم بيافرا ،لكن الحل هو مزيد من الفدرالية الحقة ،مع ضمان التوزيع العادل للثروة وترشيد الحكم في كافة المستويات ،وتعزيز آليات الرقابة والمساءلة ومحاربة الفساد وتجارة الأسلحة والقضاء على المظاهر المسلحة وتفعيل دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام ،لكن أهم خطوة يمكن أن تؤدي إلى حل دائم على المدى البعيد هي

تفعيل أحد الركائز النظرية التي قامت عليها الفكرة الفدرالية حول العالم وهي نظرية التكامل الأقليمي بمعنى آخر العمل على إيجاد مؤسسات وأطر ثقافية ورياضية وإقتصـــادية متعـــددة وديمقراطية في كل الولايات ومجالس الحكم المحلي في نيجيريا ،للوصول إلى إنتـــاج قـــيم نيجيرية مشتركة تكون من ملامح الأمة النيجيرية الحديثة.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

الكتب:

1) أحمد وهبان،"**الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر**"،دارالجامعة الجديدة،الاسكندرية،2001.

2) ابن منظور،"**لسان العرب** "،المجلد 3 ،طبعة يوسف الخياط،دار الجيل –دار لسان العرب،بيروت 1988.

3) نوري طالباني ،"**حول مفهوم النظام الفدرالي**" ،مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر،أربيل ،العراق،2005.

4) حسني بوديار،"**الوجيز في القانون الدستوري**"،دار العلوم للنشر والتوزيع،2003.

5) جورج أندرسون،ترجمة :مها تكلا،"**مقدمة عن الفدرالية**"،منتدى الانظمة الفدرالية ،كندا،2007.

6) رونالد واتس،"**نمادج المشاركة الفدرالية في السلطة**"،المعهد الوطني الديمقراطي ،بيروت.

7) محمد محمود الطعامنة و سمير محمد عبد الوهاب،"**الحكم المحلي في الوطن العربي وإتجاهات التطوير**"،المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات،الأردن،2005 .

8) فؤاد العطار ،" **مبادئ في القانون الإداري**" ،القاهرة،1955 .

9) سميرة بحر ،"المدخل لدراسة الأقليات"،مكتبة الأنجلو المصرية،1982.

10)محمود ابو العينين،"**إدارة وحل الصراعات العرقية في أفريقيا**"،الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى،ليبيا،2008.

11) علي عباس حبيب ،"**الفدرالية والإنفصالية في أفريقيا**" ،مكتبة مدبولي،القاهرة،1999.

12) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية(IFAD)، "**تمكين فقراء الريف في نيجيريا من التغلب على الفقر**" ،ايطاليا ،ماي 2006.

الدوريات:

1) عزو محمد عبد القادر،"**أثر العوامل الداخلية والخارجية في عدم الإستقرار السياسي في أفريقيا**"،الحوار المتمدن،العدد 2976،2008.

2) ناجي عبد النور،"**دور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة**":تجربة البلديات الجزائرية ،دفاتر السياسة والقانون،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة ،العدد الأول،جوان 2009.

الملتقيات :

1) محمد محمود الطعامنة،"**نظم الإدارة المحلية(المفهوم والفلسفة والأهداف)**"، الملتقى العربي الأول نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي،صلالة – سلطنة عمان18–20 أوت 2003.

الجرائد :

1) رشيد لبكر، "**الاختيار الشجاع بين الحكم المحلي والإدارة المحلية**"،جريدة المساء،المغرب، 17–18–19 /11/ 2010 .

المواقع الإلكترونية:

1) مسعود ظاهر،"**الاقليات في الوطن العربي**" ،متوفر على الرابط : http://aljazeeratalk.net/forum/showthread.php?t=3869

2)حسين درويش العادلي ،"**العراق ومناشء الصراع**"،الحوار المتمدن،العدد 12،2003/02/401،مقال على شبكة الأنترنات على الرابط:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=5545

3) قسم البحوث والدراسات،"**أنواع الصراع ومفهومه**"،الجزيرة نت،متوفر على الرابط: http ://www.aljazeera.net/NR/exeres/9085D544-2D2D-475C-AC8C-6A6BA339F148.htm#5

4) وهدان وهدان ، "**الصراعات العرقية والأمن القومي**"،منتديات الحوار الجامعية السياسية،موقع الدكتور أحمد وهبان،www.ahmedwahban.com/aforum/viewtopic.php

5) بهزاد محمد علي،"**الفدرالية والكنفدرالية والفرق بينهما**"،الحوار المتمدن – العدد: 626 – 19 / 10 / 2003،مقال موجود على الموقع :http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=10930

6) عبدالرزاق إبراهيم الشيخلي, "**العلاقة بين الحكومة المركزية والإدارات المحلية**" (دراسة مقارنة), متوفر على الرابط http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=11690

7) أ كرم سالم،" **حقائق ومعايير عن الادارة المحلية او الحكم المحلي**"، الحوار المتمدن – العدد: 2258 – 2008 / 4 / 21،على الرابط:http://www.ahewar.org

8) عناصر دولة،"**البيانات الجغرافية الكاملة لموقع نيجيريا**"،متوفرعلى الرابط : http://www.islamicnews.net/Common/ViewItem.asp?DocID=49911&TypeID=2&ItemID=389

9) وكالة الأنباء الإسلامية (**نباء**)،متوفر على الرابط:
http://www.islamicnews.net/Document/ShowDoc02.asp?DocID=49911&TypeID=2

10) سيدي أحمد ولد أحمد سالم،"**قبيلة الهوسا أكبر القبائل النيجيرية**"،الجزيرة نت،متوفر على الرابط
http://www.aljazeera.net:

11) دراسة عن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين جمهورية مصر العربية و دولـــة نيجيريا خلال الفترة من 1999 إلى الستة أشهر الأولى 2004 ،متوفرعلى الرابط:
http:// www.tas.gov.eg/NR/rdonlyres/.../nigeria.doc

12) محمد مصطفى ، "**التحول الديمقراطى فى نيجيريا إلى أين؟**"،الأهرام الرقمي،متوفر على الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/home.aspx
13) مصطفي المنشاوي ،"بي بي سي ،لندن"،متوفر على الرابط:
http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2009/07/090731_wb_yusuf_profile.shtml

14) الخضر عبد الباقي محمد، "**المواجهات في نيجيريا، الأسباب والحلول المقترحة**"، مركز الجزيرة للدراسات،متوفر على الرابط :http://aljazeera.net

15) سي أن أن العربية،" **سلطان سوكوتو: العنف في نيجيريا تحركه دواع سياسية**"،متوفر على الرابط:
http://www.CNNArabic.com

16) المتحدث باسم الفاتيكان،" **العنف ضد المسيحية ليس لأسباب دينية**"،المرصد الإسلامي لمقاومة التنصير،متوفر على الرابط: http://www.tanseerel.com

17) إبراهيم زكزكي،"**الصراعات في نيجيريا صراعات سياسية وليست دينية**"،متوفر على الرابط :
http://www.alalam.ir/detail.aspx?id=94855

References en francais

Les livres

1) **Alexandra Geiser**, Nigéria Mise à jour, mars 2010, Organisation suisse d'aide aux réfugiés OSAR , Berne, le 12 avril 2010.

2) **Dominique Franche**, Généalogie du génocide rwandais, Editions Tribord, 2004.

3) **francoise fonval**,problemes des minorités ethniques et culturelles en vue de l'elaboration d'indicateurs sociaux, unisco,ss-82/conf. 815/col.

4)**Frediric dehais et Philip pasquier**,conflit :vers une définition générique,onera-cert,sans date de publication.

5)**Ghebali et Victor Yves**,deplomacie preventive,political science II-ghebli-michael,genova,25/04/2006

6)**Paul a arnold**,comment les etats-unis sont gouvernés,braddok communication,2004.

7)**Pierre Mackay**, Le fédéralisme et le partage des compétences legislatives, jur 2515 droit constitutionnel, édition 2006-2007.

8) **Philippe Sébille-Lopez** , HYDROCARBURES ET GEOPOLITIQUE AU NIGERIA, Géopolia, Sao Paulo, 9 septembre 2009.

9) **Alexandra Geiser**, Nigéria Mise à jour, mars 2010, Organisation suisse d'aide aux réfugiés OSAR, Berne,2010.

10) **Jean-François Gaudreault et DesBiens Fabien Gélinas**, LE FÉDÉRALISME DANS TOUS SES ÉTATS(Gouvernance, identité et méthodologie), Éditions Yvon Blais, Canada,mai 2005

11) **BANQUE AFRICAINE DE DÉVELOPPEMENT**, FONDS AFRICAIN DE DÉVELOPPEMENT, DÉPARTEMENT RÉGIONAL OUEST A (ORWA), DÉPARTEMENT DE LA GOUVERNANCE, DE LA GESTION ÉCONOMIQUE ET FINANCIÈRE (OSGE), Février 2009.

Dictionaires :

1) **Nigeria,dossier pays**,larousse encyclopedie,disponible sur le site web : http://www.larousse.fr/encyclopedie/pays/Nigeria/135286.

Theses et Memoires :

1) **Anh-Dao PHAN**, ENTRE NEUTRALITE ET MILITANTISME, QUEL RÔLE OLITIQUE POUR LA MEDECINE HUMANITAIRE ?,memoire MASTER 1 ETHIQUE SPÉCIALITÉ : RECHERCHE EN ÉTHIQUE, UNIVERSITÉ PARIS DESCARTES, Présenté et soutenu Le 22 juin 2011.

2) **Beni Landry-Sosthène** , LES MINORITES PYGMEES AKA DE LA LOBAYE FACE AUX ENJEUX D'INTEGRATION SOCIALE EN CENTRAFRIQUE, MEMOIRE de D.E.A. de SOCIOLOGIE, INSTITUT DES SCIENCES SOCIALES RAYMOND LEDRUT, Toulouse, année académique: 2000-2001.

3) **Jean Baptiste MBONABUCYA**, ethnicité et conflit ethnique:approches theoriques en perspective de l'analyse du conflit des rwandais, memoire de licence en sociologie ,faculté des sciences economiques et sociales ,departement de sociologie,université de geneve.juillet 1998.

4) **Landre-sousthene beni**,gestion des forets et exclusions des minorites pygmees baaka dans la reserve speciale de dzanga-sangha republique centreafricaine,memoire de maitrise en sociologie,bangui,96-97.

5) **Sidy sady** ,la resolution des conflits en afrique,these de doctorat d'état en sciences politiques ,universite cheikh anta diop,dakar-senegal,2003.

6) **Francine Simbare**, Processus de résolution d'un conflit ethnico-politique. Le cas du Burundi,these de magistaire en philosophie,universite de wien,oct 2008.

Periodiques :

1) **Laurent Fourchard et Benjamin Soares**, Le Nigeria sous Obasanjo. Violences et démocratie, Politique africaine n° 106 – juin 2007.

2) **Claude levis-straus**,rev.int.sc.soc,vol23(1971),N°4.

3) **F.G. Dreyfus** , Religion et Politique en Afrique subsaharienne, Géostratégiques n° 25, oct 2009.

4)**Anais leblon**,le pulaaku,bilan critique des etudes de l'identité peule en afrique de l'ouest ,rahia,collection clio en afrique,n°20,automne 2006.

5) Ann. Géo.,vol 105, no 588, 1996

seminaires

1) **Inégalités ethniques et gouvernance du secteur public**, Rapport de la conférence internationale organisée par l'UNRISD, le Bureau du PNUD en Lettonie et le Ministère letton de l'intégration 25–27 mars 2004

2)**José woehrling**, Les trois dimension de la protection des minorités en droit constitutionnel comparé,rapport generale présenté aux journées mexicaines de l'Association Henri Capitant à Mexico et Oaxaca du 18 au 25 mai 2002.

3) **Christian Geiser**, Le retour des réfugiés en Bosnie : quelles conséquences pour la paix?,Approches théoriques sur les conflits ethniques et les réfugiés, communications présentées lors d'une table ronde tenue le 19 novembre 1998 sous l'égide de la Chaine Téléglobe Raoul-Dandurand en études stratégiques et diplomatiques.

4) **Nicolas schmitt**,protection des minorités,federalisme et democratie de concordance :tout etat lié,institut du federalime-universite de fribourg (suisse),conference sur le burundi,geneve,17-19 avril 1996

Sites internet

1) **Guerre du Biafra** ,disponible sur internet : http://fr.wikipedia.org,consulté le 30 juin 2011

2) ejournalusa, http://www.america.gov/ar/publications/ejournalusa.html ,consulter le 14 avril 2011,14 :00

3) **Zone de gouvernement local au Nigeria** ,disponible sur internet : http://fr.wikipedia.org/w/index.php?title=Zone_de_gouvernement_local_au_Nigeria&action=edit&section=1.

4) **Isawa Elaigwu** , Le cadre fédéral nigérian limite les conflits ethniques, Le Revue Fédérations octobre/novembre 2007,disponible sur internet :http://www.forumfed.org ,visité le25/06/2011,23 :30.

5) **Magdaléna Morisset**, Nigeria: 50 000 chrétiens assassinés depuis la charia, ALELOO MAGAZINE ,disponible sur internet : ttp://www.aleloo.com/journal/index.php,visité le 31 mai 2011

6) **La guerre du Biafra**, 1 million de victimes en 2 ans,disponible sur internet :http://www.akadem.org,visité le 14/08/2011.

7) **Catherine Gouëset** ,article de press ,disponible sur internet , http://www.lexpress.fr/actualite/monde/afrique/chronologie-du-nigeria-1960-2010_763016.html, visité le 06/05/2010 .

8)**Guy Nicolas**, Géopolitique et religions au Nigeria, Hérodote 3/2002 (N°106). URL : www.cairn.info/revue-herodote-2002-3-page-81.htm.

9) **la constitution de la republique federale du nigeria**, article2(1),disponible sur internet,http://www.nigeria-law.org/ConstitutionOfTheFederalRepublicOf Nigeria.htm, consulté le 16 juin 2011.

10)**Bruno Deshaies**, Terminologie, concepts et principaux types (de traités) liés ou opposés au fédéralisme, Petite leçon sur le fédéralisme par Maurice Séguin,article disponible sur le web, http://archives.vigile.net/ds-deshaies/docs/42.html,date de visite :22/04/2011,04.00

11) **Ignatius Akaayar Ayua et Dakas C.J. Dakas**, La République fédérale du Nigeria, Un Dialogue mondial sur le fédéralisme, volume 1, Forum des fédérations,disponible sur internet : http://www.forumfed.org/pubs/dmlivre1_8.pdf

12) **Histoire du Nigeria** ,disponible sur internet : http://www.diakadi.com/afriquedelouest/afrique_de_l_ouest/ Histoire du Nigeria.htm

English **Reference Resources**

Books:

1)**Oyadelapo babatunde durojaye**,understanding conflicts and war ,course code :pcr271,National open university of nigeria,2010.

2)**Ryan Hauck**, CAUSES OF CONFLICT: ANALYZING NIGERIA'S PAST WITH HOPE FOR THE FUTURE, Social Studies Department Chair, Marysville-Pilchuck High School, August 1, 2008.

3)**Ryan Hauck**, CAUSES OF CONFLICT: ANALYZING NIGERIA'S PAST WITH HOPE FOR THE FUTURE, Social Studies Department Chair, Marysville-Pilchuck High School, August 1, 2008.

4) **Raheed Olaniyi** ,History of conflicts in Nigeria, National Open University of Nigeria,2009.

5) **FESTUS C. NZE**, Nigeria (Federal Republic of Nigeria), Handbook of Federal Countries, 2005.

6) **J. M. Olanipekun**, Local Government in Nigeria , Ibarapa Local Government Area Oyo State, Nigeria, 27th October 1988.

7) **MPA 704**, LOCAL GOVERNMENT ADMINISTRATION, (MASTER OF PUBLIC ADMINISTRATION), COURSE GUIDE, NATIONAL OPEN UNIVERSITY OF NIGERIA,aboja,2002.

8) **Joel D. Barkan and alex gboyega**, STATE AND LOCAL GOVERNANCE IN NIGERIA Public Sector and Capacity Building Program, Africa Region The World Bank August 2, 2001.

9) **B. Salawu**, Ethno-Religious Conflicts in Nigeria: Causal Analysis and Proposals for New Management Strategies, European Journal of Social Sciences, Volume 13, Number 3 (2010),pp 345.

10) **Bukola Adeyemi OYENIYI**, SOURCES AND METHODS IN DOCUMENTING THE NIGERIA CIVIL WAR: SOME HISTORIOGRAPHICAL CONSIDERATIONS, Department of History, Faculty of Arts, University of Ibadan, Nigeria,2010,p25

11) **Federal Government of Nigeria**, Strategic Conflict Assessment, Nigeria Consolidated Report ,Institute for Peace and Conflict Resolution, October 2002.

12) **EFEURHOBO DAVIS AND MGBONYEBIVOKE CHARLES**, THE CONCEPT OF SECURITY OPERATIONS IN NIGERIA, NIGERIA DEFENCE ACADEMY ANNUAL CONFERENCE, DELTA STATE,Nigeria.

13) **OGUNLEYE-ADETONA**, HUMAN RESOURCES AND ECONOMIC DEVELOPMENT IN NIGERIA, Clarion University of Pennsylvania, Clarion, Pennsylvania, Journal of Sustainable Development in Africa, Volume 12, No.3, 2010

14) **Roger Blench, Selbut Longtau ,Umar Hassan and Martin Walsh** , The Role of Traditional Rulers in Conflict Prevention and Mediation in Nigeria , DFID, Nigeria, 09 November 2006.

Periodic:

1)**Tsegaye regassa**,federalism as a tool of conflicts management in Ethiopia-an overview, mizan law revue,vol 4 N°1,march 2010

2)**Soren desonrode**,Federalism theory and neo-functionalism, Perspectives on Federalism, Vol 2, issue 3, 2010.

3)**Abdul Raufu Mustapha** ,Ethnic Structure, Inequality and Governance of the Public Sector in Nigeria-Democracy, Governance and Human Rights Programme Paper ,Number 24,United Nations Research Institute for Social Development, November 2006.

4) **Ann. Géo**.,vol 105, no 588, 1996, p205.

5) **Eyene Okpanachi and Ali Garba** , Federalism and Constitutional Change in Nigeria,federal governance, vol. 7 no. 1.

6)**Stefan wolff**,ethnic conflict a global perspective,oxford universite press,2006.

Websites:

1) **Babatomiwa Moses Owojaiye**, Factors Responsible for Muslim-Christian Unrest in Nigeria, Christianity In Africa,available at : http://pentecostalmovement.wordpress.com,visited 14/sep/2011 at 20:45

2) **Ignatius Kaigama**, Religious conflict in Nigeria, CAFOD (the official Catholic aid agency for England and Wales),available at : http://www.cafod.org.uk/ Religious conflict in Nigeria - CAFOD.htm

3) **Chronology of Major Events in Nigeria's 40 years of Nationhood**,available at : http://naijapositive.myfastforum.org/Chronology_of_Major_Events_in_Nigeria_s_40_years_of_Nationho_about36.html,visited in feb 15/2011.

4) **Wikipedia,** the free encyclopedia, Supreme Court of Nigeria, available at: http://en.wikipedia.org/w/index.php?title=Supreme_Court_of_Nigeria&action=edit&section=1.

5)**Cia, The online Factbook**,available at : https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ni.html,visited in may15. 2011.

6) **Nigeria Government 2010** ,available at : http://www.theodora.com/wfbcurrent/nigeria/nigeria_government.html.

7)**McCord-Rotondo, J**, Origins of Hausa, Xavier University. 1998,available at: http://xavier.xula.edu/jrotondo/Kingdoms/Hausaland/HausaOrigins02.htm

8) **Andrew F. Clark**, Review of Suberu, Rotimi T,Federalism and Ethnic Conict in Nigeria, H-Africa, H-Net Reviews. March, 2003.url: http://www.h-net.org/reviews/showrev.php?id=7324

الملحق الأول : خرائـــــــــــط

الخريطة السياسية لأفريقيا

Source: http://fr.mapsofworld.com/africa/africa-political-map.htm

خريطة نيجيريا

المصدر:

http://www.marefa.org/index.php/%D9%86%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D8%A7

ولايات نيجيريا بين سنوات 1967–1976م

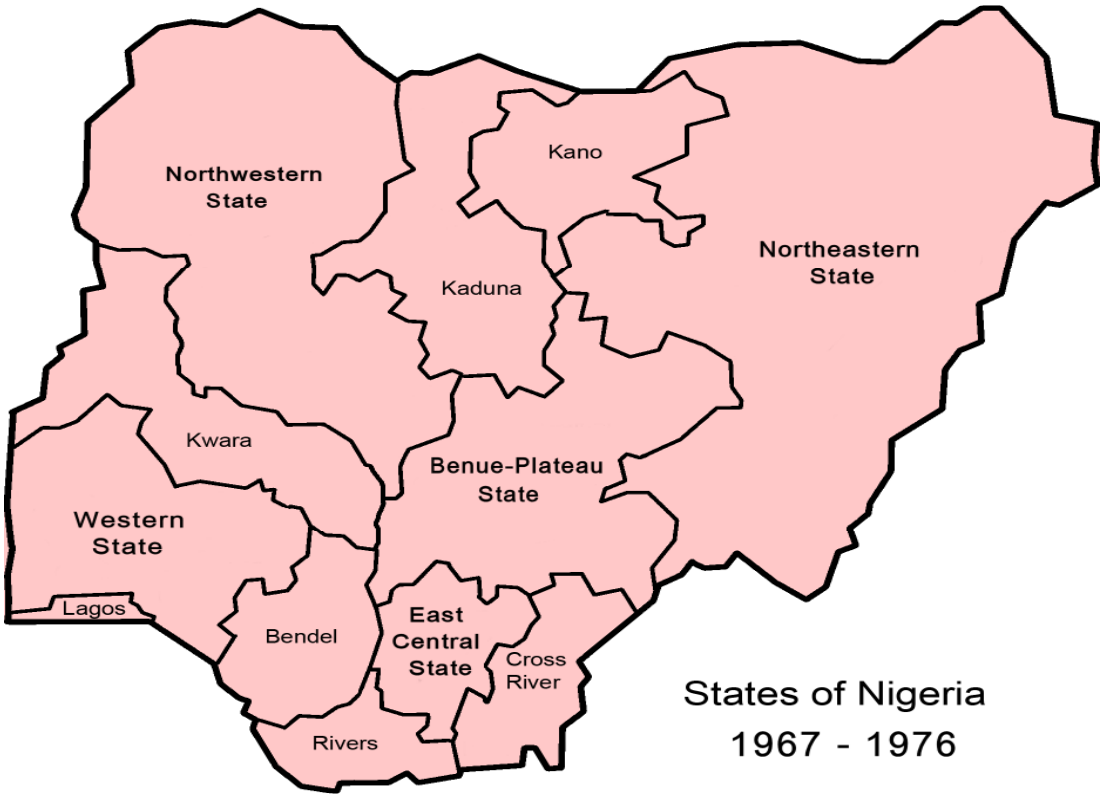

المصدر:

http://en.wikipedia.org/wiki/File:Nigeria_states-1967-1976.png

خريطة نيجيريا مابين سنة 1960–1963 م وتظهر الولايات الثلاثة الرئيسية

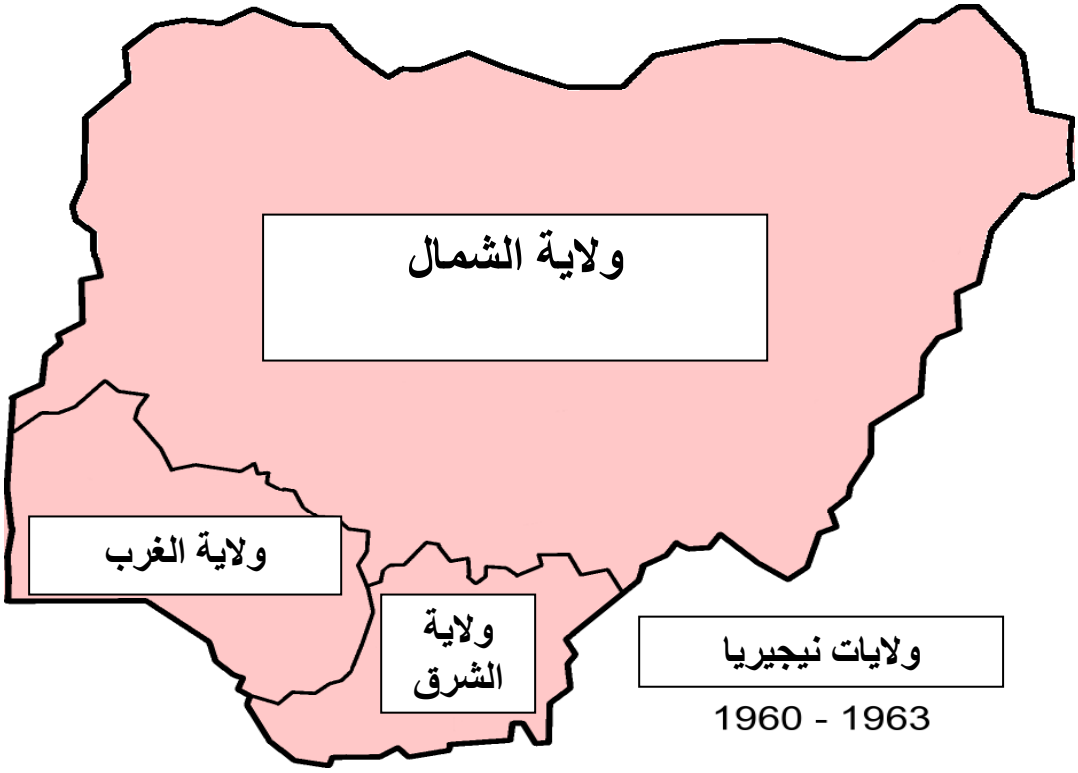

المصدر: http://en.wikipedia.org/wiki/File:Nigeria_1960-1963.png

خريطة نيجيريا سنة 1965م

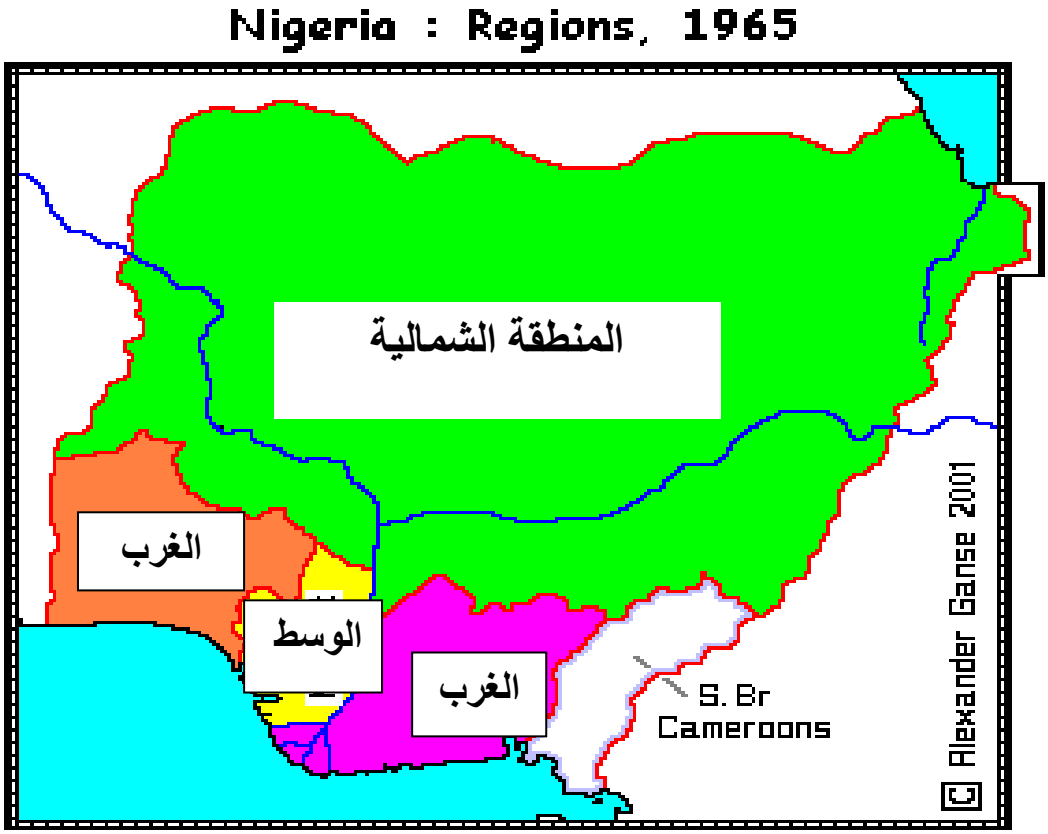

المصدر:

http://www.zum.de/whkmla/region/westafrica/nigeriaind.html

خريطة تبين حدود جمهورية بيافرا الإنفصالية (1967–1970 م)

حدود إقليم بيافرا الإنفصالي

المصدر:

http://www.strategic-road.com/pays/pubs/gestion_crises_golfe_guinee_txt.htm

خريطة توزيع الجماعات اللغوية في نيجيريا

المصدر:

http://ethnolyceum.wordpress.com/2010/03/14/violences-ethniques-au-nigeria/

خريطة تبين ولايات نيجيريا الستة وثلاثون

المصدر:

http://www.statistiques-mondiales.com/nigeria.htm

خريطة الجماعات الإثنية الرئيسية في نيجيريا

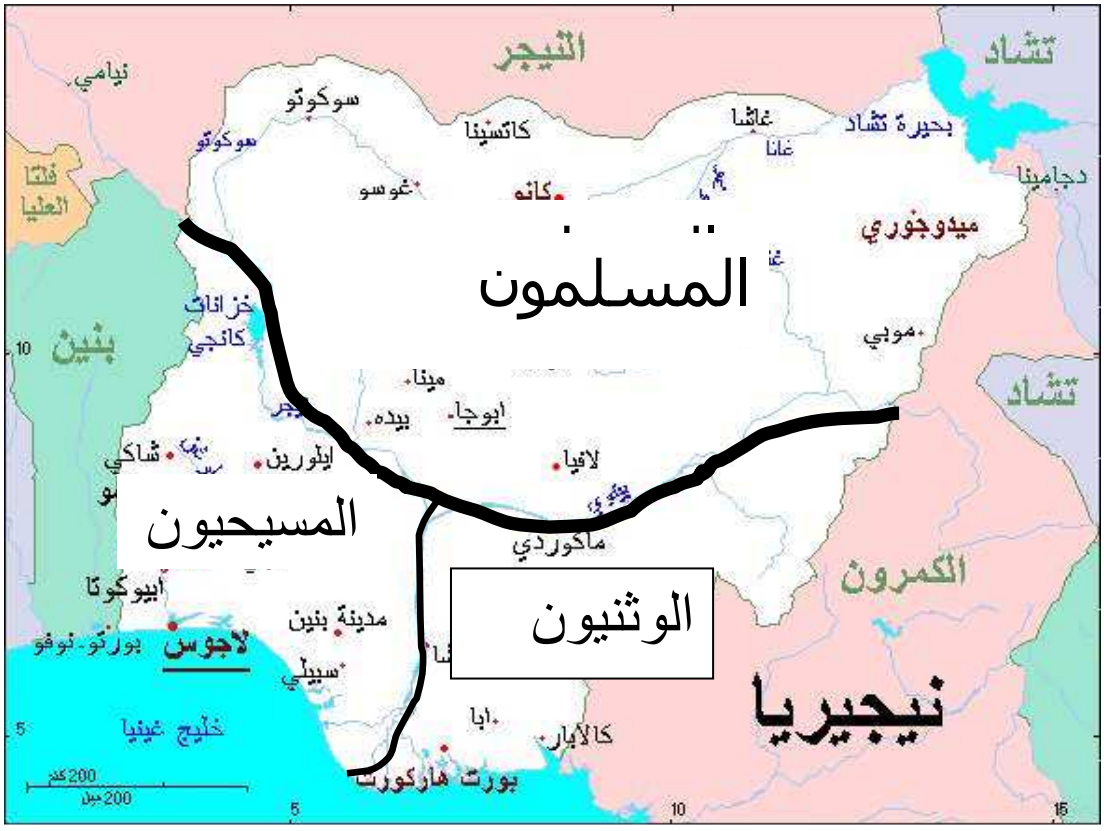

المصدر:

http://archives-fr.novopress.info/wp-content/uploads/2010/03/Nig%C3%A9ria-Carte-des-ethnies.jpg

الملحق الثاني :

حكام نيجيريا منذ الإستقلال سنة 1960 إلى اليوم

الإسم	فترة الحكم	الصفة	ملاحظات
نامدي أزيكيو **Nnamdi Azikiwe**	16 نوفمبر 1960–01 أكتوبر 1963	حاكم عام	أول حاكم بعد الإستقلال
نامدي أزيكيو **Nnamdi Azikiwe**	01 أكتوبر 1963–16 جانفي 1966	رئيس منتخب	أطيح به في إنقلاب عسكري
جونسون أجيي إرونسي Johnson Aguiyi-Ironsi,	16 جانفي 1966–29 جويلية 1966	رئيس الحكومة العسكرية	أطيح به وقتل في إنقلاب عسكري
ياكوبو جوون Yakubu Gowon	01 أوت 1966–29 جويلية 1975	رئيس الحكومة العسكرية	أطيح به في إنقلاب عسكري
مورطالا محمد Murtala Mohammed	29 جويلية 1975–13 فيفري 1976	رئيس الحكومة العسكرية	قتل في عملية إغتيال
أوليسوجن أوباسنجو Olusegun Obasanjo	13 فيفري 1976–01 أكتوبر 1979	رئيس الحكومة العسكرية	سلم السلطة إلى حكومة مدنية
شوهو شاجاري Shehu Shagari	01 أكتوبر 1979–31 ديسمبر 1983	رئيس منتخب	أطيح به في إنقلاب عسكري
محمدو بوهاري Muhammadu Buhari,	31 ديسمبر 1983–27 أوت 1985	رئيس المجلس العسكري الأعلى	أطيح به في إنقلاب عسكري
إبراهيم بابانجيدا Ibrahim Babangida	27 أوت 1985–26 أوت 1993	رئيس المجلس العسكري الأعلى	إستقال
أرنست شونكان Ernest Shonekan	26 أوت 1993– 17 نوفمبر 1993	رئيس مجلس الحكم الإنتقالي	توفى
ساني أباشا Sani Abacha	17 نوفمبر 1993–08 جوان 1998	رئيس مجلس الحكم الإنتقالي	توفى
عبدالسلامي أبو بكر **Abdulsalami Abubakar**	08 جوان 1998–29 ماي 1999	رئيس مجلس الحكم الإنتقالي	تخلى عن السلطة لحكم مدني
أوليسوجن أوباسنجو Olusegun Obasanjo	29 ماي 1999 –29 ماي 2007	رئيس منتخب	أعيد إنتخابه لولاية ثانية
عمرو موسى يارودیا **Umaru Musa Yar'Adua**	29 ماي 2007–05 ماي 2010	رئيس منتخب	توفى
جودلوك جوناثان **Goodluck Jonathan**	09 فيفري 2010–06 ماي 2011	تولى مهام الرئاسة بالنيابة	/
جودلوك جوناثان **Goodluck Jonathan**	06 ماي 2011–يومنا هذا	رئيس منتخب	/

المصدر :ويكيبيديا الموسوعة الحرة متوفر على الرابط :

http://en.wikipedia.org/wiki/List_of_heads_of_state_of_Nigeria

تاريخ الزيارة :15 ماي 2012.

مستقبل الدول الفدرالية في أفريقيا في ظل صراع الأقليات –نيجيريا نموذجا–

ملخص:

تشكل الفدرالية الأرضية المثالية والسند الحقيقي لحل النزاعات التي تنشأ بين المجموعات الإثنية في الدول الفدرالية المتعددة الثقافات ،كما يمكنها أن تحقق السلام بين تلك المجموعات في بلد ما،فقد بينت التجارب أن هذا نجح في كثير من الدول الفدرالية،لكن الفدرالية ليست الدواء العام لكل النزاعات التي تنشب بين المجموعات المختلفة في دولة ما،فلكي تنجح الفدرالية في ذلك يجب العمل على ترقية ثقافة فدرالية في ذلك البلد ،أي إشاعة قيم جديدة مشتركة.

ونيجيريا هي منجم حقيقي للإثنيات من حيث عدد المجموعات الإثنية واللغات والديانات والثقافات ،والنواحي الجغرافية من شمال وجنوب،والباحث في هذه الدراسة يثبث أن الفدرالية قد تشكل حلا توافقيا للمجتمعات المتعددة إثنيا مثل نيجيريا ،فالولايات فيها تطمح إلى حكومات محلية تضمن الأمن وتعترف بالخصوصيات الثقافية للمجموعات الإثنية المختلفة المتواجدة على إقليمها،من أجل الحفاظ على هوياتها ،وقد خلصت الدراسة إلى :

إدارة التعدد الإثني وإحتواء الصراعات في نيجيريا يمكن تحقيقه من خلال ترسيخ الفدرالية وتعميقها من أجل الوصول إلى تقاسم سلطة يضمن لكل المجموعات إستقلالية أكبر في إدارة شؤونها ومواردها.

الكلمات المفتاحية:الإثنية ،الفدرالية ،الصراعات،نيجيريا،المجموعات الإثنية

The future of the federal states in Africa in light of conflict of minorities
Case of nigeria

Abstract:

In the multicultural States, the federalism creates the particularly favorable condition to resolve the conflicts between the different groups of people and can so contribute to the peace in a country. The experience(experiment) shows that it succeeded well in many federal States.

But the federalism is not a panacea to resolve the conflicts between different peoples in a State. To make a success of this challenge, is not only needed a Constitution federalist. What is decisive, it is the capacity to develop a culture federalist in a country.
Nigeria is a pluralist corporation characterized archetype by languages, cultures, ethnic groups and differing geographic regions. The scholar argues that federalism represents a compromise solution for the multinational States as the Nigeria. Composed unities wish a supranational framework with a government that guarantees the security for all in the State Nation, while recognizing and asserting at the same time the individualities of composed unities, all those that try to preserve their identity. In this thesis the scholar concludes that:

- the management of the ethnic variety of the Nigeria can be realized by the restructuring of the current agreement of division of the strength and the beginning of a new process of fédéralisation that will give to all the nationalities and communities a bigger autonomy in the management of their matters and resources .

Key words：ethnie,federalism,conflicts,Nigeria,ethnic groups

L'avenir des Etats fédérés en Afrique à la lumière des conflits des minorités-etude de cas de nigeria-

Résumé :

Dans les Etats multiculturels, le fédéralisme crée la condition articulièrement favorable pour résoudre les conflits entre les groupes de peuple différents et peut ainsi contribuer à la paix dans un pays. L'expérience montre que cela a bien réussi dans beaucoup d'Etats fédéraux. Mais le fédéralisme n'est pas une panacée pour résoudre les conflits entre des peuples différents dans un Etat. Pour réussir ce défi, il ne faut pas seulement une Constitution fédéraliste. Ce qui est décisif, c'est la capacité de développer une culture fédéraliste dans un pays.

Le Nigéria est une société pluraliste archétype caractérisée par des langues, des cultures, des groupes ethniques et des régions géographiques divergentes. L'auteur fait valoir que le fédéralisme représente une solution de compromis pour les Etats multinationaux comme le Nigeria. Les unités composantes souhaitent un cadre supranational avec un gouvernement qui garantit la sécurité pour tous dans l'État-nation, tout en reconnaissant et affirmant dans le même temps les individualités des unités composantes, tous ceux qui cherchent à conserver leur identité. Cette these conclut que:

- la gestion de la diversité ethnique du Nigeria peut être réalisée par la restructuration de l'actuel accord de partage du pouvoir et le commencement d'un nouveau processus de fédéralisation qui donnera à toutes les nationalités et communautés une plus grande autonomie dans la gestion de leurs affaires et ressources.

Mots clés : ethnie,federalisme,conflits,nigeria,groupes ethniques